المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

البرنامج التدريبي

إعداد السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي

2017

أوراق تقدير موقف وتحليل سياسات

من إنتاج المشاركين والمشاركات

البرنامج التدريبي

إعداد السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي 2017

طاقم الإشراف والتدريب:

د. أحمد جميل عزم — **أ. صلاح عبد العاطي**

أ. خليل شاهين — **د. عبد الرحمن التميمي**

د. رائد نعيرات — **د. محمود الأستاذ**

أ. سلطان ياسين — **أ. هاني المصري**

تحرير وتدقيق

عبد الجبار الحروب

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2017

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-10-8

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: 0020 288 8 970+

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية:www.masarat.ps

Masarat Center

تصميم وطباعة: مطبعة ثيرد دايمنشن 02-2413903/4

ما يرد في هدا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

المحتويات

مقدمة 5

أوراق تحليل السياسات

سياسات تعزيز صمود التجمعات البدوية شرقي القدس المحتلة 9

إعداد: خضر الريس، سلمى حنتولي، محمد غروف، هنادي حمّاد، يوسف سالم

المعتقلون وأسرى الحرب الفلسطينيون حقوقهم والإفراج عنهم بين الواقع والطموح 29

إعداد: جمال أبو شعبان، سلطان ناصر، زياد القواسمي، نجلاء أبو شلبك، ياسمين مسودة

تعزيز دور الديبلوماسية الفلسطينية في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي..... 39

إعداد: أحلام سمارة، جلال دويك، رامي محسن، ولاء سليمان، ياسر الحطاب

«فتح» و«حماس» بين إدارة الانقسام وأسس الشراكة السياسية..... 51

إعداد: ابتهال شراب، حكمت المصري، حمزة أبو شنب، هديل أبو نحل، هناء صلاح، يحيى قاعود

أوراق تقدير موقف

فـي فلسطين: حماية النساء المعنفات «تمكين منقوص» 63

إعداد: سلمى حنتولي، محمد الحروب، هنادي حمّاد

مستقبل الحراك الشعبي فـي ضوء معركة البوابات الإلكترونية 73

إعداد: أحلام سمارة، فادي أبو بكر

التوجه الإسرائيلي نحو «الحل» الإقليمي 81

إعداد: جلال دويك، يحيى قاعود

«التعزية» وخدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية 91

إعداد: نجلاء أبو شلبك، ياسمين مسودة

آفاق العلاقة بين «حماس» ومصر 99

إعداد: حمزة إسماعيل أبو شنب، حكمت نبيل المصري

تعثر حل الدولتين وخيار اللاحل 109

إعداد: خضر الريس ، ياسر الحطاب

سيناريوهات تطبيق خطة الفراغ الأمني والسياسي في قطاع غزة 117

إعداد: هناء عدلي صلاح، يوسف خالد سالم

حزب الله بعد تدخله في الأزمة السورية: إلى أين؟ 127

إعداد: زياد القواسمي، محمد غروف

مقدمة

تـمّ تصميـم وتنفيـذ هـذا البرنامـج بهـدف تدريـب مجموعـة مـن الباحثـين/ات عـلى مهـارات تحليـل وإعـداد السياسـات العامـة والتفكـير الإسـتراتيجي، ووضـع خطـط عمـل إسـتراتيجية تتعامـل مـع قضايـا مختلفـة، وكذلـك ترويجهـا. مـن شـأن ذلـك أن يسـاهم في تعويـض النقـص في توفـر مهـارات وقـدرات بحثيـة، خصوصـاً في أوسـاط الجيـل الشـاب مـن الجنسـين. بكلـمات أخـرى، ينقـل البرنامـج الباحـث مـن مسـتوى البحـث الأكاديمـي والخـاص بالتشـخيص والتوثيـق والفهـم إلى إطـار البحـث «التطبيقـي» القائـم عـلى التخطيـط ووضـع برامـج العمـل التنفيذيـة، وليـس فقـط البحـث العلمـي التقليـدي.

في الحـالات الكلاسـيكية، فـإنّ الأفـراد وفـرق العمـل التـي تعمـل عـلى تقديـم أوراق تقديـر الموقـف ووضـع السياسـات العامـة يَسـتهدفون، أو يعملـون لصالـح، صُنّـاع القـرار وتزويدهـم بتحليـلات وتوصيـات وخطـط للعمـل. أمّـا في هـذا البرنامـج، فـإنّ فلسـفته، وبسـبب الخصوصيـة الفلسـطينية، تقـوم عـلى مفهـوم المشـاركة الواسـعة في تحديـد السياسـات العامـة، وهـو مفهـوم يتعـدى المسـتويات الرسـمية، إلى مجموعـات ومنظـمات غـير حكوميـة، وشـعبية مختلفـة، بهـدف تقديـم تصـورات مقترحـة وبديلـة، وإقنـاع المعنيـين بهـا.

أضـف إلى ذلـك، فـإنّ خصوصيـة الوضـع الفلسـطيني تحـت الاحتـلال تجعـل جـزءاً كبـيراً مـن مهـمات الحيـاة اليوميـة، ومتطلبـات الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، أمـراً تتحمـل أعبـاءه الجهـات الرسـمية والمجتمـع المـدني، أكـثر مـما هـو معتـاد في المجتمعـات الأخـرى. وبهـذا المعنـى، انطلـق البرنامـج مـن فكـرة مفادهـا أنّ السياسـات العامـة تتعلـق بجمهـور مـن الرسـميين وغـير الرسـميين، وبمـا يدعـم قـدرات الباحثـين/ات عـلى المشـاركة السياسـية مـن خـلال تعزيـز هـذا الواقـع وتطويـره.

يعتـبر هـذا البرنامـج الأول مـن نوعـه في فلسـطين، لا سـيّما من حيـث تقديم مفهـوم السياسـات العامة

والتفكير الإستراتيجي للباحثين/ات، وفكرة التخطيط الجماعي، وتعريف المتدربين/ات بنماذج مراكز عالمية متخصصة في السياسات العامة، وعمليات ومراحل تطوير سياسة عامة، فضلاً عن تحليلها وتقييمها، الأمر الذي يساعد على تطوير ثقافة التخطيط والتفكير الإستراتيجيين بدل حالة العشوائية والارتجال التي تهيمن على قطاعات واسعة من أوجه العمل الفلسطيني، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي.

تعكس إنتاجات المتدربين/ات المنشورة في هذا الإصدار جانباً مهماً من مخرجات البرنامج التدريبي، من حيث تطوير أدوات ومهارات تحليل وإدراك الخصوصية الفلسطينية لمجتمع تحت الاحتلال ويعيش في الشتات، وتنمية قدرات التفكير العلمي السليم لدى مجموعة من الباحثين/ات من الخريجين الجدد والعاملين في عدد من المؤسسات الفلسطينية، بما يرفد دوائر صنع القرار والعمل الفلسطيني العام، على السواء، بطاقات بحثية متخصصة، خصوصاً على صعيد إعداد السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي، إضافة إلى نشر ثقافة العمل ضمن فرق عمل كبديل من العمل البحثي الفردي وامتلاك المعرفة والمهارات الخاصة بتسويق أوراق تحليل وضع وتحليل السياسات.

وخرج البرنامج دفعتين في العامين 2015 و2016، ويأتي هذه الكتاب كحصيلة جهد متدربي/ات الدفعة الثالثة (2017).

وطور البرنامج الحقائب التدريبية استفادة من الخبرة السابقة، بمشاركة متدربين/ات من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطيني الداخل، كما يواصل فريق متخصص العمل على تطوير البرنامج في ضوء عملية التقييم والدروس المستفادة من جهة، والحاجة إلى إتاحة الفرصة لمزيد من الباحثين/ات من مختلف التجمعات الفلسطينية للمشاركة في البرنامج من جهة أخرى، من خلال اعتماد منهجية بيئة التعلّم المختلط أو المهجّن ما بين التعلم الصفّي والإلكتروني.

في الختام، يتوجه مركز مسارات بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البرنامج من فريق تدريبي ومصممين ومتدربين/ات.

مركز مسارات

أوراق تحليل السياسات

ورقة تحليل سياسات

سياسات تعزيز صمود التجمعات البدوية شرقي القدس المحتلة

إعداد

خضر الريس، سلمى حنتولي، محمد غروف،

هنادي حمّاد، يوسف سالم

المقدمة

تعيش التجمّعات البدوية الفلسطينية[1] التي تقطن في المناطق الواقعة شرقي القدس المحتلة خطر التهجير القسري، جرّاء السياسيات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة والاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها.

وتقع معظم هذه التجمعات البدوية في منطقة تسمى (E1) حسب التسمية الإسرائيلية التي تقع بين البلدة القديمة للقدس غرباً، وبين مستوطنة «معاليه أدوميم» شرقاً، وتُعرف هذه المنطقة جغرافياً وتاريخياً بصحراء القدس. وبحسب تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة يعيش ما يقارب 2300 من السكان البدو في 20 تجمعاً تقع على التلال الشرقية المطلة على القدس، أكثر من 80 % منهم لاجئون، وأكثر من ثلثهم من الأطفال. وتعتمد هذه التجمعات البدوية على حرفتي تربية المواشي، والزراعة.

لقد انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحرمان من الخدمات الأساسية «الماء، الكهرباء، الصحة، التعليم» تجاه التجمعات البدوية بهدف ترحيلها وتهجيرها قسراً. وفي المقابل سعت السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير الخدمات لها بانتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز صمود تلك التجمعات. فكيف انعكست هاتان السياستان على الأرض، وما آثارهما؟ هذا ما ستتطرق إليه الورقة.

المشكلة

تتكون مشكلة هذه الورقة من شقين، هما:

- **الشق الأول: سياسات التهجير الإسرائيلية عبر الحرمان من الخدمات الأساسية** التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان التجمعات البدوية شرق القدس المحتلة، والتي تهدف من خلالها إلى التضيق عليهم بهدف تهجيرهم من أراضيهم ومناطق سكناهم الطبيعية بحجة أنهم يعيشون فيما يصطلح عليه إسرائيلياً «أراضي دولة»، وذلك بهدف الشروع في تنفيذ مشروع (E1) الاستيطاني الهادف إلى تحقيق تواصل جغرافي بين مستعمرة «معالي أدوميم» من جهة، ومدينة القدس المحتلة من جهة أخرى، وهو ما سيؤدي إلى

1 التجمعات البدوية عبارة عن عشائر بدوية هاجرت من موطنها الأصلي في «بئر السبع» و«تل عراد» بفعل المجازر اليهودية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في العام 1948، واتجهت إلى ضواحي المدينة المقدسة في أراضٍ تعود ملكيتها إلى هذه العشائر البدوية، ولكنها تصنف حسب اتفاق أوسلو بمنطقة (ج).

فصل المدينة وسكانها تماماً عن باقي التجمعات الفلسطينية في الضفة.

- **الشق الثاني: سياسات السلطة لإحباط مخطط تقطيع أوصال الضفة بالتركيز على مواجهة إستراتيجية التهجير الإسرائيلية** التي مع سعيها لمواجهة المشكلة، إلا أن الحلول والخطط التي تطرحها تنقصها البدائل والحلول السياساتية، والتي من شأنها عرقلة وإيقاف سياسات الحرمان الإسرائيلية بوصفها جرائم ضد الإنسانية تنتهك القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يلزمان الدولة المحتلة بمسؤولية تقديم الخدمات للسكان الخاضعين للاحتلال، إضافة إلى تجذير تعزيز صمود السكان البدو على الأرض.

أهداف الورقة

الهدف الأساسي:

تقديم حلول سياساتية للسلطة الفلسطينية تساعدها على مواجهة الآثار الكارثية لسياسات الحرمان الإسرائيلية من الخدمات الأساسية بحق سكان التجمعات البدوية، لتتجاوز هذه الحلول السياسات التكيفية المتبعة فلسطينياً حتى الآن لمجابهة السياسات الإسرائيلية المجحفة.

وتهدف الحلول المقدمة إلى تعزيز صمود التجمعات البدوية، وتحميل إسرائيل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية على انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني ومبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، لعدم تحملها مسؤولياتها إزاء السكان الأصليين، ولتكريسها وتنفيذها سياسات حرمان تهدف لتسهيل تهجيرهم قسراً كما حدث لكثير منهم خلال العقود الماضية.

الهدف الفرعي:

اقتراح آليات وخطوات عملية يمكن للسلطة الفلسطينية استخدامها في عرقلة سياسات الحرمان الإسرائيلية، وصولاً إلى إيقافها والقضاء على آثارها.

السياسة الإسرائيلية: حرمان التجمعات البدوية من الخدمات وتهجير السكان

ركزت السياسات الإسرائيلية على التطهير العرقي، وهدم البيوت المقدسية، والترحيل والتهجير القسري، بهدف إقامة «القدس الكبرى» التي ستبلغ مساحتها أكثر من 600 كم مربعاً؛ تمتد من

جنوب رام الله (مطار قلنديا) إلى الجنوب، حيث التجمع الاستيطاني «غوش عتصيون» الواقع بين بيت لحم والخليل، وشرقاً إلى البحر الميت، وغرباً إلى غربي القدس، أو ما يطلق عليه الاحتلال غابة «بيت شيميش».

وتعمل إسرائيل في سبيل تحقيق هذا الأمر حالياً على مصادرة المنطقة المسماة (E1) التي سيتم فيها إقامة تواصل استيطاني جغرافي وديمغرافي، يهدف لربط مستعمرة «معالي أدوميم» بالقدس المحتلة، ليفصل بذلك القدس عن محيطها العربي الأقرب في الضفة، عدا عن شطر الأخيرة إلى شطرين، الأمر الذي يتمفصل مع عملية استكمال بناء جدار الفصل العنصري شرق القدس، وهو ما يهدف في المحصلة النهائية إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

لقد ظهرت بواكير هذه السياسة الإسرائيلية بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع العام 1967، إذ بدأت إسرائيل بمصادرة الأراضي التي يعيش فيها البدو تحت مبررات كونها أراضي للاستخدام العسكري أو محميات طبيعية، الأمر الذي أضّر بالنمط الرعوي لحياة التجمعات البدوية، وقلص قطعانهم من الماشية بشدة. علماً بأن 30 % منهم فقط ما زالوا يعتاشون من الرعي، بينما تمت بلترة الباقي وتحولوا إلى عمال.

وقد أخذت سياسات المصادرة والتهجير تتصاعد رويداً رويداً، فمنذ سبعينيات القرن المنصرم وحتى اليوم، صادرت دولة الاحتلال الإسرائيلي 48000 دونم في منطقة شرق القدس بهدف إقامة مستعمرة «معالي أدوميم»، 13000 دونم منها ضمن ما يسمى (E1)، لتقوم لاحقاً في الثمانينيات بطرد مئات البدو لمنطقة مكب القمامة التابع لبلدة أبو ديس قضاء القدس، واستمر هذا الأمر حتى في أعوام 1994 و1997 و1998، إذ طُرِد المئات من البدو بعد هدم خيامهم ومساكنهم، وبعد أن رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية طلباتهم بوقف الطرد.

ويعيش البدو في تلك المنطقة في ظروف صحية ومعيشية صعبة، حيث تنتشر الأمراض، وتتهددهم الغازات القابلة للاشتعال والمتراكمة في مكب القمامة التي يمكن أن تسبب في أي لحظة بكارثة مروعة بحقهم.

كما قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بما يمكن تشبيهه بنوع من أنواع الشعوذة القانونية التي تتمثل بإعطاء عائلات البدو الذين تم تهجيرهم قسرياً تعويضات هزيلة لا تزيد في أفضل الأحوال عن 30000 شيكل، إضافة إلى بيت يقع على مساحة تتراوح (500 - 1500 متر مربعاً) في منطقة مكب القمامة، مقابل التنازل عن أي حقوق لهم مدعاة في الأراضي التي هجروا منها،

والتـي أقيمـت عليهـا مسـتعمرة «معـالي أدوميـم» دون الأخـذ بالاعتبـار البطـلان القانـوني لآثـار هـذا التعويـض كـون البـدو قـد هجـروا بقـوة السـلاح لا بإرادتهـم الحـرة.

وفي الوقـت الحـالي يتهـدد مـا قرابتـه 3000 بـدوي في القـدس المحتلـة خطـر الطـرد المبـاشر (1400 منهـم يعيشـون في منطقـة E1)، وتتخـذ دولـة الاحتـلال بحقهـم مجموعـة مـن سياسـات الحرمـان من تقديـم الخدمـات الأساسـية تتمثـل بـــ:

- **سياسـة الحرمـان مـن المـاء:** وتجلـت هـذه السياسـة بهـدم آبـار تجميـع ميـاه الأمطـار التـي يقيمهـا البـدو، وتجفيـف نبـع مـاء قريـب مـن المـكان يسـمى بـ«بـواد الحـوض»، وتحويلـه إلى بـئر ارتـوازي يغـذي مسـتعمرة «معـالي أدوميـم».

- **سياسـة الحرمـان مـن التعليـم:** تمنـع سـلطات الاحتـلال الإسرائيـلي إقامـة أي مـدارس في المـكان، حيـث لا تتوافـر للتجمعـات البدويـة سـوى مدرسـة واحـدة، وهـي مدرسـة الخـان الأحمـر المختلطـة التـي تخـدم خمسـة تجمعـات بدويـة حتـى الصـف التاسـع الأسـاسي فقـط. ويعـاني أطفـال البـدو بالأسـاس مـن الوصـول إليهـا بسـبب خطـورة ووعـورة الطـرق التـي يمـرون بهـا جـراء منـع سـلطات الاحتـلال إياهـم مـن اسـتخدام الشـارع الرئيـسي. هـذا عـدا عـن أن أغلـب الطـلاب الملتحقـين بهـذه المدرسـة مـن الإنـاث والذكـور لا يسـتكملون تعليمهـم بسـبب عـدم وجـود مـدارس لمراحـل أعـلى، إضافـة إلى صعوبـة وصولهـم إلى المـدن القريبـة لاسـتكمال التعليـم المـدرسي والجامعـي بسـبب المنـع الإسرائيـلي لذلـك، عـدا عـن الظـروف الاقتصاديـة الصعبـة.

- **سياسـة الحرمـان مـن الخدمـات الصحيـة:** يعتـبر مسـتوى الخدمـات الصحيـة المقدمـة للسـكان البـدو في غايـة السـوء، إذ تتنصـل سـلطات الاحتـلال مـن مسـؤولياتها، وتمنـع إقامـة أي عيـادات صحيـة جديـدة في المـكان. وحاليـاً لا يتوفـر لخدمـة هـذه التجمعـات سـوى عيـادة واحـدة، تتسـم خدماتهـا بالإهـمال، وقلـة توافـر العلاجـات والأدويـة اللازمـة.

- **سياسـة الحرمـان مـن مصـادر الـرزق:** تقـوم سـلطات الاحتـلال بمنـع السـكان مـن رعـي الأغنـام في الأراضي الموجـودة في المنطقـة، وذلـك بالتـذرع بكونهـا أراضي دولـة أو أراضي مصـادرة لغـرض التدريبـات العسـكرية.

- **سياسـة الحرمـان مـن طـرق المواصـلات:** ترفـض دولـة الاحتـلال تعبيـد أي طـرق للمواصـلات يمكـن أن يسـتخدمها البـدو للتنقـل، وتمنـع سـكان الخـان الأحمـر مـن المـرور عـبر الشـارع الرئيـسي، الأمـر الـذي يضطرهـم إلى سـلوك طـرق وعـرة وصـولاً إلى غاياتهـم.

تتمفصل السياسات الإسرائيلية المذكورة أعلاه مع عمليات الهدم المستمرة. وبحسب تقارير حقوقية عديدة للأمم المتحدة، تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بشكل دوري بمصادرة مبانٍ مؤقتة، أو وسائط لتوليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية التي تقدمها بعض المنظمات الإنسانية الدولية، وذلك بهدف خلق بيئة طاردة للبدو من المكان، إذ تسعى سلطات الاحتلال لتجميعهم في ثلاثة تجمعات هي (النويعمة، فصايل، العيزرية) حسب مخطط ظهر للعلن في العام 2012، منتهجة في سبيل تحقيق ذلك سياستي الترهيب، والترغيب المتمثلة بمنح البدو منازل وتعويضات مالية شحيحة لأجل القبول بالمخطط التهجيري المذكور.

الآثار اللاحقة لتهجير وترحيل التجمعات البدوية

ستُلحق سياسات الاحتلال المتمثلة بالتهجير والحرمان بحق سكان التجمعات البدوية أضراراً إستراتيجية فادحة، يمكن إجمالها في الآتي:

- تطويق مدينة القدس المحتلة من كافة الجهات بالمستعمرات الإسرائيلية، وقطع أي تواصل جغرافي أو ديمغرافي بينها وبين المحيط الفلسطيني الأقرب في الضفة.

- فصل شمال الضفة عن جنوبها عبر قطع التواصل الجغرافي الممتد بينهما، وبالتالي استحالة قيام دولة فلسطينية في الضفة متواصلة جغرافياً، وتكريس نظام الأبرتهايد والمعازل العرقية، الأمر الذي يهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

- تهديد القطاع الاقتصادي الزراعي الفلسطيني، فحرمان التجمعات البدوية من حرفتهم الرئيسة «رعي الأغنام وتربية المواشي» جراء منْعهم من المراعي الطبيعية، ما سيؤدي إلى خسارة فادحة في الثروة الحيوانية في الضفة الغربية.

- تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها البدو ومصادرة أراضيهم لإقامة المزيد من المستعمرات اليهودية.

السياسات الفلسطينية: تعزيز صمود التجمعات البدوية

تسعى السلطة الوطنية لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإفشال كافة المشاريع الاستيطانية تجاه التجمعات البدوية، من خلال تثبيت وجودهم في أماكن سكناهم، وحقهم في العيش

بأرضهم وفق نظام حياتهم ونمطهم البدوي. وقامت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بـ:

- **تقديم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لخطة إستراتيجية فلسطينية لمجلس الوزراء،** تهدف إلى تكثيف الجهود من قبل جميع الوزارات والهيئات لتوفير الاحتياجات والمتطلبات للتجمعات البدوية، ومنها: التأمين الصحي، والعيادات المتنقلة، والمياه، والطاقة الكهربائية، والتعليم، ومساعدات في إعادة ترميم البيوت، والمشاريع التشغيلية لتوفير فرص العمل ... إلخ؛ للوصول إلى حياة كريمة تعزز صمود التجمعات وقدرتها على تحدي إجراءات الاحتلال على مختلف الأصعدة الحياتية والقانونية والاقتصادية.

- **تنفيذ الزيارات الميدانية للتجمعات البدوية** بهدف الاطلاع على أحوال البدو والإجراءات الإسرائيلية بحقهم، والمطالب التي يحتاجون إليها من أجل تعزيز صمودهم.

- **وعود بتنفيذ مشاريع تنموية وحيوية:** صرحت السلطة في العام 2014 بوعود لمشاريع تنموية وحيوية تستهدف الأراضي المهمشة والمهددة من الجدار والاستيطان والتجمعات البدوية، وذلك لتلبية احتياجات سكانها التعليمية والصحية والزراعية والتنموية. فعلى سبيل المثال أعلن رئيس الوزراء عن حزمة من الدعم والمشاريع لهذه المنطقة، منها تخصيص 4 مليون شيكل لدعم الأعلاف، وزراعة 5000 دونم وجعلها منطقة غابات رعوية، و800 طن من البذار العلفية، وتخصيص مبلغ 2.5 مليون شيكل للتطعيم ضد الأمراض، وتوفير سيارة إسعاف وعيادتين بيطريّتين تخدمان هذه المنطقة، بالإضافة إلى الاستمرار في برنامج تعويض المزارعين المتضررين من الاستيطان، وتأهيل وبناء العديد من الآبار الزراعية، إلى جانب الاهتمام بقطاع التعليم والعديد من المشاريع.

ويلاحظ أن الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية أو التي تخطط للقيام بها مستقبلاً على إيجابيتها إلا أنها لا تشمل خطوات تزيد القدرة على عرقلة سياسات الحرمان الإسرائيلية، كما أنها لا تحاول استغلال الأبعاد المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والنضال الجماهيري لمواجهة إجراءات الاحتلال.

مطالبات التجمعات البدوية

بناء على مقابلات ميدانية مع عينات من السكان البدو المهددين بالتهجير شرق القدس، فقد تركزت مطالبهم وتوقعاتهم من السلطة الفلسطينية على:

- انخراط الشعب الفلسطيني بكل شرائحه في حمل قضية التجمع، بصفته هـمّاً وطنياً، يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية نضالية متكاملة، تحمل في طياتها المحافظة على الطابع الفلسطيني البدوي للتجمعات، وفي نفس الوقت ترفع الظلم الواقع عن كاهل ساكنيه.

- الشروع في حملات إعلامية تفضح سياسات الاحتلال، وتجرم بطشه بحق مواطني التجمعات.

- تشكيل لجان شعبية تتصدى لاقتحامات الاحتلال المستمرة، وتعرقل سيره.

- ضرورة تنظيم لقاءات ثقافية وترفيهية تُدعى إليها وفود رسمية وشعبية لزيارة الموقع، والتعرف إليه عن قرب، والاستفادة من جمالية المكان لاستقطاب السياحة الداخلية لتلك المنطقة.

- الشروع في استصلاح الأراضي المحيطة بالتجمعات من خلال زراعتها.

- الخروج عن المألوف بالتعامل مع الاحتلال، من خلال تنفيذ مشاريع خاصة بالتجمع، تشمل تعبيد الطرقات، ومد شبكات المياه والكهرباء، وتنظيم دورات تثقيفية وترفيهية ورياضية على أرض التجمع لأهالي المنطقة، وفرض سياسات أمر واقع على حكومة الاحتلال، مع ضرورة إضفاء الطابعين الرسمي والشعبي على الزيارات، وتسليط عدسة الإعلام على التجمع.

ويمكن في هذا السياق الاستفادة من تجربة المقاومة الشعبية الإبداعية والمتمثلة في قرية «باب الشمس» الرمزية التي أقامها قرابة 120 ناشطاً من المقاومة الشعبية الفلسطينية على الأراضي المهددة بالمصادرة شرق القدس، تيمناً برواية الأديب اللبناني الياس خوري، وذلك بتاريخ 1/1/2013. وهدف المنظمون إلى تسليط الضوء على مخططات إسرائيل المتمثلة بمصادرة أراضي المنطقة من أجل بناء حزام استيطاني عليها لعزلها عن محيطها العربي والفلسطيني.

ونجح المنظمون جزئياً في هدفهم، إذ حظيت التجربة بتغطية إعلامية واسعة ومشاركة

فعالة كشكل إبداعي جديد من أشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية. لكن حدث إخفاق في الاستفادة من الزخم الذي وفرته ونقله للتجارب الأخرى اللاحقة، مثل قرى «أحفاد يونس» بالعيزرية، و«باب الكرامة» ببيت إكسا، و«كنعان» جنوب الخليل، و«الصمود والتحدي» قرب جنين، إضافة إلى وجود نوع من التنافس الحزبي والسياسي على تجيير التجربة المذكورة من حيث التنظيم والأهداف، وهو ما أثر على إمكانية الاستمرارية وفعاليتها.

- استغلال المناسبات الوطنية الفلسطينية وتركيز حشد المواطنين إلى تلك المناطق، لكسر قرارات الاحتلال وشحذ همم مواطني التجمع، مع عدم تغييب أهالي التجمع عن تلك الفعالية، وهذا كله يترجم من خلال تعاون ومشاركة فعلية بين القوى والأحزاب الفلسطينية النشطة في منطقة شرق القدس، والمؤسسات الوطنية وأهالي التجمعات.

الجانب القانوني في قضية تهجير وترحيل التجمعات البدوية

تُناقضُ مخططات الإدارة المدنيّة الإسرائيلية أحكامَ القانون الإنسانيّ الدوليّ، التي تحظر نقل السكان المحميّين قسراً إلا إذا جرى الأمر من أجل سلامتهم وأمنهم أو لغاية عسكريّة. وحتى حين يستوفي الإخلاء هذين الشرطيْن، يجب أن يتمّ بشكل مؤقت فقط. ومن الواضح أن هذين الشرطين غير قائمين في حالة التجمعات البدوية. وزيادة على ذلك، فالسلطات الإسرائيليّة، بصفتها قوة الاحتلال، تتحمّل واجب السعي من أجل مصالح سكان المنطقة ورفاهيتهم.

يقع على عاتق إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال حربي، التزامات تجاه الفلسطينيين كسكان أصليين لإقليم تم احتلاله، فهي ملزمة بتوفير خدمات التعليم والصحة والأمن، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون، وإن عدم توفير هذه الخدمات وحرمان السكان منها جريمة حرب مستمرة، كما وصفها لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام السابق لمحكمة الجنايات الدولية، حين تحدث عن التحقيق الذي يجريه مكتب الادعاء العام في المحكمة حول ملف الاستيطان والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين من مناطق سكناهم بطرق مختلفة، على اعتبار أن ذلك يشكل انتهاكاً قانونياً واضحاً لميثاق روما، ولقواعد القانون الدولي التي تحظر على قوة الاحتلال تهجير السكان بشتى الطرق، سواء كان ذلك بفعل الإيجاب والتدخل المباشر بالتدمير والإخلاء، أو بالسلب منعاً للخدمات وصولاً إلى التضييق الخانق.

وتنتهج إسرائيل منذ زمن أساليب تهجير مختلفة مع السكان البدو تجعل من ظروف الحياة

قاسية لا تطاق، إذ تجبر السكان معها في نهاية المطاف على ترك منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى، إضافة إلى انتهاج أسلوب تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم بموجب قوانين عنصرية تعزز التوسع الاستيطاني على حساب حق المواطن الفلسطيني في أرضه والاستقرار الطبيعي فيها.

لقد جرّم القانون الدولي ما تقوم به إسرائيل بحق التجمعات البدوية من خلال نص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة 1949، وجاء فيها «حظرت قيام دولة الاحتلال تدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات».

إضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي حظر على دولة الاحتلال تهجير السكان الأصليين واستبدالهم بسكان آخرين، إذ نصت المادة رقم 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها»، وعلى الرغم من وجود استثناء على الحالة السابقة ينص على أنه يجوز لدولة الاحتلال نقل السكان الأصليين مؤقتاً لدواعي الضرورة الحربية، أو ضمان سلامتهم وأمنهم من خطر محدق بهم، إلا أن ذلك لا ينطبق على حالة التجمعات البدوية.

إن ما تقوم به إسرائيل من خطط منظمة تجاه التجمعات البدوية وحرمانها من الحقوق الأساسية يحمل مؤشرات واضحة وقوية على هدف الاحتلال الأساسي، وهو تهجير السكان الأصليين من قراهم وأماكن سكناهم لاستكمال المخطط الاستيطاني، وربط شرقي القدس بباقي المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

يعتبر القانون الدولي إقامة المستوطنات ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مخالفاً للمواثيق والأعراف الدولية، وعلى وجه الخصوص: لائحة لاهاي الرابعة لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، وميثاق هيئة الأمم المتحدة لسنة 1945، والعهدان الدوليان لسنة 1966، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي بشأن عدم شرعية المستوطنات وتفكيكها في المناطق المحتلة.

وبالنظر إلى كون الأراضي الفلسطينية تندرج حكماً وقانوناً ضمن نطاق ومفهوم الأراضي المحتلة، فهنا، تصبح في مثل هذه الأحوال اتفاقية جنيف الرابعة المرجعية القانونية التي تنظم تواجد قوات الاحتلال. وينظم القانون الدولي الإنساني ما يجب على المحتل والتزاماته تجاه الممتلكات العامة والخاصة، والموارد، وثروات الأراضي المحتلة. كما ينظم حدود ونطاق الاستيلاء، ومصادرة

الأراضي، أو الانتفاع بالأملاك العامة، أي أن القانون الدولي أوجد جملة من الضوابط والمعايير القانونية الواجب على المحتل احترامها والالتزام بها حال شروعه في ممارسة واستخدام ما وضع لمنفعته من حقوق حيال الأعيان العامة والخاصة في الأراضي الخاضعة لسيادته وإداراته، فالمادة 47 من لائحة لاهاي الخاصة بالاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية تنص على أنه «يحظر السلب حظراً تاماً»، أما المادة 49 من نفس اللائحة فقد أكدت «عدم جواز قيام المحتل بنقل وترحيل سكانه المدنيين»، وهو أيضاً ما تنص عليه القاعدة 129 من قواعد القانون الدولي العرفي.

ولا بد من الجزم قانوناً بأن أعمال الاستيطان الجارية بإشراف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ودعمها وتمويلها، تتناقض وتتعارض بوضوح مع نص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أنّ المادة 147 من نفس الاتفاقية تعتبر الممارسات التي تتلازم مع الاستيطان كأعمال التدمير والتخريب والمصادرة بطرق تعسفية من المخالفات الجسيمة التي يعاقب عليها القانون الدولي.

ويضاف إلى ذلك بأن الانتهاكات الإسرائيلية جراء الاستيطان الجاري لم تتوقف عند أحكام القانون الدولي الإنساني، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بعدم انصياعها إلى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عدة حول الاستيطان، ومنها:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2851 لسنة 1977: أدان القرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.
- قرار مجلس الأمن رقم 446 لسنة 1979: أكد القرار على أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- قرار مجلس الأمن رقم 452 لسنة 1979: يقضي القرار بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها.
- قرار مجلس الأمن رقم 465 لسنة 1980: دعا القرار إلى تفكيك المستوطنات.
- قرار الأمم المتحدة بخصوص الجدار بتاريخ 21/10/2003:

جاء هذا القرار على خلفية شروع الحكومة الإسرائيلية في إقامة الجدار العازل، إذ دعاها إلى «وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل

القـدس الشرقيـة». واعتـبرت الأمـم المتحـدة بنـاء الجـدار انتهـاكاً للحقـوق الفلسـطينية العامـة، وأنـه يشـكل قاعـدة للتفرقـة العنصريـة مـن خـلال السـيطرة التـي تمارسـها لصالـح المسـتوطنات التـي ضمهـا الجـدار عـلى حسـاب الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، فقـد عرّفـت الاتفاقيـات الدوليـة التفرقـة العنصريـة عـلى أنهـا «نظـام مؤسـس قائـم عـلى التفرقـة العنصريـة مـن أجـل ضـمان سـيطرة مجموعـة عرقيـة عـلى مجموعـة عرقيـة أخـرى وقمعهـا».

كـما يمثـل الـرأي الاستشـاري الصـادر عـن محكمـة العـدل الدوليـة العـام 2004، بشـأن الآثـار القانونيـة لإنشـاء الجـدار العـازل في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، مرجعيـة قانونيـة مهمـة في التأكيـد عـلى عـدم شرعيـة المسـتوطنات الإسرائيليـة، وذلـك باعتبـار أن الجـدار أُقيـم عـلى أراضي الضفـة.

وهـذا الحكـم جـازم ولا لبـس فيـه، حيـث يحظـر النقل/الترحيـل القـسري الجماعـي أو الفـردي للأشـخاص المحميـين أيّـاً كانـت دواعيـه. وتشـكّل مخالفـة هـذه الأحـكام انتهـاكاً جسـيماً وفقـاً للـمادة 147 مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعـة) كـما تشـكل بالتـالي جريمـة حـرب بموجـب أحـكام نظـام رومـا الأسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة ، إذ يتطـرق هـذا النظـام إلى هـذه الجريمـة بصـورة مسـهبة في أحـكام المـادة 8 (2) (ب)، التـي تحظـر: «قيـام دولـة الاحتـلال، عـلى نحـو مبـاشر أو غـير مبـاشر، بنقـل أجـزاء مـن سـكانها المدنيـين إلى الأرض التـي تحتلهـا، أو إبعـاد أو نقـل كل سـكان الأرض المحتلـة، أو أجـزاء منهـم داخـل هـذه الأرض أو خارجهـا».

فحسـب هـذه الصيغـة التـي تعالـج عبـارة مبـاشر أو غـير مبـاشر ليـس الوضـع الـذي تقـوم فيـه دولـة الاحتـلال بنقـل السـكان بصـورة فعليـة وحسـب، وإنمـا تـدل عـلى الوضـع الـذي لا تتخـذ فيـه دولـة الاحتـلال التدابـير الفعالـة التـي تحـول دون وقوعـه. وبنـاءً عـلى ذلـك، ومـن أجـل إثبـات الاسـتنتاج القـاضي بارتـكاب جريمـة الحـرب المحـددة التـي تنطـوي عـلى النقل/الترحيـل القـسري للسـكان.

يتضـح مـما تقـوم بـه القـوة القائمـة بالاحتـلال) إسرائيـل) أنهـا تحتفـظ بالسـيطرة التامـة عـلى إجـراءات التنظيـم والبنـاء، بـدءاً مـن إعـداد السياسـات ذات الصلـة، وانتهـاءً بإنفاذهـا وفرضهـا عـلى أرض الواقـع. ويشـكل هـذا الوضـع انتهـاكاً مبـاشراً لأحـكام المـادة 43 مـن لائحـة لاهـاي، والمـادة 64 مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، إذ تحظـر هـذه المـادة في أحكامهـا سـنَّ تشريعـات جديـدة أو تعديـل التشريعـات السـارية في الإقليـم المحتـل مـا لم تُسـتوفَ شروط صارمـة في هـذا الأمـر.

وبنـاءً عـلى ذلـك، لا يجـوز إنفـاذ مثـل هـذه الإجـراءات إلا إذا كانـت تسـهم في اسـتعادة النظـام

العـام، أو المحافظـة عليـه، أو إذا كانـت تسـهم في ضـمان الأمـن الحقيقـي للقـوات المحتلـة، أو إذا كانـت تسـاعد القـوة القائمـة بالاحتـلال عـلى الوفـاء بالتزاماتهـا بموجـب القانـون الـدولي الإنسـاني والقانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان أو كليهـما، أو إذا كانـت تلـك الإجـراءات تسـهم في تحسـين حيـاة السـكان المحميـين ورفاههـم في ظـل الاحتـلال طويـل الأمـد.

ومـن الناحيـة الموضوعيـة، لا يمكـن القـول بـأن تهجـير البـدو الفلسـطينيين رغـماً عـن إرادتهـم مـن داخـل منطقـة E1 يسـتوفي الـشروط التـي يقررهـا أي اسـتثناء مـن الاسـتثناءات المذكـورة أعـلاه.

ويشـكل مخطـط طـرد البـدو مـن بيوتهـم وفـرض ظـروف سـكنية كـما يحـدث مـع سـكان التجمعـات البدويـة حـين (تمـسّ مصـادر أرزاقهـم، وتعيـق عيشـهم وفقـاً لنهـج حياتهـم، وتخطيـط مجتمعاتهـم المحليّـة، وتشـييد منازلهـم بشـكل قانـونيّ، وربطهـم بالبنـى التحتيّـة وتوفـير خدمـات الصحـة والتربيـة لهـم) انتهـاكاً لهـذا الواجـب، وهـو يهـدف بشـكل واضـح إلى دفـع مـآرب سياسـيّة لا تمـتّ بـأيّ صلـة لواجـب قـوة الاحتـلال.

اليـوم، تنظـر الحكومـة الإسرائيليـة للتجمعـات البدويـة في محيـط القـدس عـلى أنهـا عقبـة أمـام تنفيـذ مخطـط E1 الاسـتيطاني. ولتنفيـذه، سـتعمل إسرائيـل عـلى ترحيـل هـذه التجمعـات مـن أماكـن تواجدهـا، وإعـادة موضعتهـا في مناطـق أخـرى محـددة جغرافيـا، لـذا فهـي تحـاول خلـق ظـروف غـير مناسـبة لحيـاة الأسر البدويـة وغـير متوافقـة مـع ثقافتهـا، قـد تجبرهـم عـلى الاضطـرار إلى التخـلي عـن نمـط الإنتـاج والحيـاة التـي يعيشـونها للبحـث عـن سـبل أخـرى للعيـش لا تتفـق مـع ثقافتهـم، وبالتـالي تحويلهـم إلى العمالـة الرخيصـة في المسـتوطنات الإسرائيليـة، بـدون حقـوق، أو إلى عاطلـين عـن العمـل.

إن المـآرب السياسـية تكمـن في خطـورة مخطـط E1، إذ باتـت معروفـة وواضحـة، وهـي تتضمـن تقويـض أي فرصـة في أن يعيـش الفلسـطينيون في دولتهـم المسـتقلة، ذات سـيادة عـلى كامـل أراضيهـا ومتواصلـة جغرافيـاً، فهـذا المـشروع ومعـه التجمعـات الاسـتيطانية الكبـيرة في شـمال الضفـة ووسـطها وجنوبهـا، سـيجعل مـن الضفـة مجموعـة مـن الكنتونـات المغلقـة وغـير متصلـة جغرافيـا، ومعزولـة عـن القـدس، وبالتـالي تكـون فكـرة إقامـة دولـة فلسـطينية إلى جانـب دولـة إسرائيـل فكـرةً غـير ممكنـة، بمـا يكـرس كيانـاً فلسـطينياً هشـاً وضعيفـاً، ومجتمعـاً يعتمـد في الحـد الأدنى مـن معيشـته عـلى المعونـات الدوليـة.

بنـاء عـلى مـا تقـدم، وجـب عـلى الجانـب الفلسـطيني محاربـة تلـك السياسـات بسياسـات مقابلـة، مـن خـلال تعزيـز صمـود المواطـن، ونقـل المعانـاة لأروقـة المحاكـم الدوليـة، والابتعـاد عـن المحاكـم

الإسرائيلية التي تعتمد على نصوص من أنظمة الطوارئ التي لديها، وعلى قوانين منذ زمن الانتداب البريطاني كقانون أملاك الغائبين والأوامر العسكرية التي تسهل سرقة وسلب أراضي الفلسطينيين اللاجئين.

البدائل السياساتية المقترحة

أولاً: معايير اتخاذ البدائل

لإيجاد بدائل ناجعة تساعد على تعزيز صمود سكان التجمعات البدوية ومواجهة سياسات الحرمان والتهجير الإسرائيلية، ستعتمد هذه الورقة على المعايير الآتية:

- واقعية أي خطوات ستتخذ لأجل مواجهة سياسات الحرمان والتهجير الإسرائيلية بحق السكان البدو.
- واقعية أي خطوات ستتخذ لتعزيز صمود السكان البدو.
- جذرية الخطط والحلول المقدمة من حيث مساهمتها في حل المشكلة.
- ديمومة الحلول المقدمة وقابليتها للاستمرارية.
- ملائمة الخطط المقدمة لاحتياجات السكان ومطالبهم.
- قابلية الحلول والخطط المقدمة للتنفيذ.

ثانياً: البدائل السياساتية

تقدم الورقة مجموعة من البدائل المقترحة التي يُعول بأن تُشكل في مجموعها حلولاً نوعية يمكن أن تساعد على مجابهة السياسات الإسرائيلية من جهة، وتعزيز صمود السكان البدو من جهة أخرى.

البديل الأول: اعتماد خطة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لدعم وتعزيز التجمعات البدوية المعلن عنها مؤخراً مع تعديلات طفيفة، إذ إن الخطة تحتوي الكثير من العناصر الإيجابية والوعود بالعمل على تقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة، إضافة إلى دعم قانوني وخلافه، وبذلك فهي تتناسب مع المطالب المعيشية التي يطالب بها السكان البدو وتساعدهم على تعزيز صمودهم. وتتمثل التعديلات المطلوبة على الخطة بـ:

- ضرورة حصر الدعم القانوني المقدم من قبل محامي الهيئة للدفاع عن البدو أمام المحاكم الإسرائيلية في محاولة عرقلة الإجراءات الإسرائيلية وإيقافها، لا الدخول في أي صفقات أو مساومات قانونية، لأن ذلك يمثل اعترافاً بشرعية محاكم الاحتلال في البت بمثل تلك القضايا. كما يجب الاتفاق مع السكان على هذه الخطوة بشكل واضح.
- ضرورة إضافة بند إلى الخطة ينص على ضرورة إرسال مربين ومثقفين للعمل في أوساط البدو، وخصوصاً لدى الأجيال الصغيرة، لنشر الثقافة الوطنية وتجذير انتمائهم لقضيتهم كقضية سياسية وطنية في المقام الأول لا كونها شخصية. فانعدام التعليم، والعزلة التي تفرضها دولة الاحتلال تهدفإلى عدم تبلور وعي وطني منظم للبدو بقضيتهم الوطنية بأبعادها المختلفة.

الفاعلية: مع أن البديل فعال، إلا أنه يجيب أكثر على سياسة تعزيز الصمود، وتقديم الدعم والخدمات على حساب مواجهة السياسات الإسرائيلية.

الكفاءة: البديل كفء من جوانب عدة، إذ إنه يلبي أغلب الاحتياجات الخدمية التي يحتاج إليها السكان البدو لتعزيز صمودهم.

إمكانية التطبيق: البديل قابل للتطبيق بشكل جيد، وإن كانت احتمالية مواجهته كبيرة من الاحتلال، فبالإمكان التغلب عليها من خلال التعامل مع الخطة كسيرورة مستمرة بغض النظر عن إمكانيات عرقلتها، وفضحها إعلامياً بشكل كبير، والتركيز على الانتهاكات الإنسانية التي يرتكبها، إضافة إلى التنسيق مع السكان البدو والمنظمات الإنسانية لإيصال الخدمات إليهم.

المرونة: يحتوي هذا البديل على درجة عالية من المرونة، نظراً لإمكانية اختيار أيٍّ من عناصر الخطة الأقرب للتطبيق حالياً، ومن ثم تهيئة الأجواء إعلامياً.

الوعي العام: هنالك تأييد وإجماع واسع محلى ودولي لمثل هذه الخطوات كونها تمس جانباً إنسانياً وحقوقياً حساساً، عدا عن حساسية الأمر سياسياً وأثره على مآلات الصراع العربي الإسرائيلي.

البديل الثاني: التوجه بملف تهجير بدو شرق القدس وحرمانهم من الخدمات الأساسية إلى المحاكم الدولية المختصة، مثل محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، بهدف مقاضاة الاحتلال الإسرائيلي كدولة وكمسؤولين على ذلك، كون التهجير القسري للسكان يمثل جريمة حرب في القانون الدولي الإنساني، عدا عن سياسات الحرمان التي تمثل انتهاكاً له، كونها

تنتهك حقوق الإنسان وتشكل سياسة عقاب جماعي، كما أنها تمثل تنصلاً من قبل القوة المحتلة لمسؤوليتها الخدمية الإلزامية قانونياً بحق السكان الخاضعين للاحتلال.

الفعالية: يعتبر هذا البديل فعالاً لدرجة كبيرة كونه يواجه جذور المشكلة ويكشف أبعادها القانونية والسياسية، كما أنه يُظهر الصلة بين قضية السكان البدو وبين مجمل القضية الفلسطينية، ولا يسمح للاحتلال الإسرائيلي بممارسة لعبة تجزئة المواضيع وفصلها عن بعضها البعض ليسهل له التعامل معها وفق خططه ومصالحه.

الكفاءة: هذا البديل كفء لدرجة كبيرة كونه يفضح سياسات الاحتلال وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها، إضافة إلى أنه يحمل في طياته استدعاءً لعقوبات معينة يمكن أن تطبق عاجلاً أم آجلاً، رسمياً وشعبياً، بحق دولة الاحتلال.

إمكانية التطبيق: توجد بعض الصعوبة في التوجه الآني باتجاه اعتماد هذا البديل بسبب طبيعة المناخ الدولي بعد صعود إدارة ترامب وتطابقها مع السياسات الإسرائيلية، وبسبب انشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية، إضافة إلى ضرورة الاستعداد لردود الفعل المتوقعة إزاء هذا القرار دولياً وإسرائيلياً. وبالتالي يمكن حالياً الاستعداد قانونياً بشكل تام لاستخدام هذا القرار، والتوجه لاستعماله فور قيام سلطات الاحتلال بعرقلة جهود السلطة لتنفيذ خطة هيئة مقاومة الجدار، وذلك بعد حملة إعلامية وسياسية دولية ضخمة.

المرونة: قليلة جداً، إذ إن التلويح بهذا البديل مراراً وتكراراً يفقده قوته، الأمر الذي يتطلب عند استخدامه التحضير الجيد له، سياسياً وقانونياً وإعلامياً، والذهاب به إلى النهاية، لأن التراجع يضر بشكل خطير بصورة النضال الفلسطيني وبالحقوق الوطنية.

الوعي العام: هناك قبول واسع لهذا البديل فلسطينياً، ولكن توجد له معارضة قوية دولياً من قبل الدول المتنفذة الداعمة لإسرائيل، وإن كان يتمتع بدعم واسع من قبل مناصري القضية الفلسطينية في مختلف دول العالم.

البديل الثالث: تفعيل العمل الجماهيري المقاوم لسياسات الاحتلال في المناطق التي ينوي الاحتلال تهجير البدو منها، على غرار نموذجي نعلين وبلعين، وتغطية انتهاكات الاحتلال وتوثيقها بشكل مستمر وواسع، والعمل على فضحه إعلامياً في أوساط الرأي العام الدولي، وربط عملية التهجير والحرمان والفصل العنصري التي يقوم بها بحق البدو بعمليات التهجير والإبادة التي حدثت استعمارياً بحق شعوب أخرى، مثل سكان الأميركيتين الأصليين، وسكان أستراليا

الأصليين (الأبروجينيلز)، وأحداث الاسترقاق في أفريقيا، ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وملاحقة اليهود والغجر وغيرهما من الجماعات في أوروبا.

الفعالية: بديل فعال من حيث كونه يحافظ على القضية مشتعلة، ولا يسمح لدولة الاحتلال بتمرير مخططاتها بالخفاء والاستفراد بالسكان البدو، ويشعر البدو بأن أبناء شعبهم الفلسطيني معهم قولاً وفعلاً، ولكن لا يتوقع من هذا البديل وحده أن يساهم في تعزيز صمود البدو.

الكفاءة: بديل كفء كونه يزيد الوعي الشعبي بالقضية، ويُشعر الاحتلال بأن هناك أثماناً إعلامية وسياسية سيدفعها، كما أنه يجذّر القضية بين البدو ويظهر أبعادها الوطنية العامة لا الذاتية فقط.

إمكانية التطبيق: قابل للتطبيق التدريجي بدرجة جيدة، ولكن يجب أن تسبقه عملية توعية واسعة في أوساط البدو، إضافة إلى ضرورة رفد هذه البؤرة المقاومة بناشطين فلسطينيين وأجانب، وضرورة الحفاظ على الطابع الشعبي للمواجهة بهدف تجنب إتاحة الفرصة للاحتلال لإطلاق قوته العسكرية الكاملة للقمع.

المرونة: قليلة كونه بديلاً مبدئياً غير قابل للمناورة، ويتطلب عند البدء به الاستمرار حتى النهاية بغض النظر عن المتغيرات.

الوعي العام: هناك دعم واسع لهذه الخطوة في أوساط الرأي العام الفلسطيني وأحرار العالم.

المفاضلة بين البدائل

تقترح هذه الورقة الأخذ بالبدائل الثلاثة المقترحة معاً، إذ إنها تصب جميعاً في حل أبعاد مختلفة للمشكلة، وتوصي بأن يكون تطبيق البدائل وفق التسلسل الآتي:

البدء بتطبيق البديل الأول والثاني بشكل متتالٍ، إذ وفور قيام الاحتلال بعرقلة تنفيذ خطة هيئة الجدار والاستيطان، يتم تفعيل المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال من جهة، وتسليط الضوء على القضية وفضحه إعلامياً على المستوى المحلي والدولي من جهة أخرى. وبعد مرور فترة من الوقت ونضج القضية إعلامياً، وفضح إجراءات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي بحق السكان البدو، يتم تقييم سلوك الاحتلال من حيث الزيادة والنقصان والبيئة الدولية الحالية، وبعدها يتم اتخاذ القرار بنقل الملف إلى المحاكم الدولية المختصة ومقاضاة الاحتلال على هذه القضايا.

المصادر والمراجع

1. خطة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لدعم وتعزيز التجمعات البدوية 2017.
2. القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2012.
3. تقرير منظمة بيتسيلم، حزيران 2013.
4. جريمة تهجير الفلسطينيين، تقرير مقدم إلى لجنة التحقيق الدولية المشكَّلة بموجب القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم (21/1)، مركز بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة)، كانون الثاني 2015.
5. الترحيل القسري للبدو من أجل مخطط E1 الاستيطاني، تقرير صادر عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تشرين الأول 2014.
6. عبير قبطي، المقاومة الشعبية: نجاحات وإخفاقات (باب الشمس نموذجاً)، مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف 2013.
7. مقابلات مع بعض سكان التجمعات البدوية المهددة بالمصادرة شرق مدينة القدس المحتلة.
8. مقابلة مع عبد الله أبو رحمة، مدير عام المحافظات والعمل الشعبي ودعم الصمود، هيئة الجدار والاستيطان.
9. مقابلة مع منال أبو زيادة، مستشارة الوزير للعلاقات الدولية في هيئة الجدار والاستيطان.
10. مقابلة مع أعايد مرار، الدائرة القانونية في هيئة الجدار والاستيطان.

ورقة تحليل سياسات

المعتقلون وأسرى الحرب الفلسطينيون
حقوقهم والإفراج عنهم
بين الواقع والطموح

إعداد

جمال أبو شعبان، سلطان ناصر، زياد القواسمي،

نجلاء أبو شلبك، ياسمين مسودة

المقدمة

منذ اتفاقية أوسلو العام 1993، اتبعت القيادة السياسية والفصائل الفلسطينية مجموعة من السياسات للدفاع عن المعتقلين وأسرى الحرب والإفراج عنهم، تمثلت بصفقات تبادل، ومفاوضات سياسية، ومبادرات حسن نوايا، واتفاقيات سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ومع ذلك، ولغاية هذه اللحظة لم تنجح السلطة في الإفراج عن كافة المعتقلين وأسرى الحرب من خلال هذا النهج، وقد كان هناك إغفال لكثير من السياسات التي من شأنها الإفراج عنهم، وعلى رأسها تدويل قضية الأسرى.

تميز هذه الورقة بين المعتلقين وأسرى الحرب، إذ يمكن تعريف المعتقلين بحسب المادة (43) من اتفاقية جنيف الرابعة[1]: «هو أي شخص يُعتقل أو تُفرض عليه الإقامة الجبرية، ويحق له إعادة النظر في القرار المتخذ بشأنه في أقرب وقت بواسطة محكمة أو لجنة إدارية مختصة تنشئها الدولة الحاجزة لهذا الغرض، ويحق له في حال استمرار الاعتقال أو الإقامة الجبرية إعادة النظر في قضيته بصفة دورية بواقع مرتين على الأقل في السنة». أما أسرى الحرب حسب اتفاقية جنيف الثالثة[2] فيتم تعريفهم على أنهم «الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو، وينتمون لإحدى الفئات التالية: أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، أطراف الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة، الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، أفراد الأطقم الملاحية، سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية».

إنّ أهمية هذا التمييز تنبع من أنّ تصنيف الأسرى إلى معتقلين وأسرى حرب يعود بالفائدة لكل فئة على حدة، فالمعتقل الذي لا تنطبق عليه صفات أسير الحرب إذا تم تعريفه كمعتقل فإنّ ذلك قد يسرّع في عملية الإفراج عنه مقارنة لو تم تعريفه كأسير حرب. أما أسير الحرب الذي تم أسره وتنطبق عليه صفات أسير الحرب فإنه إذا تمت معاملته كمعتقل فإنه لن يتم تحريره من المعتقلات، في المقابل إذا تم تعريفه كأسير حرب فإنّ هناك إمكانية أن يتحرر بصفقة تبادل مثلاً.

1 اتفاقية جنيف الرابعة. 1949. اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

2 اتفاقية جنيف الثالثة. 1949. اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntang.htm

تهـدف هـذه الورقـة إلى تقديـم بدائـل سياسـاتية يمكـن لهـا أن تسـاعد المعتقلـين وأسرى الحـرب الفلسـطينيين عـلى تحقيـق حيـاة كريمـة لهـم داخـل السـجون إلى أن يتـم إطـلاق سراحهـم. وتركـز على ضرورة تصنيفهـم عـلى أنهـم معتقلـون وأسرى حـرب يتـم التعامـل معهـم وفـق اتفاقيتـي جنيـف الثالثـة والرابعـة.

بلـغ عـدد المعتقلـين وأسرى الحـرب في سـجون الاحتـلال حـوالي 6500 معتقـل فلسـطيني وعـربي، منهـم 473 يصنفـون كأسرى حـرب، و300 طفـل، و57 امـرأة، و11 نائبـاً في المجلـس التشريعـي[1].

المشكلة وتوصيفها

تتمثـل مشـكلة الدراسـة الحاليـة في عـدم تفعيـل اسـتخدام تعريفـات اتفاقيتـيّ جنيـف الثالثـة والرابعـة الخاصتـين بالمعتقلـين وأسرى الحـرب الفلسـطينيين في السـجون الإسرائيليـة، ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن مسـاس بالظـروف المعيشـية الخاصـة بهـم وتأخـير الإفـراج عنهـم، وبالتـالي تسـعى هـذه الورقـة لتفعيـل العمـل بهـذه التعريفـات.

عـلى الرغـم مـن مـرور 24 عامـاً عـلى انطـلاق مسـار أوسـلو وقيـام سـلطة وطنيـة باعتبارهـا حركـة تحـرر وطنـي تناضـل مـن أجـل إنهـاء الاحتـلال، وفي ظـل الاعـتراف بفلسـطين كدولـة بصفـة مراقـب في الأمـم المتحـدة، ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن اسـتحقاقات سياسـية وقانونيـة، بمـا يوفـره ذلـك مـن فرصـة لدعـم قضيـة الأسرى، إلى جانـب مـا يتيحـه الإعـلام الحـر وانتشـار الشـبكات الإعلاميـة وإمكانية الضغـط عـلى إسرائيـل فيـما يخـص موضـوع المعتقلـين وأسرى الحـرب ... إلا أنـه مـن الملفـت اسـتمرار التعامـل مـع حريتهـم كمسـألة قابلـة للتأجيـل في قضايـا المفاوضـات، وتركهـم وحدهـم في السـجون الإسرائيليـة لتحسـين شروط حياتهـم وظـروف اعتقالهـم مـن خـلال أمعائهـم الخاويـة «الإضراب عـن الطعـام» فقـط.

سـعت جهـود وسياسـات رسـمية وغـير رسـمية لتحسـين ظـروف اعتقـال الأسرى أو الإفـراج عـن بعضهـم عـلى مراحـل عديـدة، ومـن هـذه السياسـات الرسـمية: اتفاقيـة أوسـلو، لكنهـا كانـت اتفاقيـة منقوصـة فيـما يخـص قضيـة الأسرى، فقـد تركـت هـذه القضيـة لحسـن النوايـا الإسرائيليـة، ولم تتضمـن نصـاً واضحـاً وصريحـاً بالإفـراج عنهـم. كـما تلـت اتفاقيـة أوسـلو اتفاقيـات مؤقتـة ترتـب عليهـا إفـراج عـن عـدد معـين مـن المعتقلـين والأسرى كل فـترة، تماشـياً مـع حسـن النوايـا الإسرائيليـة، ومثـال ذلـك «اتفاقيـة الخليـل» العـام 1997.

1 مقابلة مع عيسى قراقع، حاورتاه نجلاء أبو شلبك وياسمين مسودة، 4 حزيران 2017.

وكانت تعقد اجتماعات بين وزير الأسرى وإدارة مصلحة السجون رغبة في تحسين ظروف الاعتقال، ومناقشة أوضاع المعتقلين والأسرى، ولكن لم ينتج عنها نتائج كبيرة.

ومن السياسات غير الرسمية التي اتبعت فيما يخص الجهود المبذولة في قضية المعتقلين وأسرى الحرب الفلسطينيين للإفراج عنهم على سبيل المثال لا الحصر صفقات التبادل.

تتبعاً لكل ما سبق من سياسات رسمية وغير رسمية مبذولة لتحسين ظروف المعتقلين والأسرى، يظهر جلياً وجود قصور واضح يتمثل في: عدم حل مسألتهم بصورة جذرية في اتفاقيات أوسلو، تاركةً الأمر لحسن النوايا الإسرائيلية، وغياب وجود إستراتيجية وطنية جامعة للتعامل مع قضية الأسرى تشمل المستوى الشعبي والرسمي، وضعف استخدام الجانب القانوني الدولي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمعتقلين وأسرى الحرب للإفراج عنهم، أو حتى لتحسين ظروف اعتقالهم.

الأهداف

تتلخص الأهداف فيما يأتي:

الهدف العام:

قيام السلطة ومتخذي القرار الفلسطيني بتبني وتنفيذ سياسات محلية ودولية وحقوقية منبثقة عن اتفاقيتيّ جنيف الثالثة والرابعة تهدف إلى تصنيف الأسرى الفلسطينيين كمعتقلين وأسرى حرب.

الأهداف الفرعية:

- تقديم مقترحات عملية لتفعيل وسائل الضغط الوطني والشعبي والحقوقي لمساعدة السلطة الوطنية ومتخذي القرار الفلسطيني من قِبَل القوى الوطنية والمنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان والإعلام لتبني إستراتيجية داعمة لتحقيق الهدف السابق.
- تبني سياسة فعّالة لفضح المنظومة القضائية الإسرائيلية وانتهاكها للقانون الدولي واتفاقيات جنيف ذات الصلة بحقوق الأسرى.
- جعل إسرائيل تشعر بأنها معزولة عن محيطها وأنّ الاحتلال مكلف لها وعبء عليها، مما يولد لديها شعوراً بالقلق على صورتها دولياً.

- إيجاد طرق جديدة لمساعدة المعتقلين والأسرى يحول دون أن يتكلفوا خوض المزيد من الإضرابات عن الطعام في سبيل تحسين ظروفهم داخل السجون الإسرائيلية.

الأسباب (نموذج السمكة)

تتعدد الأسباب التي لها بالغ الأثر في قضية المعتقلين وأسرى الحرب الفلسطينيين، ومنها:

- تتصف السياسات الفلسطينية الرسمية المتبعة حالياً تجاه الأسرى بنوع من القصور متمثلة في تغييب قضيتهم كأولوية في المفاوضات، مما أثر على تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وأدائها.
- تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه قضية المعتقلين والأسرى ودعمهم للحصول على مكانتهم القانونية، مما شكل ضعفاً في الاهتمام والوعي الجماهيري حول قضيتهم.
- إنّ المنظومة الإسرائيلية للمحاكم العسكرية لا تتبع لوزير القضاء وإنما لوزير الجيش، لذلك من المهم جلياً أن يتم تعرية تلك المحاكم واعتبارها جزءاً مهماً في قمع المعتقلين والأسرى، ما يترتب على ذلك من التعدي على حقوقهم والمساس بها أكثر، إضافة إلى إمضائهم لعدد أكبر بكثير من سنيّ عمرهم في السجون حتى مما نُصَّ عليه في القانون الإسرائيلي.
- إدانة الأسرى باعتبارهم إرهابيين ومخربين، وما يترتب على ذلك من قطع مخصصاتهم الشهرية الناجم عن الضغط الأميركي المتمثل بزيارة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب بتاريخ 23 أيار 2017.
- ضعف تفعيل الموقف الدولي الخاص بتحقيق مكانة قانونية دولية للمعتقلين والأسرى للتصدي لأية ضغوطات بتصنيفهم إرهابيين أو مخربين.

المعايير

تنطلق هذه الورقة من المعايير الآتية:

- **المقبولية:** يركز هذا المعيار على رؤية مدى مقاربة هذا البديل من رؤية واهتمام صناع القرار الفلسطيني عموماً، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين خصوصاً، إضافة إلى مدى قبوله على مستوى المعتقلين وأسرى الحرب، ومدى قبوله شعبياً.

- **المعقولية:** مدى معقولية وواقعية تنفيذ هذا البديل في ظل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وفي ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، وتراجع القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.
- **العدالة:** هل تحقق هذه البدائل درجة كافية من العدالة للمعتقلين والأسرى من دون استثناءات، وخاصة في ظل قطع رواتب الأسرى والمحررين المنتمين إلى فصائل مختلفة؟
- **المنفعة والخسارة:** ما حجم المنفعة لهذا البديل إذا ما تم تطبيقه على أرض الواقع؟

البدائل

البديل الأول: تبني سياسة ترفض استئناف المفاوضات دون الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين أو فئات منهم في الحال، من خلال محاولة دعم ومساندة السلطة الفلسطينية لتولي دورها وتحمّل مسؤوليتها تجاههم، لكي تضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه، من خلال:

- قيام السلطة الفلسطينية بالدور المناط بها في الدفع باتجاه توحيد قيادات المعتقلين وأسرى الحرب داخل السجون الإسرائيلية لاستحداث مرجعية موحدة لاتخاذ قرارات أكثر جذرية، كخوضهم إضراباً للاعتراف بهم كمعتقلين وأسرى حرب، ونقل أماكن سجونهم إلى داخل المناطق المحتلة.
- استحالة استئناف المفاوضات دون إيجاد حل جذري لقضية الأسرى بما يصون كرامتهم الإنسانية، وصولاً إلى الإفراج عنهم.
- الدعوة إلى مقاطعة المنظومة القضائية الإسرائيلية كونها منظومة غير عادلة، استكمالاً للتجربة الأخيرة التي تمت فيها مقاطعة المحاكم الإسرائيلية خلال إضراب الأسرى الأخير عن الطعام «إضراب الكرامة والحرية»، مما سيؤدي إلى تشكيل عائق على الاحتلال.

البديل الثاني: توجه السلطة الفلسطينية إلى المحاكم الدولية والقانون الدولي الإنساني، لتحصل على قدر أكبر من حقوق المعتقلين وأسرى الحرب عن طريق:

- التوجه إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى قانونية حول المكانة القانونية للمعتقلين وأسرى الحرب، إذ تعد هذه الفتوى بمنزلة رأي استشاري ذي أهمية قانونية.

- العمل على استصدار قرار دولي من الأمم المتحدة والجمعية العمومية يؤكد على المكانة القانونية للمعتقلين والأسرى باعتبارهم مقاتلي حرية وأسرى حرب، وما يترتب على ذلك من مواقف قانونية وسياسية، بما قد يخفف الضغط الأميركي على السلطة ومطالبتها بإدانة النضال الفلسطيني من خلال تصنيف الأسرى كإرهابيين وقطع رواتبهم. وبالتالي يتم تقوية الموقف الفلسطيني الرسمي من خلال القرارات الدولية المخالفة للموقف الأميركي- الإسرائيلي.

- التوعية بقضية الأسرى على المستوى الدولي، من خلال مؤتمرات تحت رعاية الأمم المتحدة، والخروج بتوصيات تدعو إسرائيل إلى احترام القانون الدولي في التعامل معهم انطلاقاً من توصيات اتفاقيات جنيف.

- المطالبة بفتح تحقيقات حول الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون وأسرى الحرب في السجون الإسرائيلية، وإيجاد حلول مجدية تستوجب إلزام محاسبة الجناة.

- محاولة الضغط على إسرائيل للتوقيع على اتفاقيات حقوقية كـ«اتفاقية روما»، وإلزامها بها.

البديل الثالث: بناء حملات ضغط ومناصرة للتوعية بحقوق المعتقلين وأسرى الحرب، وجعل ذلك واقعاً يتم التعايش والتفاعل معه، أي إعادة تشكيل الثقافة القائمة فيما يخص قضيتهم، من خلال:

- تفعيل دور الخبراء القانونيين والمحامين ورجال القانون والقضاء في العالم، ودعوتهم إلى الرقابة على القضاء العسكري الإسرائيلي، وزيارة المحاكم الإسرائيلية ومراقبتها باستمرار، وتوضيح أنّ هذا القضاء العسكري جزء من الاحتلال، ويتبع لوزير الجيش وليس لوزير القضاء، وهو يعتمد، أساساً، على أنظمة الطوارئ لسنة 1945، وأن هذه المحاكم مخالفة للقوانين الدولية المنصوص عليها في حال النزاعات والصراعات.

- دعوة الوفود البرلمانية الحقوقية والقانونية المحلية والإقليمية والدولية إلى حضور مؤتمرات حقوقية وقانونية، تناقش الممارسات والانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون وأسرى الحرب، ومطالبة إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات.

- بناء حملات تدعو للتكاثف الوطني والجماهيري شعبياً للالتفاف حول قضية الأسرى

بشكل مكثف لرفع مستوى الوعي لدى الشعب بمختلف شرائحه وتوجهاته.

- بناء حملات ضغط لمناصرة قضية الأسرى دولياً من خلال دعوة الدول الموقعة لاتفاقيات اقتصادية وعسكرية مع إسرائيل لتجميدها، إلى أن تحترم حقوق الإنسان الفلسطيني.

- تفعيل حملات المقاطعة بمختلف أشكالها، سواء الاقتصادية والسياحية والأكاديمية، ضد إسرائيل في مختلف الأصعدة المحلية والدولية.

- استخدام جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة كالقصة والرواية والكتاب والفيلم والصورة التي من خلالها يتم تحميل إسرائيل عبئاً أخلاقياً على المستوى الشعبي عالمياً.

المفاضلة بين البدائل والتوصيات

من الجيد أن تعمل البدائل جنباً إلى جنب، إذ إنها جميعها ذات أهمية وتأثير على قضية المعتقلين وأسرى الحرب الفلسطينيين، إلا أنه وفي ظل الضغط المتواصل على القيادة الفلسطينية من قبل الجانب الأميركي، والمطالبة بإدانة النضال الفلسطيني من خلال اعتبار هؤلاء الأسرى «إرهابيين» وليسوا مقاتلي حرية، وما يترتب على ذلك من قطع رواتبهم والتضييق عليهم، ولطبيعة موازين القوة؛ فإننا نوصي بالبديل الثاني المتعلق بالتوجه إلى المؤسسات الدولية والأمم المتحدة، لاستصدار قرار يؤكد على المكانة القانونية للمعتقلين والأسرى، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قربه من مقبولية السلطة الفلسطينية، ومناسبته للواقع بدرجة عقلانية، وتحقيقه للعدالة ولمنفعة مرجوّة، إذ يعد هذا البديل بمنزلة أداة مهمة وفعالة بيد القيادة الفلسطينية لمجابهة الضغط الأميركي، والتأكيد على أنّ المعتقلين والأسرى هم عنوان للنضال وللمشروع التحرري الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق ذلك، فإنه يلزم بالطبع العمل بالبدائل الأخرى أيضاً، إذ إنّ الخيارين الأول والثالث سيشكلان داعمين للقيادة الفلسطينية بالاستفادة بشكل كبير من القانون الدولي والمؤسسات الدولية الدفاع عن حقوق المعتقلين والأسرى، ووتوفير حياة كريمة لهم داخل السجون الإسرائيلية، ضمن ما تكفله المعايير والقوانين الدولية، إلى أن يتم الإفراج عنهم وفق ما ينص عليه القانون الدولي واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

أرقام تفصيلية للمعتقلين وأسرى الحرب[1]:

الفئة	العدد
معتقلون وأسرى حرب	6500
معتقل	6027
أسير حرب	473
أسيرة	57 موزعات على سجنيّ «هشارون» و«الداموان»
السجون	22 موزعة على 18 سجناً و4 مراكز توقيف
القاصرون	300، منهم 290 قاصراً، و10 أسيرات قاصرات موزعون في سجنيّ «مجدو» و«عوفر»
النواب	11
الصحفيون	24
أسرى الداخل المحتل	55
الأسرى العرب	21
الأسرى المرضى	1000، منهم 88 أسيراً يعانون من مرض مزمن
الأسرى الإداريون	486
الأسرى المحكومون بمؤبد أو أكثر	486
الأسرى المعزولون	17
الأسرى الشهداء	211
الإضرابات الجماعية من العام 1967 حتى 2017	23 إضراباً، أطوله إضراب نفحة في العام 1973

1 مقابلة مع فؤاد الهودلي ومجدي العدرة، حاورتاهما نجلاء أبو شلبك وياسمين مسودة، 10 تموز 2017.

ورقة تحليل سياسات

تعزيز دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي

إعداد

أحلام سمارة، جلال دويك، رامي محسن،

ولاء سليمان، ياسر الحطاب

مقدمة

واجهت مرحلة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ما بعد توقيع اتفاق أوسلو تحديات كبرى، تهدد فرص تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المعترف بها بصفة مراقب في الأمم المتحدة، إذ لا تزال إسرائيل تعمل على تعميق الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، من خلال زيادة مركزية وجودها وسيطرتها بصورةٍ منهجية ومنظّمة، لفرض وقائع جديدة على الأرض يتم الارتكاز عليها عند أي حل نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

تلعب الديبلوماسية الفلسطينية دوراً محورياً في توفير مقومات الإسناد، والدعم من الدول والمنظمات الدولية المختلفة، وحشد الرأي العام العالمي لصالح عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، إذ حققت إنجازات متتالية نجحت من خلالها في الحصول على دولة مراقب، وهو ما سيتيح لها الحصول على عضوية كاملة في كل الوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، واليونيسيف إلخ.

ستناقش الورقة أهم مقومات تفعيل الديبلوماسية الفلسطينية وطرح بدائل لحشد الرأي العالمي تجاه اتخاذ إجراءات فعالة لوقف الاستيطان الإسرائيلي، وإبراز ضرورة تبني وتنفيذ سياسة ديبلوماسية فلسطينية فعالة على شتى المستويات، في ضوء المساعي الديبلوماسية الإسرائيلية لتضليل الرأي العام العالمي بشأن عدالة القضية الفلسطينية وشرعيتها التاريخية، وفي ظل محاولة إسرائيل فرض حلول خارجة عن القرارات الدولية الداعمة لإقامة دولة فلسطينية مستغلة الأحداث الإقليمية الدائرة وانحياز الإدارة الأميركية لها.

الاستيطان من منظور إسرائيلي

يمثل الاستيطان لدى دولة الاحتلال غاية ووسيلة. «فالاحتلال الإسرائيلي يسعى من خلف الاستيطان إلى تغيير الحالة الجغرافية والديمغرافية، واضعاً وجود الدولة الفلسطينية على المحك، بحجة استحالة العودة إلى حالة ما قبل الاستيطان»[1].

وبناء عليه، تعمل إسرائيل عبر إقامة المستوطنات على السيطرة تدريجياً على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية بصورة غير قانونية، ما يوفر لها الأراضي لإقامة المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والأيدي العاملة، التي أصبحت تُشكل رافداً قوياً ودعامة أساسية للاقتصاد الإسرائيلي. كما تدفع إسرائيل إلى تحويل المستوطنات إلى عامل جذب لليهود من خلال تقديم التسهيلات

1 حمزة عباس الجمول، الاستيطان من منظور القانون الدولي، موقع قناة المنار، http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=135106 .15/11/2011

والامتيـازات، التـي تجعـل حيـاة المسـتوطن الـذي يسـكن في المسـتوطنات أفضـل بكثـير مـن حيـاة الإسرائيـلي الـذي يعيـش داخـل الأراضي الفلسـطينية المحتلـة العـام 1948»[1]. وهـذا يفـسر الاندفـاع الإسرائيـلي المتواصـل لبنـاء عـشرات آلاف الوحـدات الاسـتيطانية.

لا يمكـن التغافـل عـن الـدور الإسـتراتيجي الـذي أقيمـت مـن أجلـه المسـتوطنات، فهـي ظاهـرة ديناميكيـة مسـتمرة تعمـل عـلى عـزل الفلسـطينيين في كانتونـات تفتقـر إلى مقومـات البقـاء والنـماء، وتشـهد تقلّصـاً متواصـلاً في مسـاحتها، ناهيـك عـن فصـل القـدس الشرقيـة عـن بقيـة الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، واسـتمرار محـاصرة قطـاع غـزة، وقطـع التواصـل الجغـرافي بـين التجمعـات السـكانية الفلسـطينية، ليصبـح الاسـتيطان أحـد أبـرز المخاطـر الحاليـة وجوهـر الـصراع مسـتقبلاً.

حقائق أساسية

«تشـكّل المناطـق المأهولـة في جميـع المسـتوطنات الإسرائيليـة مـا لا يتجـاوز 1.2 % مـن مسـاحة الضفـة الغربيـة، تقـع مـا نسـبته 40 % مـن مجمـل أراضي الضفـة تحـت سـيطرة تلـك المسـتوطنات ومشـاريع البنيـة التحتيـة المرتبطـة بهـا، مـن قبيـل الطـرق الالتفافيـة الاسـتيطانية، والجـدار العنـصري العـازل، والحواجـز والقواعـد العسـكرية»[2].

مـن الثابـت إن عـدم مشروعيـة الاسـتيطان مبـدأ راسـخ قـد تـم إقـراره منـذ زمـن طويـل، وعـلى وجـه الخصـوص مـا نصـت عليـه الفقـرة السادسـة مـن المـادة (49) مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، التـي صادقـت عليهـا إسرائيـل في العـام 1951، عـلى أنـه «لا يجـوز لدولـة الاحتـلال أن ترحّـل أو تنقـل جـزءاً مـن سـكانها المدنيـين إلى الأراضي التـي تحتلهـا».

وبتاريـخ 9/7/2004، قضـت محكمـة العـدل الدوليـة بـأن الجـدار، إلى جانـب المسـتوطنات، يشـكّل انتهـاكاً للقانـون الـدولي. ودعـت إسرائيـل إلى وقـف العمـل بـه، وتفكيـك الأجـزاء التـي شـيدّتها منـه، وتعويـض الفلسـطينيين عـن الأضرار التـي سـببها لهـم.

وتعـرّف المـادة (8/ب/8) مـن نظـام رومـا الأسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، الصـادر في العـام 1988، «قيـام دولـة الاحتـلال عـلى نحـو مبـاشر أو غـير مبـاشر، بنقـل أجـزاء مـن سـكانها المدنيـين إلى الأرض التـي تحتلهـا» عـلى أنـه جريمـة حـربٍ تجرِّمهـا المحكمـة الجنائيـة الدوليـة»[3].

1 عبـد اللـه التركـماني، امتيـازات إسرائيليـة لجـذب اليهـود للسـكن في المسـتوطنات، موقـع فلسـطين أون لايـن، 2014/2/22. https://goo.gl/fQuiiU

2 دائرة شؤون المفاوضات، أوراق وحقائق، 2011/3/16.

3 نظام روما الأساسي، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كـما ينـصّ القـرار (465) الصـادر عـن مجلـس الأمـن الـدولي في العـام 1980 عـلى أن «سياسـة إسرائيـل وأعمالهـا لتوطـين قسـم مـن سـكانها ومـن المهاجريـن الجـدد في [الأراضي الفلسـطينية وغيرهـا مـن الأراضي العربيـة المحتلـة منـذ العـام 1967، بمـا فيهـا القـدس] تشـكّل خرقـاً فاضحـاً لاتفاقيـة جنيـف الرابعـة المتعلقـة بحمايـة المدنيـين وقـت الحـرب، كـما تشـكّل عقبـةً جديـةً أمـام تحقيـق سـلامٍ شـاملٍ وعـادلٍ ودائـمٍ في الـشرق الأوسـط»[1]. كـما دعـا هـذا القـرار إسرائيـل إلى «تفكيـك المسـتوطنات القائمـة».

المشكلة

لا شـك بـأن القضيـة الفلسـطينية تراجـع حضورهـا بفعـل عـدد مـن العوامـل المحليـة، وأبرزهـا الانقسـام، والمتغـيرات الإقليميـة المتعلقـة منـذ مـا يسـمى «الربيـع العـربي»، إلى جانـب تأثـيرات الاحتـلال والاسـتيطان عـلى المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والديموغرافيـة، ومـا لهـا مـن تبعـات في تقويـض فـرص تجسـيد الاسـتقلال الوطنـي.

إن التراجـع العـام عـلى مكانـة القضيـة الفلسـطينية إلى جانـب الضغوطـات المسـتمرة عـلى القيـادة الفلسـطينية أثـر بشـكل أو بآخـر عـلى جوهـر الأداء الوظيفـي للسـلطة ومؤسسـاتها المختلفـة، بمـا يتعلـق بخصوصيـة ملـف الاسـتيطان، وخاصـة في الجانـب الديبلومـاسي الـذي نعـزو تراجـع دوره إلى مـا يـأتي:

- غيـاب إسـتراتيجية وطنيـة جامعـة ضمـن سياسـة رسـمية تدفـع نحـو ردع الاسـتيطان المتفاقـم.
- تثاقـل وتـردد في اسـتخدام الأدوات القانونيـة التـي أتاحتهـا المنظومـة الدوليـة ضمـن القانـون الـدولي، وخاصـة بعـد حصـول فلسـطين عـلى عضويـة مراقـب.
- عـدم وجـود طواقـم فنيـة مختصـة بملـف الاسـتيطان ضمـن منظومـة العمـل الديبلومـاسي الفلسـطيني.
- قصـور ملحـوظ في الأداء الديبلومـاسي بشـكل عـام أفـرزه وجـود خطابـين متناقضـين كنتـاج للانقسـام الفلسـطيني، وخاصـة حـول تحديـد المـشروع الوطنـي العـام (مرحلـة تحـرر وطنـي، أم مرحلـة بنـاء).
- الاستجابة الفلسطينية إلى مجموعة من الضغوطات الدولية بشكل أو بآخر.

1 دائرة شؤون المفاوضات، مصدر سابق.

نضيف إلى ذلك بعض الصعوبات التي تواجهها الديبلوماسية الفلسطينية بشكل عام، وأبرزها بدايات العمل الديبلوماسي من نواحي بنيوية ووظيفية، إذ «إن الديبلوماسي الفلسطيني بدأ عمله كممثل لحركة تحرر وطني هي منظمة التحرير الفلسطينية، وكان من طبيعة تلك المرحلة أن يعطي الأولوية في عمله إلى الكفاح ومقاومة العدو بكل الوسائل، ليستقطب التأييد الدولي لكفاح شعبه، ودعم حقوقه الوطنية على المستويات الدولية المختلفة، إلى جانب التركيز على التعريف بهذه الحقوق، وكان عليه بسبب ذلك ألا ينحرف إلى العمل الديبلوماسي كديبلوماسيي الدول، لأنه لا يمثل دولة، بل يمثل حركة تحرر وطني»[1] .

وبالتالي، تعاني الديبلوماسية الفلسطينية الحالية من ضعف وتراجع في التأثير على قضايا محددة، وضمن خصوصية ملف الاستيطان مقارنة بالأداء الديبلوماسي قبل أوسلو نجد أن المنظمة نجحت في ضم الكثير من المواقف الدولية لصالحها، وبلورة رأي عام دولي يقف إلى جانبها.

نشير إلى أن تقديم اتفاقية أوسلو للمجتمع الدولي على أنها مكتسب مهم للقضية الفلسطينية، وأنها بداية الطريق لنهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أدى إلى انحسار وتراجع العديد من المواقف الدولية الداعمة والمساندة للقضية الفلسطينية التي اكتسبتها المنظمة قبل أوسلو، إلى جانب استجابة فلسطينية إلى مجموعة من الضغوط الدولية بشكل أو بآخر، ما أدى إلى تراجع كبير وملحوظ في الدور الديبلوماسي الفلسطيني على الساحة الدولية.

الأهداف

الديبلوماسية لا ترسم سياسات، ولكنها تشكل جزءاً له أهميته في منظومة العمل السياسي المتكامل في الدولة»[2]. لذلك، يتمثل الهدف الرئيسي للورقة بتقديم بدائل سياساتية واضحة بهدف التأثير بشكل قوي على المجتمع الدولي، من أجل تفعيل طرح ملف الاستيطان أمام الهيئات والمحاكم الدولية، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية، لملاحقة ومحاسبة قادة الاحتلال والمستوطنين، وأخذ قرارات لتجميد الاستيطان وتفكيكه.

1 نبيل الرملاوي، الديبلوماسية الفلسطينية .. إنجازات وانحسارات، مجلة أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، 2016.
pdf.issus13/2-palestinian/docs/uploadedFiles/server/ps.yaf//:http

2 المرجع السابق.

البدائل المقترحة

البديل الأول: بلورة سياسة ديبلوماسية رسمية تعتمد المقاربات الحقوقية الدولية كمرجعية لمناهضة الاستيطان الإسرائيلي.

تعكف دولة الاحتلال بصورة مستمرة على دعم قطاع الاستيطان ضمن قوانين «إسرائيلية وضعية» خارجة عن المواثيق والقوانين الدولية، مستغلة الانحياز الأميركي إلى جانب التغييرات والأحداث الإقليمية؛ ما يضع القيادة الفلسطينية أمام تحديات جسيمة تدفعها نحو تبني سياسة المواجهة استناداً إلى الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية الداعمة للشعوب في تحقيق مصيرها والسيطرة على أراضيها، وهو يسير باتجاه التصعيد على المستوى الدولي ضد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية كون الاستيطان جريمة حرب تناهضها كل المنظمات الدولية والحقوقية.

نأمل أن تعمل الديبلوماسية الفلسطينية وفقاً للآتي:

- **الضغط على مجلس الأمن الدولي رغم تعطيله بالفيتو الأميركي، مع تفعيل مطلب الديبلوماسية الفلسطينية من مجلس الأمن لإنشاء محكمة خاصة مؤقتة:**

يجب العمل على تعزيز المناصرة الدولية الضاغطة على مجلس الأمن الدولي لجهة «إنشاء محكمة خاصة ومؤقتة، يحاكم فيها المسؤولون الإسرائيليون المتورطون في أعمال الاستيطان، أو ممن يوفرون الغطاء له أو يصمتون عليه، على غرار محكمة يوغسلافيا ورواندا وسيراليون وكمبوديا، والمحكمة الدولية لملاحقة قتلة الرئيس رفيق الحريري.

- **استمرار طرح مسألة الاستيطان على مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة:**

تُشكل طرح مسألة الاستيطان بشكل مستمر أداة مهمة يجب التمسك بها وسلوكها بانتظام، الأمر الذي سينعكس على إسرائيل بصورة مباشرة بأنها دولة لا تحترم حقوق الإنسان، ما يزيد من إمكانية فضح ممارستها وصولاً إلى مقاطعتها وعزلها. ربما يبدو الأمر صعباً، لكن يمكن للديبلوماسية الفلسطينية القيام به، لأن العالم ضاق ذرعاً من انتهاكات القانون الدولي، ويمكّنها كذلك من المطالبة «بإنشاء محكمة دولية خاصة طبقاً لمبدأ «**الاتحاد من أجل السلام**»، مما يُمَكِّن من طرح قضية الاستيطان بشكل عاجل على مجلس الأمن أثناء انعقاد الجمعية العامة، إذ إن هذا المبدأ يمكن تطبيقه حال اختلاف الدول دائمة العضوية.

- **إحالة ملف الاستيطان لمحكمة الجنايات الدولية:**

وفق القانون الدولي الإنساني، فإن الاستيطان والسيطرة على الأرض المحتلة بالقوة تشكل جريمة حرب، ترتكبها دولة الاحتلال، هذا النمط تمارسه إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولقد شهد تسارعاً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة، مع تأكيدات الأسرة الدولية ومطالبتها بوقف وتفكيك الاستيطان لكن دون جدوى، وعليه فإن على الديبلوماسية الفلسطينية أن تتجرأ قليلاً وتقوم بإحالة الملف إلى محكمة الجنايات، كخطوة ذات مغزى وقيمة يمكننا من خلالها تحسين واقع اللعبة.

- **تفعيل المطالبات بالتعويض وفقاً لأحكام القانون الدولي:**

بما أن الاستيطان وسلب الأرض بالقوة عمل غير مشروع، فقد رتب القانون الدولي الإنساني تعويضاً عن تلك الأعمال التي تسببت بخسائر فادحة مست الأرض والإنسان والموارد والثروات الفلسطينية، الناجمة عن التوغل الاستيطاني.

المبدأ في القانون الدولي هو أن انتهاك إحدى الدول لواجب دولي يزيد مسؤولية الدولة، ونتيجة لذلك يكون هناك تأسيس جيد لواجب التعويض، ومن حيث المبدأ، هذا يعني أن على إسرائيل واجباً دولياً لاستعادة حالة الوضع الراهن، وحيث لا يكون هذا ممكناً، يجب إصلاح ذلك عن طريق التعويض[1].

وفي حالتنا يجب على الديبلوماسية الفلسطينية بأركانها المختلفة، أن تُفَعِّلَ مطالباتها للأجسام الدولية المتعددة بتعويض الفلسطينيين عبر بإزالة المستوطنات أولاً، وتعويض المالكين الأصليين عن خسارة ممتلكاتهم، وعن سنوات استغلالها من العلو والباطن من قبل الاحتلال، وأن لا تترك الوجهة تتحدد من خلال مفاوضات الحل الدائم والمفاوضات السياسية، التي في الغالب تشير ملابسات الحال إلى اختلال ميزان القوى بيننا وبينه.

محاكمة البديل الأول

المقبولية: لا يخالف البديل المطروح المواثيق الدولية إلا أنه يحمل تصعيداً مباشرة تعارضه العديد من الدول المتحالفة مع إسرائيل، وكما يصعب اتخاذ قرار مباشر يدين السياسات الإسرائيلية دولياً ويلزمها بالشكل الكافي، فما يصدر عبارة عن قرارات خجولة لمحاولة إرضاء الفلسطينيين وعدم مخالفة ما يتم المناداة به من حقوق إنسان.

1 المستوطنات الإسرائيلية والقانون الدولي، أوراق حقائق، دائرة شؤون المفاوضات، 2011/3/16. https://:gl.goo/JzVkSK

الإمكانيـة: ضعيفـة نظـراً لضعـف مقـدرة السـلطة الفلسـطينية عـلى تحمـل عقبـات مثـل هـذا التوجـه، بالإضافـة إلى حالـة الانقسـام المعـززة لضعـف إمكانيـة اللجـوء إليـه مـع التلويـح الدائـم بـه، عـدا عـن أن إسرائيـل تسـتطيع التأثـير عـلى عـدد مـن البلـدان والمنظـمات لمنـع اتخـاذ قـرارات مبـاشرة بحقهـا.

الخسـائر: لربمـا هـو البديـل الأكـثر كلفـة نظـراً لمـا سـيترتب عـلى إنجازاتـه مـن عقوبـات أميركيـة ضـد السـلطة قـد تصـل إلى حـد الكـف عـن دعـم مؤسسـاتها، وتصعيـد المواجهـة مـع الاحتـلال مـما ينـذر بإعـادة الوضـع لمـا كان عليـه العـام 1967.

المرونـة: مـرن في التطبيـق لإمكانيـة اسـتخدامه مجـزأً، وقـد يتـم تقليـل الخسـائر والالتفـاف حـول التهديـدات والعقوبـات عـبر ظهـير عـربي وإقليمـي.

الشرعية: يحظى هذا البديل بشرعية دولية ضمن القرارات ذات الاختصاص.

البديـل الثـاني: دعـم خيـار وأنشـطة المقاطعـة الدوليـة بشـأن الاسـتيطان الإسرائيـلي عـلى المسـتويين الرسـمي والشـعبي

يتضمـن هـذا البديـل بلـورة إسـتراتيجية تهـدف إلى مقاطعـة دولـة الاحتـلال وفضـح ممارسـاتها الاسـتيطانية التـي قـد تقـوض إقامـة دولـة فلسـطينية مـن خـلال مسـارين الأول، عـبر تبنـي حركـة مقاطعـة إسرائيـل وسـحب الاسـتثمارات منهـا وفـرض العقوبـات عليهـا (BDS)، التـي نجحـت في عـزل النظـام الإسرائيـلي أكاديميـاً وثقافيـاً وسياسـياً، وإلى درجـة مـا اقتصاديـاً، أو مـن خـلال التماهـي مـع أنشـطتها رسـمياً وشـعبياً.

على المستوى الرسمي

- تعزيـز الجهـد الديبلومـاسي الفلسـطيني مـن خـلال تشـكيل فريـق عمـل متخصـص في كافـة المجـالات السياسـية والقانونيـة والاقتصاديـة لوضـع رؤيـة متكاملـة بهـذا الخصـوص، وتبنـي عـدد مـن الأنشـطة الداعيـة إلى تجميـد الاسـتيطان ووقفـه بشـكل مبـاشر مـن خـلال وزارة الخارجية الفلسـطينية.
- توفـير الغطـاء للجهـد الفلسـطيني الديبلومـاسي مـن خـلال مسـاهمة الـدول العربيـة الأكـثر تأثـيراً في الـصراع الفلسـطيني الإسرائيـلي، وخاصـة الأردن ومـصر، بهـدف الضغـط عـلى الاحتـلال.
- تعزيز حركات التضامن الدولية المناهضة للاستيطان والمنادية بمقاطعة منتجاتها.

على المستوى الشعبي

- تفعيل المقاومة الشعبية الفلسطينية تجاه محاربة الاستيطان ومشاريعه التوسعية.
- تشكيل لجان شعبية محلية تجتمع بصورة دورية لمناقشة الأوضاع العالقة والطارئة، والخروج بحلول دائمة.
- تشكيل جماعات ضغط دولية من أبناء الجاليات العربية والنشطاء الدوليين الداعمين لوقف الجدار والنشاط الاستيطاني.
- توعية بأهمية دعم الحملات الشعبية وحملة المقاطعة BDS؛ التي تشمل «وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.

محاكمة البديل الثاني

المقبولية: يحظى هذا البديل بقبول شعبي كبير بسبب منطقه الإيجابي، لكنه بحاجة إلى سياسة رسمية.

الإمكانية: البديل قابل للتطبيق، لكن فعاليته القصوى مرهونة بالتوافق الوطني الفلسطيني والإرادة الشعبية المستمدة من الرؤية السياسية الرسمية.

المنفعة: يحقق هذا البديل منفعة كبيرة في حال استثماره بالشكل المطلوب، ويبقي صورة الاستيطان حاضرة على المستوى الدولي، ويضع دولة الاحتلال تحت ضغوطات مستمرة.

الخسائر: بديل ليس صعب التحقق إذا ما توافرت الرغبة بالعمل الجاد لإيقاف الاستيطان، إلا أن تبني خيار المواجهة المباشرة مع المستوطنين هو أمر قد يستدعي نسف كافة الجهود السياسية السلمية.

البديل الثالث: إبقاء الوضع كما هو عليه الآن مع ضرورة تعزيز الجبهة الفلسطينية داخلياً وخارجياً

يتبنى هذا البديل أمراً قائماً، وهو استمرارية العمل الديبلوماسي الحالي القائمة على التلويح بالتوجه إلى محكمة الجنايات، والانضمام إلى المزيد من المنظمات الدولية لإجبار إسرائيل على العودة إلى طاولة المفاوضات، والتمكن من تحقيق إنجازات سياسية، إلى جانب تعزيز الجبهة

الداخليـة عـبر:

- تطويـر الأداء الإعلامـي الرسـمي عـلى مسـتوى الفضائيـات وهيئـة الإذاعـة، إلى جانـب الصحـف الرسـمية، مـن خـلال اعتـماد سياسـة إعلاميـة ترتكـز عـلى اسـتهداف الـرأي العـام العالمـي باللغـة والخطـاب الـذي يفهمونـه، مـا يؤسـس لفضـح الممارسـات الاحتلاليـة العنصريـة ومخاطـر الاسـتيطان عـلى المـشروع الوطنـي، وتداعياتـه وتأثيراتـه السـلبية عـلى الجوانـب الحياتيـة والإنسـانية الأخـرى.
- محاولـة الحفـاظ عـلى ثبـات أصحـاب الأراضي والمنـازل المهـددة بخطـر الهـدم أو السـيطرة مـن قبـل الاحتـلال، وتوفـير الدعـم المـالي لهـم عـبر صناديـق شـعبية تمكنهـم مـن تحمـل عـبء التعـرض لمخاطـر الاسـتيطان.
- الاسـتثمار في مؤسسـات المجتمـع المـدني والقيـادات الشـابة والجاليـة الفلسـطينية لبنـاء جماعات ضاغطـة بجميـع لغـات العـالم تشـير إلى خطـورة المشـاريع الإسرائيلية الاسـتيطانية التوسـعية.

محاكمة البديل الثالث

المقبوليـة: يحافـظ عـلى الوضـع كـما هـو عليـه، مـع الدفـع تجـاه التكافـل الاجتماعـي لتمكـين السـلطة مـن تحقيـق أهـداف عـلى طاولـة المفاوضـات، وهـو مقبـول إلى حـد كبـير.

الإمكانيـة: يتـم تطبيقـه حالياً، إلا أنـه بحاجـة إلى تدعيـم عـبر اسـتغلال وسـائل الإعـلام عـلى اختلافهـا لإثـارة الشـكوك حـول جديـة السـلطة الفلسـطينية في اتخـاذ مثـل هـذه الخطـوات، وإلى تشـكيل صناديـق شـعبية لدعـم الأسر المهـددة. وإمكانيـة تعزيـز تطبيقـه مرتفعـة.

المنفعـة: يحقـق مكاسـب مرتفعـة لاتسـاع مـدى تأثـيره وقلـة تكاليفـه، وخاصـة في قضايـا مـن شـأنها تسـليط الضـوء والتركيـز عـلى مسـألة الاحتـلال والاسـتيطان.

الشرعيـة: كفلـت جميـع المواثيـق والمعاهـدات الدوليـة مقاومـة الاحتـلال بأشـكالها المختلفـة، ومنهـا الإعـلام. ويكتسـب هـذا البديـل شرعيـة مرتفعـة ورافـداً للنهـج الفلسـطيني الحـالي، والقائـم عـلى الوسـائل الديبلوماسـية والمقاومـة السـلمية، بمـا يخـدم الانضـمام إلى مؤسسـات الأمـم المتحـدة التـي تُعنـى بعـزل الاحتـلال ومحاسـبته ومقاطعتـه عـلى شـاكلة جنـوب أفريقيـا.

المفاضلة بين البدائل

البديل	المقبولية	الإمكانية	المنفعة	الشرعية
البديل 1	4	4	4	4
البديل 2	4	1	3	3
البديل 3	4.5	4	4	5

إن جميع البدائل المطروحة حملت تصورات ذات أهمية كبيرة، من شأنها الإسهام في تعزيز دور الديبلوماسية ودعائمها الرسمية والشعبية المحلية والدولية، وتحقيق مكاسب تؤسس لبناء ميزان القوة الديبلوماسي، إلى جانب إنعاش الوعي الشعبي الدولي الضاغط لمناهضة الاستيطان، من خلال رفع تكلفة الاحتلال محلياً ودولياً، بما يساهم في استعادة الحقوق الشرعية الفلسطينية.

وتخلص الورقة بخصوص المفاضلة بين البدائل إلى الآتي:

- على الرغم من تكامل البدائل الثلاثة الملحوظة وأهمية تحقيقها بالتوازي، إلا أن الورقة ترى أن استخدام البديل الثالث في الوقت الحالي مع البدء في العمل على تحقيق البديل الثاني هما أفضل الطرق لتحقيق البديل الأول، والتمكن من النجاح على غرار تجربة جنوب أفريقيا.

- لكي تتحقق البدائل بكفاءة عالية وتجنباً لأي خسائر وطنية، لا بد من خلق حالة تفاهم وشراكة وطنية حقيقة تجمع الكل الفلسطيني، ويلعب فيها الجميع في إطار تبادل الأدوار وتكاملها، بما يضمن فاعلية هذه الخطوات ويعزز الثقة الداخلية فيها داخلياً وخارجياً.

- يمكن العمل على البديل القانوني دون انتظار مكاسب البدائل الأخرى، كون هناك قاعدة قانونية ومكاسب فلسطينية دولية ما زالت تراوح مكانها دون استثمارها، لذا نوصي بأن تستثمر الديبلوماسية الفلسطينية قنوات الضغط القانوني المتاحة، والبدء بإجراءاتها القانونية لمحاسبة الاحتلال، بما سيساهم في مناهضة الاستيطان.

ورقة تحليل سياسات

«فتح» و«حماس»
بين إدارة الانقسام
وأسس الشراكة السياسية

إعداد

ابتهال شراب، حكمت المصري، حمزة أبو شنب،

هديل أبو نحل، هناء صلاح، يحيى قاعود

مقدمة

أخفقت كافة جولات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، التي عقدت داخلياً وخارجياً في إنهاء حالة الانقسام، بدءاً باتفاق مكة العام 2007، مروراً باتفاق القاهرة العام 2011، وصولاً إلى اتفاق الشاطئ العام 2014. ومنذ تشرين الاول الجاري، ترعى جمهورية مصر العربية المصالحة الفلسطينية بين الحركتين على أساس توحيد مؤسسات السلطة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من حكم قطاع غزة.

يرجع سبب فشل إتمام المصالحة الفلسطينية في أحد جوانبه إلى الحوارات نفسها، ورؤية كل من «فتح» و«حماس» لمدى تلبية بنود اتفاقات المصالحة لمصلحة كل منهما. لذلك، بدت الحوارات أشبه بصفقات سياسية تفاهمية لإدارة الحكم، وليست جولات حوار معمق لتأسيس الشراكة السياسية، وتطوير منظمة التحرير لتصبح مؤهلة لإعادة بناء وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته. فقد اقتصرت غالبية تلك الجولات على «فتح» و«حماس» من دون مشاركة القوى والفصائل الأخرى وممثلين عن المجتمع المدني والمرأة والشباب. ويضاف إلى ذلك تأثير العوامل الخارجية، ومن ضمنها تحول محاولات بعض الدول العربية لتقريب وجهات النظر بين «فتح» و«حماس»، في النهاية، إلى تدخل واصطفاف لصالح هذا الطرف أو ذاك.

وكان لاختلاف البرامج السياسية للفصائل، بما فيها اختلاف إستراتيجيات النضال والعمل السياسي، تأثيره في تعميق الانقسام، إضافة إلى تعزيز الاحتلال له سياسياً وجغرافياً. لذلك، فإن من أبرز الدروس المستخلصة من فشل جهود إنهاء الانقسام، أن استمرار تجاهل الحوارات القائمة لأهمية الاتفاق على البرنامج السياسي الوطني العام ووسائل تطبيقه، لن يفضي إلى النجاح في بناء الوحدة الوطنية. فالاتفاق دون تطبيق يبقى حواراً ينتهي بانتهاء الاجتماع حتى وإن تم التوقيع على وثيقة مصالحة، فقد وقعت الفصائل على وثيقة الوفاق الوطني العام 2006 لكنها بقيت حبراً على ورق دون أن يساهم ذلك في إنهاء الانقسام.

ويصعب تحقيق اختراق جدي باتجاه إنهاء الانقسام بإجراء مزيد من الحوارات بين «فتح» و«حماس» دون التغلب على مسببات الانقسام ومعالجتها، بدءاً بإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، بما فيها المنظمة والسلطة، والتوافق على البرنامج السياسي العام من قبل كافة الفصائل والقوى ومؤسسات المجتمع المدني، فالشراكة هي السبيل الوحيد لإنهاء الانقسام ومنع تطوره إلى انفصال، أو إعادة إنتاجه من جديد.

المشكلة

إن تطورات الانقسام رغم المحاولات العديدة لمعالجته، تضعنا أمام مراجعة تلك المعالجات والكشف عن الخلل القائم، حتى نتمكن من طرح سياسات عامة قادرة على معالجة المشكلة وتقديم حلول لها. إذ تكمن المشكلة الرئيسية في الانقسام في تجاهل الحوارات بين «فتح» و«حماس» للمتطلبات الرئيسية التي يشكل توفرها عماد الوحدة الوطنية، إذ لا يمكن تشييد بناء من الأعلى وتجاهل البدء في وضع أساساته. لذلك، فهي لا تؤدي إلى توافق وطني شامل بين مكونات الحقل السياسي الفلسطيني على المشروع الوطني ومرتكزاته، والتوافق حول البرنامج السياسي العام لتحقيق أهداف المشروع الوطني، وكذلك أسس الشراكة السياسية، وإنما تنتهي الحوارات بخطوط عريضة بين الحركتين، وفي أحسن الأحوال تتراضى الحركتان على حالة من إدارة الانقسام في بعض المؤسسات الحكومية المدنية.

إن الخلافات الفلسطينية تزداد تعقيداً بسبب اختلاف البرامج الحزبية وإستراتيجياتها السياسية والنضالية، وبالتالي يعيد استمرار الخلافات إنتاج الانقسام وحالة الاحتقان وتبادل الاتهامات من جديد مع أي تطور للأحداث السياسية يمس قضية فلسطين وشعبها، في ظل غياب البرنامج السياسي العام الساعي لتحقيق المشروع الوطني على أسس الشراكة السياسية الحقيقية لكل مكونات الحقل السياسي الوطني. وعليه، تطرح الورقة معالم إستراتيجية فعلية مبنية على خطوات عملية لتحقيق الشراكة السياسية بين القوى والفصائل الفلسطينية، لا سيما «فتح» و«حماس».

من خلال تتبع تطورات الانقسام الفلسطيني ومحطاته، وإخفاقات الحوارات والنقاشات السابقة لإنهائه، نستطيع رصد أبرز أسباب الانقسام على النحو الآتي:

أسباب داخلية

أولاً: تتميز الفصائل الفلسطينية بالاختلاف الأيديولوجي وتنوع الإستراتيجيات السياسية والنضالية، وهذا يؤدي في النهاية إلى نهج في العمل الفصائلي مختلف ومتناقض أحياناً في مجابهة المشروع الصهيوني، في ظل غياب البرنامج السياسي العام، ويفتح الباب على مصراعيه للتأويل والتخوين والتفرد بالمشروع الوطني للفصيل المسيطر على السلطة السياسية.

ثانياً: اقتصار جلسات الحوار على حركتي فتح وحماس، أي حوارات تركز على أشكال من المحاصصة على السلطة، وليس بناء مشروع وطني وبرنامج سياسي وطني تُجمع عليه مكونات الحقل السياسي الفلسطيني.

ثالثاً: غياب الإطار الفلسطيني الجامع لكل مكونات الحقل السياسي المعبر عنه في منظمة التحرير بعد إعادة بنائها، بمشاركة الجميع على أسس ديمقراطية تشاركية وتعددية، فهي بحاجة إلى تطوير وتفعيل على قاعدة إعادة بناء المشروع الوطني ومرتكزاته، وكذلك تحديد العلاقة بين السلطة والمنظمة كمرجعية وطنية عليا بعد تشابك وتداخل الصلاحيات فيما بينهما، بل تغول السلطة على المنظمة ودورها.

أسباب خارجية

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي له دور كبير في تعميق الانقسام الفلسطيني، جغرافياً وسياسياً. فقد رسم الاحتلال المخططات والسياسات الإجرائية اللازمة لإتمام هذا الانقسام وتعميقه، ويعمل بكل قوة لمنع إتمام المصالحة الفلسطينية التي يعتبرها تهديداً لإستراتيجيته القائمة على تجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيم أرضه، وتصفية قضيته، وإقامة «إسرائيل الكبرى».

ثانياً: التجاذبات الخارجية، الإقليمية والدولية، التي ساعدت طرفي الانقسام على الاستقواء بمواقف ودعم أطراف خارجية لتعزيز موقفهما في حوارات المصالحة بطريقة ساهمت في إطالة عمر الانقسام. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة أيضاً إلى شروط اللجنة الرباعية الدولية التي عادت كل من إسرائيل والإدارة الأميركية لتوظيفها كعقبة في طريق جهود المصالحة الحالية.

الأهداف

ترمي الورقة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- طرح حلول وبدائل للقوى والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، تكون قادرة على إنهاء الانقسام انطلاقاً من إعادة بناء المشروع الوطني الجمعي ومرتكزاته، والتوافق على أسس البرنامج السياسي الوطني.
- تقديم مقترحات لإعادة بناء الثقة والتوافق الوطني بين القوى والفصائل الفلسطينية، وإنهاء الهيمنة الحزبية الانفرادية لصالح شراكة سياسية حقيقية في المؤسسات الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة.

المعايير

تنطلق الورقة من التمييز بين توحيد مؤسسات السلطة السياسية، والمصالحة الفلسطينية بمعناها الواسع، أي إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة التوافق على المشروع الوطني والبرنامج السياسي، الذي يخص جميع الفلسطينيين.

وترى الورقة أن المخرج الوحيد لإنهاء الانقسام وضمان عدم إنتاجه من جديد هي: الشراكة السياسية لكل مكونات الحقل السياسي ضمن الإطار الشرعي للشعب الفلسطيني معبراً عنه في منظمة التحرير بعد تطويرها.

إن الديمقراطية التوافقية والتشاركية التي تحافظ على الإطار الجبهوي في المنظمة هي المتوائمة مع الواقع الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني، وتسعفنا بالتحرك نحو إعادة بناء المشروع الوطني الجمعي. فهذه العملية التي توفر للقيادة والمؤسسات الوطنية الفلسطينية الشرعية الشعبية، وتمنح الشعب القوة اللازمة للصمود والثبات خلف قيادته.

وتتناول الورقة البدائل المتاحة فيما يتعلق بمسار الجهود لإنهاء الانقسام الفلسطيني وفق معايير محددة تحكمها، وهي:

- **معيار القبول:** تطرح الورقة البدائل من حيث مدى قبولها لدى مكونات الحقل السياسي ومختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، لا سيما لدى «فتح» و«حماس».
- **معيار المنفعة والتكلفة:** إن إمكانية الاتفاق على المشروع الوطني ومرتكزاته والبرنامج السياسي العام وإستراتيجية تحقيقه قابلة للتحقق، إذ إن الأهداف المرحلية للفصائل الوطنية متقاربة ضمنياً، وكذلك الثوابت الفلسطينية. ورغم تفاوت نسب تكلفة الخسائر لدى الأحزاب المتفردة في الحكم، إلا أن الشراكة السياسية تعني توحيد كافة القدرات الفلسطينية في مجابهة الاحتلال.
- **معيار الوعي الفلسطيني العام:** يتفهم المجتمع الفلسطيني بكل أطيافه ومكوناته الاجتماعية أهمية المصالحة وإعادة بناء مشروع وطني جمعي، ووضع مرتكزاته الأساسية لمواجهة تعمق المشروع الصهيوني الاستعماري، والاتفاق على البرنامج السياسي العام وإستراتيجيته التحررية، بما يضمن تواجد الكل الفلسطيني في إطار سياسي واحد (منظمة التحرير) بعد تطويرها على أسس الشراكة السياسية بين كل مكونات الحقل السياسي الوطني.

البدائل السياساتية

تتداخل الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية في ملف المصالحة الفلسطينية، وبالتالي نكون أمام بدائل أو سيناريوهات مفتوحة بشأن مصير الاتفاق الأخير في القاهرة، فإما النجاح، أو الفشل، أو استمرار الوضع القائم، ولكن وفق تقاسم وظيفي فئوي، أي تحقيق مصالحة «جزئية». وبالتالي نحن أمام ثلاثة بدائل:

البديل الأول: إعادة بناء الوحدة الوطنية

إن أزمة الانقسام الفلسطيني عميقة، ولذلك فإنها لا تعالج إلا من خلال الحوار. ورغم فشل الحوارات السابقة، لا بد من النظر بإيجابية إلى حوارات القاهرة التي انطلقت ثنائياً بين «فتح» و«حماس» الشهر الحالي، ومن المقرر أن تشمل يوم 21 تشرين الثاني القادم جميع الفصائل الموقعة على اتفاق القاهرة. ويتطلب توفر الإرادة الحقيقية لتتويج الحوارات الوطنية بتوافق شامل على مختلف الملفات، حتى إن بدأت العملية بمسألة توحيد مؤسسات السلطة ومعالجة أزمات قطاع غزة.

تبقى لغة الحوار الفلسطيني-الفلسطيني هي مفتاح إنهاء أزمة الانقسام، إلا أن الحوارات التي تقود إلى الشراكة السياسية لم تبدأ بعد. فهناك تغيير في صيغة الاتفاقات التي وقعت، ففي اتفاق القاهرة كان ينظر إلى القضايا كرزمة واحدة تنفذ وفق جداول زمنية متوافق عليها. أما العملية الحالية فتنطلق من مقاربة التنفيذ خطوة وراء أخرى دون توافق على خط النهاية، إذ اتُفق على تمكين الحكومة عبر تسلمها لمؤسسات السلطة، ومن ثم بحث كافة القضايا الأخرى.

حقق الاتفاق الأخير معنى جزئياً للمصالحة، وهو عودة الحكومة لإدارة مؤسسات السلطة المدنية بشكل خاص، وفي حال استمرار جلسات الحوار في القاهرة، نكون أمام فرصة لتحقيق اختراق باتجاه تحقيق المصالحة بمعناها الأشمل، أي إعادة بناء الوحدة الوطنية في مؤسسات المنظمة والسلطة، إذا توفرت متطلبات تحقيق هذه العملية على أسس الشراكة السياسية لكل مكونات الحقل السياسي، بما ينهي حقبة الهيمنة والتفرد في القرار الفلسطيني، سواء في الضفة أو القطاع.

يفتح هذا البديل في حالة توفر متطلباته الطريق أمام إنهاء الانقسام وإعادة بناء المشروع الوطني الجمعي، الهادف إلى توحيد الصف الفلسطيني وإقامة جبهة عريضة لمواجهة المشروع الصهيوني. ولذلك، فهو يعتبر البديل المفضل الذي يصون حقوق الشعب ويعيد بناء كيانه التمثيلي الموحد، والقيادة الواحدة، والبرنامج السياسي الموحد، ويلبي مصالح مختلف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، حتى إن كانت هناك عقبات تعترض اعتماد هذا البديل بصفته الخيار المفضل.

البديل الثاني: التقاسم الوظيفي والمحاصصة

عند مراجعة الحوارات السابقة بين «فتح» و«حماس» نجد أن مضمونها يسعى للمحاصصة في مؤسسات السلطة، وإن كان هناك حوار حول البرنامج السياسي العام ومنظمة التحرير، إلا أنه

بانتهاء جلسات الحوار تنتهي بنودها معها، فالإرادة لم تتوفر بشكل جلي في تطبيق ما يتم الاتفاق عليه، وتتغلب المصالح الحزبية والتفرد والهيمنة على المصالح الوطنية وتأسيس شراكة سياسية.

إن التقاسم الوظيفي الفئوي بين الحركتين تحت مظلة حكومة واحدة قد يكون مصير الاتفاق الأخير، لأنه يجنب كلاً من الطرفين تحمل مسؤولية إفشال جهود المصالحة، ويبقي على مواقع قوتهما ونفوذهما في مؤسسات السلطة في القطاع، من خلال وجود موظفي الحركتين فيها. وهذه المحاصصة تشكل خطراً على السلطة التي تحكم وفق القانون، إذ إنها تخلق نوعاً من «ازدواجية السلطة» داخل كل مؤسسة مدنية وأمنية، الأمر الذي يهدد بمحاولة حسمها من هذا الطرف أو ذاك في مرحلة ما بطريقة قد تكون أشد كارثية مما حصل العام 2007. لذا، كان من الأجدر التوافق أولاً على معايير وأسس موجهة للجنة الخاصة بدمج وتنظيم أوضاع موظفي السلطة في القطاع بالتوافق الفصائلي دون تهميش، وعلى أسس تراعي الكفاءة والمهنية والاحتياجات الفعلية من الموظفين في كل مؤسسة.

البديل الثالث: العودة إلى مربع الانقسام

رغم توفر الدعم الشعبي والمؤسسي، ورغبة مؤيدي «فتح» و«حماس» بإتمام المصالحة، إلا أن مسار الفشل مطروح لاعتبارات عدة، أهما انشغال طرفي الانقسام بعملية تطبيق هدف تمكين الحكومة دون وجود فهم مشترك للتمكين وآلياته، واستمرار الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة ضد القطاع غزة، إضافة إلى وجود ملفات عدة وقضايا خلافية، كقضية العلاقة بين سلاح كل من السلطة والمقاومة، والبرنامج السياسي القادم للحكومة في ظل تأجيل بحث قضايا تطوير المنظمة إلى ما بعد تسلم الحكومة مؤسسات السلطة في القطاع، فضلاً عن الضغوط الخارجية، وخاصة الإسرائيلية والأميركية، التي تحاول فرض شروط على مشاركة «حماس» في مؤسسات النظام السياسي على مستوى الحكومة والمنظمة.

إن فشل الجهود المبذولة هذه المرة لإتمام المصالحة قد تكون ذات تداعيات أكثر خطورة، فقد تتجاوز العودة إلى مربع الانقسام لتهدد بمخاطر تحوله إلى انفصال، كما أنها ستوجه ضربة قاسية لحالة التفاؤل النسبية في أوساط الفلسطينيين، وخاصة في القطاع، وستعمق أزمة الثقة بين الجمهور والقيادة والفصائل عموماً.

الخيار المفضل

إن البديل/السيناريو الأول هو المفضل، مع أنه الأصعب من حيث التطبيق. لذا، ترى الورقة أن تحويله من سيناريو إلى خيار يتطلب ما يأتي:

أولاً: التوافق على المشروع الوطني الفلسطيني

إن الشراكة السياسية بين الكل الفلسطيني لن تتم في إطار نظام سياسي موحد بمعزل عن إعادة تعريف المشروع الوطني. ففي مرحلة التحرر الوطني ليس هناك ما هو أثمن من الوحدة الوطنية أساساً للنهوض بالمهمة الوطنية الرئيسية، وهي التخلص من الاحتلال. عشر سنوات من الانقسام كافية للاقتناع بضرورة الانطلاق من إعادة بناء المشروع الوطني الذي يعيد بناء موقف وطني وشعبي جماعي يلتف حول أهداف مسيرة التحرر الوطني، ويساهم في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني وبلورة ميثاق وطني يعبر عن مرتكزات النضال الوطني من أجل الحصول على الحقوق التاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: التوافق على البرنامج السياسي العام والإستراتيجية الفلسطينية

إتمام المصالحة الوطنية دون الاتفاق على البرنامج السياسي العام القادر على شق مسار سياسي وكفاحي باتجاه تحقيق أهداف المشروع الوطني، يجعل من الاتفاق الجديد عرضة للفشل مرة أخرى. إن التوافقات الأولية بين «فتح» و«حماس» في القاهرة، مؤخراً، تعد أولى الخطوات نحو إنهاء الانقسام وبناء الشراكة السياسية على أساس برنامج سياسي توافقي، غير أن هذه الخطوات ليست هي المصالحة بحد ذاتها. وهو ما يستدعي توسيع الحوار حول البرنامج السياسي في هذه المرحلة ليشمل مشاركة جميع الفصائل ومختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وليس «فتح» و«حماس» فقط، بهدف التوصل إلى برنامج سياسي عام متفق عليه.

ويعني الاتفاق على البرنامج السياسي توافق مكونات الحقل السياسي على تقديم إجابات عن الأسئلة التي تطرحها ملفات المصالحة الأكثر تعقيداً، مثل العلاقة بين سلاح السلطة والمقاومة، لأنه يحدد الأهداف وأشكال النضال المناسبة لتحقيقها حسب طبيعة المرحلة، وموازين القوى، وظروف كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات. أي أنه يحدد برامج العمل السياسي والكفاحي، ويوحد الجهود والقوة الفلسطينية في مجابهة الاحتلال، سواء في زمن السلم، أو مواجهة العدوان.

نحـن في أمـس الحاجـة إلى مراجعـة النهـج السـياسي، وإعـادة النظـر في الخيـارات لمواجهـة الاحتـلال، فـلا يمكـن لفصيـل تقريـر الحـرب وآخـر يقـرر السـلام، دون وجـود برنامـج سـياسي عـام يسـعى لتحقيـق المـشروع الوطنـي ضمـن إسـتراتيجية واضحـة.

ثالثاً: الاتفاق على أسس الشراكة السياسية

لا توجـد ضمانـات تمنـع اسـتمرار الانقسـام، أو تمنـع إعـادة إنتـاج ذات الأحـداث مسـتقبلاً، إن لم تـبن الوحـدة عـلى أسـس الشراكـة السياسـية. لـذا، فـإن اتخـاذ التدابـير اللازمـة لمنـع تكـرار أحـداث المـاضي أمـر في غايـة الأهميـة. فالتوافـق عـلى المـشروع الوطنـي والبرنامـج السـياسي للمرحلـة الراهنـة وتطوير منظمـة التحريـر، يتطلـب تحديـد الأسـس التـي تعـزز الشراكـة السياسـية دون إجحـاف بالبرامـج السياسـية لـكل مـن الفصائـل، وبخاصـة الالتـزام بالديمقراطيـة، والتعدديـة، وحريـة الـرأي والتعبـير، وتقبـل الآخـر، والاتفـاق عـلى شروط إجـراء الانتخابـات، سـواء في المنظمـة أو السـلطة، مـع مراعـاة أن الأولويـة للبـدء في إعـادة بنـاء مؤسسـات المنظمـة، وخاصـة المجلـس الوطنـي، مـن خـلال الانتخابـات إذا توفـرت البيئـة المناسـبة لذلـك، أو عـبر التوافـق الوطنـي إذا تعـذر إجـراء الانتخابـات، فضـلاً عـن التوافـق عـلى انتخابـات الرئاسـة والمجلـس التشريعـي.

خاتمة

لا يوجـد أمـام الشـعب الفلسـطيني وقـواه السياسـية ومنظماتـه المدنيـة خيـار آخـر غـير التقـاط الفرصـة التـي توفرهـا جهـود المصالحـة الأخـيرة، والبنـاء عليهـا للوصـول إلى إعـادة بنـاء الوحـدة الوطنيـة بعيـداً عـن الهيمنـة والإقصـاء، وبمـا يضمـن الوصـول إلى قيـادة واحـدة، وبرنامـج وطنـي توافقـي، وكيـان تمثيـلي موحـد.

ويتطلـب ذلـك التعامـل مـع خيـار إعـادة بنـاء الوحـدة الوطنيـة بصفتـه ممـراً إجباريـاً للخـروج مـن المـأزق الشـامل الـذي تعانيـه مجمـل الحالـة الفلسـطينية، في ظـل تفـكك الحقـل السـياسي الوطنـي، وتعمـق المـشروع الصهيـوني الاسـتعماري عـلى الأرض الفلسـطينية، مـا يعنـي أن إعـادة بنـاء الحقـل السـياسي الفلسـطيني وتوحيـده بمنزلـة الـشرط الواجـب توفـره لمواجهـة مخططـات التجزئـة والتفتيـت، ومحـاولات إطـلاق عمليـة سياسـية إقليميـة بمشـاركة دولـة الاحتـلال تكـون مدخـلاً لتصفيـة الحقـوق الفلسـطينية، وتكريـس واقـع المعـازل المفروضـة عـلى الفلسـطينيين.

أوراق تقدير موقف

تقدير موقف

في فلسطين: حماية النساء المعنفات

«تمكين منقوص»

إعداد

سلمى حنتولي، محمد الحروب، هنادي حمّاد

مقدمة

أنهت وزارة شؤون المرأة منتصف العام الحالي 2017، بمشاركة مختلف الشركاء من القطاعات والمؤسسات الحكومية والأهلية، إعداد الخطة التنفيذية لنظام التحويل[1] الوطني للنساء المعنفات[2] للأعوام (2017-2019)، الذي أقره مجلس الوزراء الفلسطيني قبل نحو أربعة أعوام بتاريخ 10/12/2013 [3]. وعلى الرغم مما تضمنته الخطة من أهداف إستراتيجية تهدف لحماية المعنفات وتمكينهن، إلا أن إغفالها لأهمية تعزيز الشراكة والتناسق ما بين المؤسسات الحكومية والأهلية، وعدم تحديد مصادر التمويل الخارجية اللازمة لتنفيذ بنودها؛ كرّس الضعف والنقص في تمكين النساء المعنفات.

العنف ضد المرأة والتمكين

تحظى قضية العنف ضد المرأة باهتمام بالغ، عالمياً وإقليمياً ومحلياً. فإشكالية العنف المبني على النوع الاجتماعي لا تقف عند حدودها الضيقة التي تمس حياة النساء وأسرهن، وتحول دون تمتعهن بحياة كريمة سوية، بل تتجاوزها إلى تعيق عملية التنمية المجتمعية، واستنزاف مواردها وإمكانياتها البشرية والمادية[4].

ويعرّف العنف الممارس ضد المرأة بأنّه: «أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية

1 يعتبر النظام الأول من نوعه في السياق الإقليمي والدولي، ويعني التحويل «الإحالة أو تغيير المسار»، بمعنى نقل المعنفة من قطاع خدمي إلى آخر لتلقي الخدمة التي تحتاجها، سواء أكانت صحية أم اجتماعية أم قانونية، تبعاً لطبيعة العنف الذي تعرضت له، ومستوى الخطورة الذي يهدد حياتها. مقابلة مع إلهام سامي، رئيسة الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، بتاريخ 2017/8/24.

2 أُقِرَّ النظام بهدف إرساء القواعد التي تشكل بمجموعها ميثاقاً وطنياً للتعامل مع المنتفعات، وهي: تحقيق الحماية والرعاية للمرأة في القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية؛ إرساء قواعد وأسس تحكم وتوضح الإطار الموجه الملزم للعلاقة المهنية مع المنتفعات؛ تشكيل مرجعية وحكم للمشكلات الأدبية والأخلاقية والمهنية، وتبيان الحقوق والواجبات لمقدم الخدمة وللمرأة المعنفة. ويضم النظام ثلاثة قطاعات رئيسية: الاجتماعي، والصحي، والشرطي، وأضيفت، حديثاً، النيابة العامة والمحاكم الشرعية. للمزيد حول النظام، موقع وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، تاريخ الزيارة: 2017/8/24. http://www.mowa.pna.ps/PublicationsDetails.aspx?id=9.

3 المرجع السابق.

4 بيّن تقرير منظمة الصحة العالمية التكلفة الاقتصادية لأشكال العنف ضد المرأة ودوره في إفقار النساء، وتحميل ميزانية الدولة لمصاريف إصلاح تلك الممارسات العنيفة ضد النساء. هذا عدا عن تكاليف نظم العدالة ومراكز الشرطة والمحاكم والخدمات الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية المختلفة التي تُقدم لمن تعرضن للعنف. ففي كندا على سبيل المثال قُدرت مجموع تكاليف النفقات المباشرة المرتبطة بالعنف ضد النساء بأكثر من مليار دولار، وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قُدرت التكاليف بمبلغ 23 مليار جنيه إسترليني في السنة. موقع منظمة الصحة العالمية، تاريخ الزيارة: 2017/8/24. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar

أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»[1].

وفي المقابل، يلعب التمكين باعتباره «عملية تنطوي على تطور إيجابي، تهدف للانتقال بالمعنفات من حال عدم المساواة إلى المساواة»[2]، دوراً فاعلاً في محاربة العنف الممارس ضدهن، إذ وفي ظل صمت غالبيتهن عن العنف لعدم توفر معيل أو مصدر دخل لهن ولأطفالهن، يُسهم التمكين الاقتصادي من خلال توفير مشاريع مدرة للدخل لهن في دعم إمكانياتهن وقدراتهن على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتهن، بما فيها مواجهة العنف والمعنفين، الأمر الذي ينعكس بدوره على رفع شعورهن وأطفالهن بالأمان والاستقلالية[3]. وبناء عليه، فقد خصصت الخطة التنفيذية لنظام التحويل هدفاً إستراتيجياً يُعنى بالتمكين الاقتصادي للمعنفات.

النساء ضحايا العنف في أرقام وإحصائيات

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2011 المسح الثاني[4] لظاهرة «العنف ضد النساء»، وجاء فيه أنّ 58.6 % من النساء اللواتي سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف النفسي، في حين بلغت نسبة اللواتي تعرضن للعنف الجسدي 23.5 %، أما اللواتي تعرضن للعنف الجنسي فبلغت النسبة 11.8 %[5].

أما بالنسبة إلى حالات العنف الفعلية التي تم استقبالها من قبل الجهات المختصة، فقد بينت إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية[6] التفاوت في عدد النساء المعنفات اللواتي تم التعاطي معها في العامين 2015 و2016. فبلغ عدد المعنفات في العام الأول (307) امرأة، وارتفع عددهن

1 إعلان القضاء على العنف ضد المرأة المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 104/48 المؤرخ في 20 كانون الأول/ديسمبر1993. موقع منظمة الصحة العالمية، تاريخ الزيارة: 2017/8/13.
http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar

2 تشترك معظم تعريفات التمكين بكونه يركز على الفئات المهمشة/ المستضعفة بما فيها المرأة، باعتبارها عاملاً فاعلاً في التمكين لا متلق له. الكتبي وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد التمكين في الوطن العربي، منظمة المراة العربية، 2010. موقع منظمة المرأة العربية، تاريخ الزيارة: 2017/8/13. http://www.arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=23

3 المرجع السابق.

4 أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الأول للعنف الأسري في العام 2005. نتائج مسح العنف ضد المرأة 2011، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ الزيارة: 2017/8/13.
http://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/122

5 المرجع السابق.

6 التقرير الإحصائي السنوي الأول (2015)، والتقرير الإحصائي السنوي الثاني (2016) للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي اللواتي تم التعاطي معهن من قبل مرشدات المرأة ومراكز الحماية، وزارة التنمية الاجتماعية.

في العام الثاني إلى (874) امرأة[1]. يذكر بأن تلك الإحصائيات لا تعكس العدد الحقيقي للحالات التي تتعرض للعنف، وتُحجم عن التصريح به، لدواعٍ ثقافية واجتماعية واقتصادية تحصر هذه القضية بالشأن الأسري الداخلي[2].

الخدمات المقدمة للنساء المعنفات

تتولى وزارة التنمية الاجتماعية باعتبارها قائدة قطاع التنمية الاجتماعية مهام توفير الحماية والإيواء وإعادة الاندماج والتمكين للنساء المعنفات[3]. وبالتعمق في طبيعة الخدمات المقدمة لهن خلال العامين 2015 و2016، يلاحظ تركز معظم خدمات العام الأول - كما يتضح في الرسم البياني أدناه - في توفير خدمة «الحماية» التي قدمت لـ (119) امرأة معنفة، تلتها خدمة «التوجيه والإرشاد» التي وفرت لـ (101) امرأة. أما فيما يتعلق بباقي الخدمات، وتحديداً المتعقلة بالتعليم والعمل والتمكين، فعدد المستفيدات منها لم يكد يتجاوز العشرات.

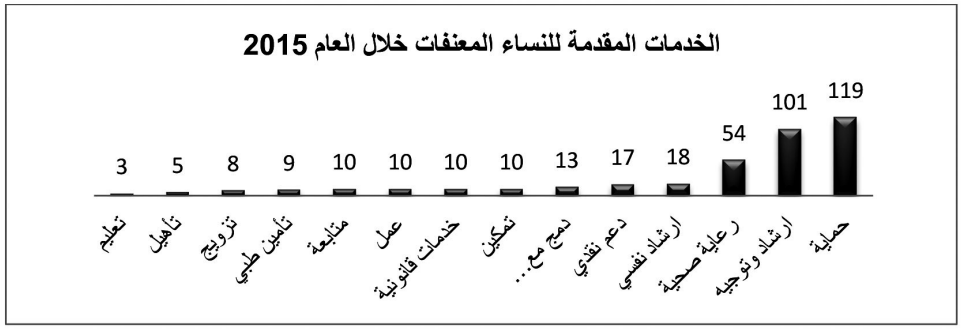

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي الأول لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم التعاطي معها من قبل مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية. 2015، ص14.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد النساء المعنفات اللواتي وفرت لهن الخدمات «القانونية»[4] و«الإرشاد والتوجيه الاجتماعي» في العام 2016 - كما يتضح في الرسم البياني أدناه - بقي عدد

1 يُشار إلى أن استحداث ثلاث وحدات إرشادية وقانونية في كل من يطا ودورا وجنين قد ساهم في ارتفاع عدد النساء المعنفات اللواتي تم التعاطي معهن، وذلك لكون الخدمات التي تقدمها تلك الوحدات مجانية. مقابلة، آلاء عبد الصمد، منسقة مشروع ويلود 3 في وزارة التنمية الاجتماعية، 2017/8/14.

2 نتائج مسح العنف ضد المرأة 2011، مصدر سابق.

3 إستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام (2017-2022)، وزارة التنمية الاجتماعية.

4 تضمنت الخدمات القانونية «الاستشارات القانونية، وتولي القضايا والمرافعات في المحاكم الشرعية». مقابلة، سائدة الأطرش، رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، 2017/8/13.

المستفيدات من خدمات «التعليم الأكاديمي والتدريب المهني والتمكين بعمل» متدنياً، الأمر الذي أثار تساؤلاً حول مقدرة غالبية المعنفات على مواجهة العنف الممارس في ظل انخفاض خدمات التمكين لهن، وفيما إذ أخذت الخطة التنفيذية بأسباب ذلك التدني في رسم أهدافها الإستراتيجية.

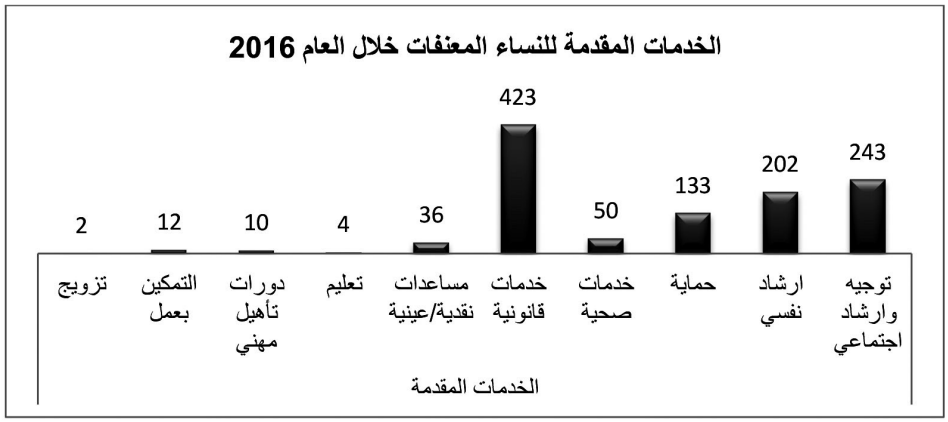

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي الأول لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم التعاطي معها من قبل مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، 6102، ص31.

الخطة التنفيذية لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات: تكريس للتمكين المنقوص

عقدت وزارة شؤون المرأة، خلال الفترة 13-11 نيسان الماضي، ورشة التخطيط الوطنية لتطوير خطة مأسسة وتفعيل نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، بمشاركة كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والأهلية. وأعقبت هذه الورشة اجتماعات عدة للخروج بالصيغة النهائية للخطة[1].

1 تضمنت الخطة أربعة أهداف أستراتيجية أخرى، هي: تعزيز السياسات والتشريعات الوطنية لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، بما يضمن الشمولية وتحديد المسؤوليات والالتزام بتطبيقه؛ تعزيز الحماية والدمج والتمكين للنساء المعنفات والناجيات من العنف؛ تعزيز معرفة واهتمام المؤسسات والقيادات الرسمية والمجتمعية والإعلامية، والنساء بشكل خاص، بنظام التحويل الوطني وخدماته المقدمة؛ تعزيز المعارف الفنية والإدارية في مجال نظام التحويل ومساءلة أصحاب الواجبات حول مدى التزامهم به. الخطة التنفيذية لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، وزارة شؤون المرأة، 2017.

وبمقارنة ما تضمنه الهدف الإستراتيجي المتعلق بـ «تعزيز الحماية والدمج والتمكين للنساء المعنفات والناجيات من العنف»[1] مع السياسات والتطبيقات المعمول بها حالياً في مجال تمكينهن، تُجمل ثغرات الخطة «المتسمة بالتداخل» في الآتي:

- حددت الخطة لوزارة شؤون المرأة والمؤسسات والوزرات الشريكة مسؤولية تنفيذ الأنشطة الإدارية فقط، مثل: توفير الكوادر اللازمة، وبناء فريق العمل الوطني للنظام، وتحديد الاحتياجات التدريبية، وتطوير دليل تدريبي موحد، والاجتماعات الدورية والتقارير الشهرية، وقياس أثر التدريبات..»[2]. وفي واقع الأمر لا يتطلب تنفيذ تلك الأنشطة موازنات مالية ضخمة، ويتم تنفيذها فعلياً من قبل الكادر العامل في وزارة المرأة.

وفي مقابل ذلك، أُنيط بوزارة التنمية الاجتماعية «وحدها» مسؤولية تنفيذ أنشطة ومهام تتطلب موازنات مالية ضخمة، تعجز الوزارة عن تنفيذها دون مشاركة الشركاء العاملين في نظام التحويل، مثل: تطوير وإنشاء مراكز متخصصة لاستقبال النساء المعنفات، وتوفير وسائل نقل للعاملين الميدانين، وتغطية المصاريف التشغيلية والتطويرية لمراكز الحماية الاجتماعية، وتوفير مساعدات مالية للتمكين الاقتصادي للنساء المعنفات... إلخ.

- لم تحدد الخطة التنفيذية مصادر التمويل الخارجية «الأجنبية» اللازمة لتنفيذ أنشطتها. وبربط هذه النقطة بسابقتها، بات من مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية وحدها تأمين تلك المصادر لتنفيذ أنشطة الهدف عامة، وتوفير مساعدات مالية لتمكين النساء المعنفات خاصة.

وفي ذات السياق، تجاهلت الخطة الإشكاليات الواقعية المتعلقة باستدامة التمويل الأجنبي، فعلى سبيل المثال تعرّضت المعنفات[3] اللواتي استفدن من منح التعليم الجامعي الممولة من مشروع تمكين المرأة والمجتمع المحلي (WELOD3)[4]، لانتكاسات

1 تضمن هذا الهدف الإستراتيجي 27 نشاطاً فرعياً، المرجع السابق.

2 للاطلاع على باقي الأنشطة الفرعية، انظر: المرجع السابق.

3 بلغ عدد المستفيدات من منح التعليم الجامعي سبع نساء فقط. مقابلة، آلاء عبد الصمد.

4 بدأ تنفيذ مشروع ويلود 3 الممول من التعاون الإيطالي في مطلع العام 2015، ويتم تجديده سنوياً تبعاً للأنشطة المرحّلة أو المستجدة، المرجع السابق.

نفسية واجتماعية وأزمات مالية جراء توقف المشروع لفترة تجاوزت عشرة أشهر، لم يتم خلالها تسديد أقساطهن الجامعية[1].

- لم تخصص الخطة مصادر مالية من الموازنة «الحكومية» لتمكين النساء المعنفات، وبذلك أُعفيت الحكومة من دورها في تعديل:

  - فلسفة التخطيط المالي الحكومي المُغيّب لقضايا المرأة، إذ توّزع الموازنة العامة للحكومة على الوزارات بنسب محددة لتغطي كل وزارة مصاريفها الجارية كرواتب الموظفين وأجور المباني والنثريات والماء والكهربا وغيرها. وأما فيما يتعلق بقضايا المرأة، فالقرارات الحكومية المتخذة منذ العام 2003 وحتى العام 2015، لا تراعي تلك القضايا، ولا تفرد المستحقات المالية اللازمة لتنفيذها[2].

  - الإجراءات المالية الحكومية التي لا تراعي ظروف المعنفات، فعلى سبيل المثال ومع اعتماد بند التمكين الاقتصادي (توفير مشاريع مدرة للدخل) للنساء المعنفات ضمن الخطة التنفيذية لوزارة التنمية الاجتماعية، وتخصيص موازنة لتنفيذه خلال العام الحالي 2017، إلا أن البند لم يُنفذ بسبب المراسلات الحكومية والإجراءات المالية الطويلة، المتمثلة بضرورة توفر معززات الصرف التي لا يمكن للمعنفات توفيرها بسهولة، مثل «الفواتير الضريبية، أو المطالبة المالية المختومة من الضريبة، وخصم مصدر، ورخصة مهن»، إلى جانب اعتراض الرقابة المالية في الوزارة على استئجار محلات تجارية أو شراء معدات وأدوات للتمكين، لكونها - حسب النظام المالي المعتمد[3]- ستدخل في عهدة الوزارة باعتبارها أصولاً ثابتة[4]، ولن يكون للمستفيدة حرية التصرف بها[5].

- أغفلت الخطة أهمية إشراك القطاع الاقتصادي، مثل: «وزارات العمل والاقتصاد والزراعة، والمؤسسات النسوية والأهلية العاملة في مجال التمكين الاقتصادي..»، في

1 المرجع السابق.

2 مقابلة، إلهام سامي، رئيسة الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، 2017/8/24.

3 للمزيد حول النظام المالي الفلسطيني للوزارات والمؤسسات العامة، موقع وزارة المالية الفلسطينية، قسم القوانين، تاريخ الزيارة 2017/8/24. http://www.pmof.ps/104?p_p_id=20&p_p_lifecycle=0&p_p_state

4 تشمل الأصول الثابتة الأراضي والمباني والمركبات والآلات والمستلزمات المكتبية وأجهزة الحاسوب والماكينات ومعدات الإنتاج والمصانع. مقابلة مع آلاء عبد الصمد.

5 مقابلة مع سائدة الأطرش.

إعـداد الخطـة وتبـادل الخـبرات والتنسـيق والتعـاون مـا بـين القطاعـات بهـدف خلـق مشـاريع محليـة (فرديـة وجماعيـة) لتشـغيل المعنفـات.

- لم تتطـرق الخطـة إلى أهميـة التمكـين الأكاديمـي (الثانـوي والجامعـي) للنسـاء المعنفـات، عـلى الرغـم مـن أهميتـه في صقـل فكـر المعنفـات وبنـاء شـخصيتهن وتأهيلهـن للانخـراط في سـوق العمـل مسـتقبلاً[1]. كـما أغفلـت الخطـة أهميـة التنسـيق والتشـبيك مـع وزارة التعليـم العـالي والجامعـات الحكوميـة والخاصـة لتوفـير عدد مـن المنـح «المدرسـية/الثانوية والجامعيـة» اللازمـة لذلـك، الأمـر الـذي توافـق مـع الواقـع القائـم. فقـد غيّبـت اتفاقيـات التعـاون والشراكـة التـي تـم توقيعهـا مـا بـين وزارة التنميـة الاجتماعيـة والجامعـات الحكوميـة والخاصـة أهميـة تخصيـص عـدد مـن المنـح الجامعيـة للنسـاء المعنفـات، فاسـتُثنين مـن فـرص الاسـتفادة مـن المنـح التـي خصصـت للفئـات المهمشـة التـي تخدمهـا الـوزارة «الفقـراء، ذوي/ذوات الاحتياجـات الخاصـة، الأيتـام».

الخلاصة والاستنتاجات

إن مقارنـة مـا تضمنتـه الخطـة التنفيذيـة لنظـام التحويـل الوطنـي للنسـاء المعنفـات مـع الوضـع الحـالي لتمكـين المعنفـات، يفـضي إلى تكريـس اتسـام تمكينهـن بالضعـف والنقـص، فقـد أغفلـت الخطـة أهميـة تعزيـز الشراكـة والتعـاون والتكامليـة مـا بـين المؤسسـات الحكوميـة والأهليـة لتوفـير خدمـات التمكـين لهـن، وتغاضـت عـن دور الحكومـة في تمويـل مشـاريعهن، وإيجـاد حلـول لتجـاوز الإجـراءات الماليـة «الطويلـة» التـي تعـترض تنفيـذ أي نشـاط تمكينـي لهـن. كـما قيّـدت الخطـة مفهـوم التمكـين الشـامل والمتكامـل بتوفـير مسـاعدات ماليـة مـن التمويـل الأجنبـي غـير المسـتدام، مغفلـة أهميـة تكاتـف الجهـود الحكوميـة والأهليـة في خلـق مشـاريع تشـغيلية لهـن، وتوفـير المنـح التعليميـة لتشـجيعهن عـلى اسـتكمال تعليمهـن. وعليـه، جـاءت الخطـة معـززة لواقـع الضعـف والنقـص في تمكـين المعنفـات.

1 يعـد التعليـم الأكاديمـي أحـد آليـات التمكـين التـي تُعنـى بإعـادة ثقـة المـرأة المعنفـة بذاتهـا ومحيطهـا، ويؤهلهـا لإعـادة الاندمـاج في الأسرة والمجتمـع، ويمهـد الـدرب لهـا للانتقـال للتمكـين الاقتصـادي، لتغـذو عنـصراً ممكنـاً وفاعـلاً ومؤثـراً في أسرتهـا ومجتمعهـا. مقابلـة، تأييـد الدبعـي، مرشـدة المـرأة في مديريـة التنميـة بنابلـس، 2017/8/15.

تقدير موقف

مستقبل الحراك الشعبي في ضوء معركة البوابات الإلكترونية

إعداد

أحلام سمارة، فادي أبو بكر

مقدمة

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في السادس عشر من شهر تموز الماضي، بتركيب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى، تمنع المصلين من الدخول إليه إلا من خلال المرور عبر تلك البوابات، والتفتيش المهين المصاحب لذلك. كما نصبت لاحقاً كاميرات عند «باب الأسباط» بمواصفات تقنية بالغة الخطورة، كرد على عملية الأقصى التي سبقت الحدث بيومين.

نتج عن هذه الإجراءات ظهور حراك شعبي واسع في مدينة القدس، تمثل بحشد غير منظم من قبل أي حزب، يرفض وجود هذه البوابات، أو حتى الدخول من خلالها. وجاء هذا الرفض بالرباط أمام أبواب الأقصى، إلى جانب إقامة الصلاة بالشوارع كأسلوب جديد للمقاومة، والاعتصامات المفتوحة التي حاولت سلطات الاحتلال فضها من خلال الضرب والاعتقالات وقنابل الصوت والرصاص المطاطي[1]، الذي أدى إلى استشهاد وإصابة العديد من المقدسيين على طول المعركة[2].

انتهت المعركة بإزالة البوابات وكاميرات المراقبة في الخامس والعشرين من شهر تموز الماضي، واعتبر ذلك انتصاراً للحركة الشعبية في معركتها مع الاحتلال. مما يقود إلى سؤال: هل تشهد الهبات والمعارك القادمة تطوير منظومة حراكية محددة من حيث طبيعة التنظيم والقيادة، وتتسع لتشمل الساحات الفلسطينية الأخرى شبيهة بما حصل في القدس؟

لعل أحد أهم مفاتيح الإجابة عن هذا السؤال أنّ القدس لها خصوصية دينية، وكذلك خصوصية سياسية تتمثل في غياب الحضور الأمني الرسمي العلني الفلسطيني، والفصائلي إلى حد ما، وأنّ هذا الحراك كان له هدف واحد محدد.

كيف بدأت معركة البوابات الإلكترونية؟

يزداد الوضع السياسي في مدينة القدس المحتلة سوءاً يوماً بعد يوم، فالاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في تنفيذ مخططاته الساعية للسيطرة على المكان والزمان، تحت مُسمى «إجراءات أمنية»، تهدف إلى طرد الفلسطينيين المقدسيين، وتغيير هوية المدينة، مثل استمرار الاستيطان، ونصب

1 مواجهات في الأقصى ورفض لإجراءات الاحتلال، قناة الجزيرة، 16/7/2017.
https://www.youtube.com/watch?v=YDFzFSrBJIQ

2 مقتل 3 فلسطينيين وجرح 170 بمواجهات القدس، قناةRtarabic ، 2017/7/21.
https://www.youtube.com/watch?v=7NEl3f_O7_o

الحواجز، ومصادرة الأراضي، وهدم المباني، ومضايقة المستوطنين للمقدسيين، والاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى. ويقابل المقدسيون هذه الإجراءات بالصمود والمقاومة.

وقع في يوم الجمعة، الرابع عشر من شهر تموز الماضي، اشتباكٌ مسلحٌ في ساحة المسجد الأقصى، بين ثلاثة شبان يحملون اسم «محمد الجبارين» من مدينة أم الفحم، وبين قوة شرطة الاحتلال الإسرائيلي؛ أدى إلى استشهاد الشبان الثلاثة ومقتل شرطيين إسرائيليين وإصابة ثالث. ويعد هذا الحدث هو الاشتباك المسلح الأول الذي يحدث في باحات المسجد الأقصى منذ العام 1967.

وجاء الرد الإسرائيلي الأول على هذه العملية بقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإغلاق المسجد الأقصى بالكامل، حتى يوم الأحد من الأسبوع التالي[1]، ومنع إقامة الصلاة فيه، مع تفتيشات واسعة بداخله، ونشر الحواجز على كامل مداخل الأقصى. أما في مدينة أم الفحم فاعتقل عدد من أفراد أسر الشبان، الذين تم وصف «ملفاتهم الأمنية بأنها خالية من أي مخالفات سابقة»، عدا عن إغلاق بيوت العزاء الخاصة بهم[2].

أما بالنسبة للرد الفلسطيني، فأدان الرئيس الفلسطيني محمود عباس العملية، وحذر من إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين.

وبعد يومين على عملية الأقصى، اتخذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات أخرى، شملت تركيب بوابات إلكترونية، ومن ثم نصب كاميرات ذكية في المسجد الأقصى ومحيطه. إلا أن هذه الإجراءات تم التخطيط لها قبل حدوث العملية، فقد صرح جلعاد أردان، وزير «الأمن الداخلي الإسرائيلي»، في مؤتمر هرتسيليا في الثاني والعشرين من حزيران الماضي، بأنه «سيتم إجراء تغير غير مسبوق في النظام الأمني بأكمله في منطقة باب العمود، من كاميرات، ونقاط تفتيش، وتعزيز الاستخبارات، وتغييرات في المنطقة...»[3]. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار أنه قد تم استخدام العملية من أجل فرض هذه الإجراءات، التي تعتبر كما وصفها الشيخ يوسف ادعيس، وزير

1 نتنياهو يقرر إغلاق المسجد الأقصى.. ردود الفعل الإسرائيلية على عملية القدس، وكالة سما الإخبارية، 14/7/2017. https://goo.gl/9BBT3B

2 نضال محمد وتد، الاحتلال يداهم خيم عزاء شهداء الأقصى في أم الفحم ويغلق الطرق المؤدية، العربي الجديد، 14/7/2017. https://goo.gl/97EtW4

3 Eliyahu Kamisher, Israel Planning 'Unprecedented change' for Jerusalem Security, The Jerusalem Post, June 22, 2017, http://www.jpost.com/jerusalem/Interior-security-minister-unprecedented-ed-change-planned-for-Old-City-security-497603.

الأوقاف الفلسطيني بالإجراءات للبدء بـ «التقسيم المكاني» للأقصى[1].

وأصدرت الجمعيات الإسلامية بالقدس بياناً يتضمن مقاطعة البوابات الإلكترونية وعدم الدخول من خلالها للأقصى بشكل قاطع، كما دعت إلى التوجه للمسجد الأقصى لإقامة الصلوات والتعبد على أبوابه[2]، واستجاب آلاف الفلسطينيين، وتوحدوا تحت شعار «لا للبوابات»، مؤكدين على مواصلة الصلاة والاعتصامات على بابي «الأسباط» و«المجلس» حتى إزالة البوابات[3].

نتائج المعركة

انتهت المعركة بإزالة سلطات الاحتلال الإسرائيلي البوابات الإلكترونية، وأظهرت أن الحراك الشعبي في مدينة القدس خاض النضال وحده، في ظل اكتفاء الدول العربية بالشجب والاستنكار للإجراءات الإسرائيلية المتبعة، وأنّ الحراك الشعبي غير المنظم قادر على تحقيق الإنجازات. كما أظهرت هذه الأحداث إلى عدم وجود إستراتيجيات مُسبقة تمنع فرض واقع جديد على المسجد الأقصى، سواء من قبل الدول الإسلامية، أو حتى من قبل القيادة الفلسطينية.

ونتج عن هذه المعركة أيضاً اتخاذ خطوات مهمة من قبل الجانب الرسمي الفلسطيني، كان أبرزها إعلان الرئيس عباس تجميد كافة الاتصالات مع الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب تخصيص مبلغ 25 مليون دولار لتعزيز ودعم صمود أهالي القدس، تشمل قطاع الإسكان، وتجار البلدة القديمة، والأقساط الجامعية، ومؤسسات الإسعاف والطوارئ، ومراكز جامعة القدس، وفاتورة كهرباء القدس، وشراء الأدوية والمستلزمات الطبية[4].

ويمكن ترجمة هذه الخطوات بأنها جاءت في سياق إرضاء الجمهور الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى فإن المستوى الرسمي قد يكون رأى في هذه المعركة فرصة يمكن البناء عليها للضغط على الاحتلال الإسرائيلي وتحسين شروط التفاوض لصالح الطرف الفلسطيني.

الأمر المهم أيضاً أن خصوصية مدينة القدس لها أثر كبير في إنجاح الحراك الشعبي، فللقدس مكانة عظيمة روحية للمؤمنين بالديانات السماوية الثلاث، وهي تمثل للمسلمين ثالث أقدس

1 ادعيس: البوابات الإلكترونية تطبيق للتقسيم الزماني في الأقصى، شبكة رسالة الإسلام، 19/7/2017.
http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=44017.

2 المرجعيات الإسلامية بالقدس تطالب بمقاطعة البوابات الإلكترونية، عرب 48، 17/7/2017. https://:pE5tc4/gl.goo

3 لا للبوابات الإلكترونية، وكالة معا الإخبارية، 19/7/2017. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=915173.

4 9. قرار مجلس الوزراء رقم (162/02) لعام 2017، صدر بتاريخ 2017/7/25.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/ar/ViewDetails?ID=41089

مدينـة، ففيهـا الأقـصى الـذي هـو أولى القبلتـين وثالـث الحرمـين الشريفـين. بمعنـى آخـر إن الـوازع الدينـي يشـكل أساسـاً قـوي لإنجـاح تفعيـل الحـراك الشـعبي الفلسـطيني.

كـما تتميـز السـاحة المقدسـية بخلوهـا مـن أي سـيطرة حزبيـة عـلى الأقـل في الظاهـر، الـذي جعـل احتـواء الشـارع وتوجيهـه مـن قبـل أي حـزب أمـراً صعبـاً، وجعـل انتظـار تحـرك منظـم مـن جهـة رسـمية أو فصائليـة متعـذراً.

الحراكات الشعبية في القدس

إن الحـراك الشـعبي في القـدس ليـس بالأمـر الجديـد، إذ شـهدت المدينـة، وتحديـداً منطقـة الأقـصى، سلسـلة مـن الحـراكات الشـعبية العفويـة، لا سـيما في العـام 2000، عندمـا اقتحـم أريئيـل شـارون، زعيـم حـزب الليكـود اليمينـي الإسرائيـلي في حينـه، باحـات المسـجد الأقـصى، وامتـد الحـراك ليتحـول إلى انتفاضـة عرفـت باسـم «انتفاضـة الأقـصى» شـملت كافـة المناطـق الفلسـطينية.

كـما اندلعـت هبـة شـعبية عرفـت باسـم «انتفاضـة القـدس»، في تشريـن الأول 2015، تميـزت بالعمليـات الفرديـة والجماعيـة والفعاليـات الشـعبية، كانـت نواتهـا مدينـة القـدس، وامتـدت لتصـل مناطـق جغرافيـة عـدة، مثـل: نابلـس والخليـل، وجنـين، وطولكـرم، وقلقيليـة، وأريحـا، ورام اللـه والبـيرة، وبيـت لحـم، وقطـاع غـزة، وكذلـك في الداخـل المحتـل في يافـا، واللـد، وأم الفحـم، والطيبـة، والجليـل، والنـاصرة ... إلـخ.

في كلتـا الحالتـين لم يُكتـب للحـراك الشـعبي الديمومـة، فالحـراك الشـعبي في انتفاضـة الأقـصى تحـول مـع الوقـت إلى حـراك فصائـلي مسـلح، ولم يعـد الشـعبي الطابـع الغالـب عـلى الانتفاضـة كـما كانـت عليـه الانتفاضـة الأولى، مـع أن الحـراك الشـعبي كانـت شرارة هـذه الانتفاضـة.

كـما توقفـت الحـراكات الشـعبية المتمثلـة بالمسـيرات والاشـتباك عـلى الحواجـز، وانخفضـت نسـبة العمليـات الفرديـة والجماعيـة التـي كانـت في أوجهـا في «انتفاضـة القـدس»، نتيجـة لعوائـق وضعتهـا أجهـزة السـلطة الفلسـطينية.

أمـا في معركـة «البوابـات الإلكترونيـة» لم يمتـد الحـراك الشـعبي إلى مناطـق جغرافيـة أخـرى، إلا أنـه يعـد ناجحـاً مقارنـة بالحـراكات السـابقة كونـه كان محـدد الأهـداف ومحققـاً لهـا، إلى جانـب غيـاب السـيطرة الحزبيـة عليـه.

مستقبل الحراك الشعبي

يقول عبد الستار قاسم إن «الانتفاضات تنشب عندما يحصل فراغ سياسي ونضالي في الساحة الفلسطينية تغيب فيه القيادات، وقد شهدت الساحة الفلسطينية فراغات نضالية متكررة عبر مراحل الصراع في فلسطين، وكانت الجماهير الفلسطينية هي التي تهب وتأخذ مكان القيادات السياسية والثورية»[1].

إن الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة غير راضٍ عن أداء القيادتين في رام الله وغزة في العديد من القضايا، فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام نشرها «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية» في تموز2017 ما يأتي:

- 18.2 % يؤيدون حركة حماس، و27 % يؤيدون حركة فتح، و37 % لا يؤيدون أي حركة.
- 64 % متشائمون بفرص نجاح المصالحة.
- 61 % غير راضين عن أداء حكومة الوفاق.
- 43.4 % يؤيدون اللجوء إلى مقاومة شعبية غير عنيفة وغير مسلحة.
- 27.7 % يؤيدون العودة إلى الانتفاضة المسلحة والمواجهات.
- 80.3 % يقولون إن العالم العربي مشغول بهمومه وفلسطين ليست قضيته الأولى[2].

ما سبق يشير إلى احتمالية تواجد الحراك الشعبي في المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن ينتمي لأي حزب.

لم يكتب لكثير من الحراكات الشعبية السابقة الديمومة، لأنها كانت مشتتة غير ثابتة الأهداف، أما حراك «البوابات الإلكترونية» فمع عفويته، إلا أنه كان حراكاً منظماً نوعاً ما، فالهدف المتمثل بإزالة البوابات جعله منظماً ومستمراً حتى النهاية.

بناءً على النموذج الذي قدمه الحراك الأخير، فإن الحراكات المستقبلية لن تمتد إلى مناطق أخرى، وتحديداً تلك التي تقع تحت سيطرة حزبية، إلا إذا كانت محددة بهدف ثابت ومنطلقة من وازع ديني إلى جانب الوطني، كونه الأقوى حالياً في ظل تشتيت الجانب الوطني بفعل التجاذبات السياسية بين «فتح» و«حماس».

1 عبد الستار قاسم، انتفاضة القدس، الجزيرة نت، 2015/10/19. https://gl.goo/OBssUQ

2 نتائج استطلاع الرأي العام رقم (64)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 5 /7/2017.
http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll-64-Arabic-Full %20Text %20desgine.pdf

يمكـن اتخـاذ الحـرم الإبراهيمـي في مدينـة الخليـل مثـالاً، إذ إن نشـوب حـراك شـعبي يهـدف إلى إزالـة البوابـات الحديديـة والكاميرات وتقسـيم الحـرم سـيكون ذا فعاليـة وتأثـير كبـير، وسـتكون البيئة حاضنـة لإنجـاح هـذا الحـراك. فقـد دعـا مهنـد الجعـبري، أمـين سر حركـة فتـح في البلـدة القديمـة، إلى نقـل تجربـة معركـة «البوابـات الإلكترونيـة» للمسـجد الإبراهيمـي[1].

لـن تتخـذ الحـراكات الشـعبية المسـتقبلية سـمة عامـة، إلا إذا بـدأت بأهـداف مرحليـة، وإلا سـيُكتب لهـا التشـتت والفشـل في نهايـة المطـاف كـما جـرى في كثـير مـن الحـراكات السـابقة. إن تحقيـق الأهـداف بشـكل مرحـلي سـيؤدي بالحـراك بشـكل تدريجـي إلى تحديـد المسـارات والمسـالك التـي ينبغـي أن يسـير فيهـا.

في ظـل الظـروف الآنيـة مـن انقسـام قـد يتطـور إلى انفصـال، والفـراغ السـياسي والنضـالي الموجـود بسـبب الانقسـام، فـإن الهـدف الإسـتراتيجي الأمثـل لنجـاح وديمومـة الحـراك المسـتقبلي لا بـد أن يكـون بتجـاوز الفصائـل والسـيطرة عـلى المشـهد النضـالي في السـاحات الفلسـطينية.

خاتمة

شـهدت معركـة البوابـات الإلكترونيـة حـراكاً شـعبياً منظـماً بشـكل أو بآخـر، فـكان الحـراك ذا هـدف واحـد متمثـل بإزالـة البوابـات، في ظـل غيـاب السـيطرة الحزبيـة، إلى جانـب الـوازع الدينـي المتعلـق بالمسـجد الأقـصى. فهـذا الـوازع كان مـن أهـم أسـباب الانتصـار، لأن الـوازع الوطنـي يخلـق تجاذبـات كبـيرة أسـس لهـا وزرعهـا الانقسـام السـياسي.

إن تبنـي الحـراكات الشـعبية بقيـادة موحـدة يتطلـب خطـوات غـير مسـبوقة، خصوصـاً في ظـل حالـة الانقسـام المسـتمرة منـذ أكـثر مـن عـشرة أعـوام، الـذي يتجـه شـيئاً فشـيئاً نحـو الانفصـال. ويبقـى السـؤال: هـل تشـهد الهبـات والمعـارك القادمـة تطويـر منظومـة حراكيـة لهـا قيـادة ميدانيـة محـددة تسـتثمر لمقاومـة الاحتـلال وتجـاوز الفصائـل المنقسـمة كهـدف إسـتراتيجي؟

1 فتح تدعو لنقل تجربة أهالي بيت المقدس للمسجد الإبراهيمي، وكالة معاً الإخبارية، 31/7/2017. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=916886.

تقدير موقف

التوجه الإسرائيلي نحو «الحل» الإقليمي

إعداد

جلال دويك، يحيى قاعود

تقديم

تسعى السياسية الإسرائيلية الحالية، كما هو شأنها عادةً، لتوظيف واستثمار المتغيرات الداخلية والخارجية نحو تصفية القضية الفلسطينية. فقد وقعت إسرائيل اتفاقية أوسلو، في العام 1993، للقضاء على انتفاضة 1987. والآن، تستثمر الأحداث الدائرة في المنطقة العربية في تعميق إستراتيجيتها الهادفة إلى فرض تسوية سياسية جديدة بديلاً لحل الدولتين، وإيجاد رأي عام دولي يتقبل أنّ حل الدولتين ليس بالضرورة هو الحل المطروح، وأنّ إنشاء نظام إقليمي جديد لا يحتاج بالضرورة إلى هذا الحل.

ترى إسرائيل أن تكاليف إدارة الصراع في ظل الوضع الفلسطيني الراهن أقل بكثير من أي اتفاق سلام وفق مشروع حل الدولتين، وتستخدم سياسة إدارة الصراع للتغطية على فرض وقائع سياسية جديدة في الأراضي الفلسطينية، بالتزامن مع استغلال الواقع العربي لرفع مستوى العلاقات الإسرائيلية - العربية والتعاون في شتى المجالات، وفي ذات الوقت استبعاد القضية الفلسطينية.

السياسة الإسرائيلية الحالية: من حل الدولتين إلى «الحل» الإقليمي

تقوم فكرة إدارة الصراع على احتوائه ومنعه من الانفجار، ولكن دون السعي للتوصل إلى حل.

لم تعمل إسرائيل على مدى أكثر من عقدين ونصف من الزمان على إدارة الصراع فحسب، بل زادت من شروطها التفاوضية لمنع الوصول إلى أي تسوية. وكانت بداية المراوغة الإسرائيلية بتأجيلها القضايا الرئيسة لمفاوضات الحل النهائي. وباتت الاشتراطات الإسرائيلية مستمرة بمطالبة الفلسطينيين بتنازلات جديدة قبل البدء بأي عملية تفاوض ثنائية أو برعاية دولية. فطلبت الاعتراف بـ «يهودية الدولة الإسرائيلية»، ومن ثم إبقاء الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.

دَوَّنَ أحد مهندسي اتفاق أوسلو رون بونداك، المدير الإداري لمركز بيرس للسلام، عن فشل أوسلو قائلاً «إن فترة حكم بنيامين نتنياهو (1996-1999) لم تكن معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام على أساس القرارات الدولية. وتبددت الآمال من سياسة حكومة أيهود باراك (1999-2001) التي تلت نتنياهو، إذ استمر توسيع المستوطنات والحواجز وغيرهما، وكل ذلك يؤدي إلى استنتاج عدم رغبة إسرائيل بالتوصل إلى اتفاق عادل يؤدي إلى نهاية الاحتلال»[1].

1 رون بونداك، من أوسلو حتى طابا: سيرورة منقطعة، سلسلة أوراق إسرائيلية (11)، (ت) محمد غنايم، المركز الفلسطيني

في هـذا الإطـار، تعمـل الآلـة الإعلاميـة الإسرائيليـة عـلى ترويـج فكـرة التعـاون مـع الـدول العربيـة. وقـد صرحـت القيـادة السياسـية والنخـب الأكاديميـة في إسرائيـل أكـثر مـن مـرة بوجـود علاقـات سريـة مـع دول عربيـة، خاصـة السـعودية والإمـارات. وتريـد الآن إقنـاع العـرب أولاً والعـالم ثانيـاً بوجـود علاقـات سياسـية وأمنيـة واقتصاديـة ثنائيـة متينـة بـين إسرائيـل والـدول العربيـة، إلا أن هـذه العلاقـات سريـة، ومـا تطالـب بـه إسرائيـل هـو علانيـة هـذه العلاقـات.

في زيـارة نتنياهـو للرئيـس الأمـيركي دونالـد ترامـب في البيـت الأبيـض، بتاريـخ 15 شـباط 2017، أعـاد التأكيـد في المؤتمـر الصحفـي بـأن «هنـاك شرطـان أساسـيان لتحقيـق السـلام، الأول الإقـرار بالدولـة اليهوديـة، والثـاني في أي تسـوية سياسـية يجـب أن يكـون لإسرائيـل اليـد العليـا غـرب نهـر الأردن»[1].

وفي نفـس السـياق، تعهـد نفتـالي بنيـت، وزيـر التربيـة والتعليـم الإسرائيـلي، في احتفـال حمـل عنـوان «أضـواء اليوبيـل» بتاريـخ 29 آب 2017، ونُظـم بمناسـبة مـرور 50 عامـاً على تأسـيس مسـتوطنة «بيت إيـل» وسـط الضفـة الغربيـة، بعـدم إقامـة دولـة فلسـطينية، مطالبـاً بفـرض السـيادة الإسرائيليـة عـلى الضفـة الغربيـة، ورفـع عـدد المسـتوطنين فيهـا إلى مليـون.

بـدأت إسرائيـل بتنفيـذ مـا رسـمته مـن سياسـات لفـرض تسـوية سياسـية جديـدة للقضية الفلسـطينية خلافـاً لحـل الدولتـين. فقـد أقـر الكنيسـت الإسرائيـلي بالقـراءة النهائيـة مـشروع قانـون يهـدف إلى تثبيـت البـؤر الاسـتيطانية في الضفـة الغربيـة وسـمي بــ «قانـون التسـوية» في 6 شـباط 2017. ومـن ثـم منحـت سـلطات الاحتـلال المسـتوطنات والبـؤر الاسـتيطانية في البلـدة القديمـة في مدينـة الخليـل، سـلطة إدارة شـؤونها البلديـة بشـكل مسـتقل. فقـد أصـدر أفيغـدور ليبرمـان، وزيـر الدفـاع الإسرائيلي، بدايـة هـذا الشـهر قـراراً بمنـح «الجيـب الاسـتيطاني» بالخليـل، سـلطة إدارة شـؤونه البلديـة، أي منـح السـيادة عـلى أراضي تتبـع الدولـة الفلسـطينية عـلى حـدود 1967 للمسـتوطنين، وضمهـم تلقائيـاً لدولـة الاحتـلال.

تتحـرك السياسـية الإسرائيليـة في مسـارين متوازيـين لتمريـر مـشروع الحـل الإقليمـي مـع الـدول العربيـة، في المسـار الأول تُفـرض وقائـع سياسـية في الضفـة الغربيـة مـن خـلال التغـول الاسـتيطاني لتفـرض السـيادة الإسرائيليـة عـلى كامـل الضفـة الغربيـة. أمـا المسـار الثـاني فهـي تـروج لفكـرة التحالـف العـربي - الإسرائيـلي إعلاميـاً، وترمـي إلى تسـوية سياسـية مـع الـدول العربيـة بعيـداً عـن القضيـة الفلسـطينية.

للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، 2002، ص11-13.

1 نتنياهو يقترح سلاماً مشروطاً، بي بي سي عربي، 2017/2/15. http://www.bbc.com/arabic/media-38984493

اعتبر صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يوم 2 أيلول الجاري، أن الإجراءات الإسرائيلية بمثابة التنفيذ الفعلي لمشروع «إسرائيل الكبرى» وضم المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل. فيما اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية في بيان لها يوم 3 أيلول أن قرارات الاحتلال تقوض فرصة الحل السياسي للصراع على أساس حل الدولتين، وحذرت من التداعيات الكارثية لعمليات تعميق الاستيطان ومحاولة شرعنته كأمر واقع.

تقديم التعاون العربي- الإسرائيلي الخطوة الأولى للحل الإقليمي

تُسوّق إسرائيل فكرة التعاون والتحالف مع الدول العربية لدى كافة الأطراف الدولية المؤثرة في المنطقة العربية. ففي اللقاء الذي جمع نتنياهو مع ترامب في واشنطن، تحدث نتنياهو عن مواجهة إيران والإرهاب في المنطقة، وطالب معاونة ترامب لرفع مستوى التعاون مع الدول العربية، إذ قال: «يمكن دحر المعسكر المعادي لنا، وعلينا انتهاز الفرصة، فالدول العربية المعتدلة لا ترى إسرائيل عدواً لأول مرة، بل تراها حليفاً، وفي ظل حكمك نستطيع تعزيز الأمن والسلام والتحالف مع الدول العربية».

وانتقد نتنياهو في اجتماع له مع أربع دول أوروبية (المجر وبولندا والتشيك وسلوفاكيا) في العاصمة المجرية بودابست في 18 تموز الماضي، سياسات الاتحاد الأوروبي الداعمة لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين، معلناً أن «روسيا والصين والهند، وبشكل أقل علانية السعودية والإمارات ومصر معجبة بقوة إسرائيل لا بالعدل»[1]. يروج نتنياهو فكرة قبول كل من الدول العربية والدول الآسيوية الكبرى لسياسات المصالح التي تجمع بينهما من جانب، ولعلاقات المصالح الاقتصادية والتكنولوجية من جانب آخر.

منذ دخول دولتي مصر (1979) والأردن (1994) في اتفاقيات سلام مع إسرائيل، هناك علاقات ديبلوماسية وتعاون أمني، إلى جانب اتفاقيات اقتصادية بين مصر وإسرائيل، إذ صدّرت مصر الغاز إلى إسرائيل عبر اتفاق مبرم في العام 2005، وبدأ التصدير الفعلي منذ العام 2008 وحتى العام 2012. وكذلك تصدر الآن إسرائيل الغاز إلى الأردن من خلال شركة «ديليك» الإسرائيلية منذ بادية العام الحالي.

لم ينكر محمد المومني، وزير الإعلام الأردني، الناطق باسم الحكومة الأردنية، التعاون مع

1 ماذا بعده؟ المسجد الأقصى تحت الضوء، برنامج السلطة الخامسة، DW، 2017/7/26.
https://www.youtube.com/watch?v=MoYv-JNWxGo&index=7&list=PLkeDTCYOqdkJq_2yXI9n-CA-zJQlb2MKTH

إسرائيل، ففي مقابلة مع جريدة «الغد» الأردنية، أوضح أن التعاون القائم ليس بالحجم الذي تروج له إسرائيل، مؤكداً أن التقارب والتعاون لن يكونا بديلاً لحل عادل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني[1].

وكشف نيري زيلبر، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في مقالة له في صحيفة «نيورك تايمز» بتاريخ 14 تموز الماضي، عن حلفاء إسرائيل العلنيين كمصر والأردن، والسريين من الدول الخليجية، وتمدد إسرائيل النوعي والجغرافي في المرحلة الراهنة عربياً، إذ تظهر تقارير اجتماعات سرية بين قادة الاستخبارات الإسرائيلية ونظرائهم الخليجيين[2].

كما تطرق سايمون هندرسون، باحث متخصص في شؤون الطاقة والدول العربية في ذات المعهد، للروابط السياسية والاقتصادية بين إسرائيل والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في العام 2015، وهذه العلاقات لا يستعد أي مسؤول من هذه البلدان للاعتراف بوجودها علناً. موضحاً أن هناك روابط ديبلوماسية واقتصادية على حد سواء تنمو باطراد، وأنّ الإحصائيات التجارية التي في ارتفاع مستمر[3].

وتزايدت في العامين 2016 و2017 التصريحات الصحفية لديبلوماسيين عرب حول مسألة التعاون مع إسرائيل. كما غطّت وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية زيارة اللواء المتقاعد أنور عشقي، رئيس المعهد السعودي للدراسات الإستراتيجية، إلى إسرائيل في تموز 2016، وهي الزيارة الأولى لسعودي مقرب من النظام الملكي إلى إسرائيل. ولم ينكر عشقي زيارته، وأبدى استعداداً للعودة إلى إسرائيل من جديد في حوار مع موقع هافنغتون بوست عربي (HUFFPOST)، وهدف من زيارته - كما قال - «نصرة القضية الفلسطينية، ونقاش المبادرة العربية للسلام».

كشفت صحيفة «ذا إنترسبت الأميركية» بتاريخ 3 كانون الثاني الماضي عن تسريبات حساب البريد الإلكتروني ليوسف العتيبة، سفير الإمارات في واشنطن، وتضمنت العلاقات المتنامية بين الإمارات والمؤسسة الفكرية المؤيدة لإسرائيل «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، إذ تخشى الإمارات وإسرائيل من التمدد الإيراني. وأوضح أحد المسؤولين الإسرائيليين في معرض حديثه لموقع هافنغتون بوست الإخباري عن طبيعة هذه العلاقة: «إن وقوف إسرائيل والعرب يداً

1 مقابلة مع وزير الإعلام محمد المومني، جريدة الغد الأردنية، 2017/7/11. https://goo.gl/d1Aycw

2 Neri Zilber. (2017): Israel's Secret Arab Allies, The New York Times. JULY 14, 2017. https://www.nytimes.com/2017/07/14/opinion/israels-secret-arab-allies.html

3 Simon, Henderson (2015): Israel-GCC Ties Twenty-Five Years After the First Gulf War, The Washington Institute for Near East Policy, Fall 2015.

بيد هو الورقة الرابحة، لأن هذا الأمر يخرجهما من إطار السياسة والأيديولوجيا. عندما تتحد إسرائيل والدول العربية، فهذا تحالف قوي»[1].

عدا عن إيران، فإنّ الإرهاب يشكل عنواناً آخر يجري الحديث عن جهد عربي- إسرائيلي مشترك بشأنه. فقد تناولت لقاءات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبد الله الثاني مع ترامب في نيسان الماضي كيفية مواجهة الإرهاب في المنطقة العربية. كما ناقش المجتمعون في القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في 21 أيار الماضي بالرياض، بحضور 55 رئيس دولة عربية وإسلامية، مواجهة التطرف والإرهاب من خلال تحالف إستراتيجي تقوده الولايات المتحدة.

بناء على ما سبق، يشكل كل من إيران والإرهاب عنوانين تحاول إسرائيل على الأقل ترويجهما للتعاون مع دول عربية، مع تغييب ضمني حيناً، وصريح حيناً آخر، للقضية الفلسطينية.

تداعيات الحل الإقليمي على القضية الفلسطينية

نجحت السياسية الإسرائيلية في تجميد العملية السياسية، ومحاصرة القيادة الفلسطينية، وقطع الطريق على أي ضغوط توجه ضدها للانسحاب من الأراضي التي احتلها العام 1967. فالسياسية الأميركية تعمل على تسكين الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتحاول في الوقت ذاته، رفع مستوى التعاون العربي- الإسرائيلي، أو ترويج فكرة هذا التعاون وتقديمه باعتباره حلاً إقليمياً، وروّجت بنجاح، كما ستوضح الأسطر التالية، لتداول أفكار تختلف عن حل الدولتين، وتبنت أطراف دولية هذا الموقف.

أشار الوفد الأميركي الخاص بعملية السلام برئاسة جيراد كوشنر، مستشار ترامب، إلى الحل الإقليمي وإقامة كونفدرالية مع الأردن في زيارته الأخيرة لرام الله في 24 آب الماضي، وذكر المحلل السياسي هاني المصري أن الرئيس محمود عباس أثناء استقباله هيئة الإذاعة والتلفزيون في عيد الأضحى، صرح بأن كوشنير سأله في اللقاء: «لماذا لا توافق على الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية؟».

ليست الكونفدرالية معضلة بحد ذاتها، فهي تعني إطاراً يجمع دولتين مكتملتي السيادة،

1 Zaid Jilani, Ryan Grim (2017): Hacked Emails Show Top UAE Diplomat Coordinating With Pro-Israel Think Tank Against Iran, The Intercept, 3 June 2017.
https://theintercept.com/2017/06/03/hacked-emails-show-top-uae-diplomat-coordinating-with-pro-israel-neocon-think-tank-against-iran/

وبالتالي فإنّ طرح إدارة ترامب لها قبل تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني تشير إلى محاولة وضع شروط وعقبات تعيق الاتجاه مباشرة لإقامة دولة فلسطينية، فضلاً عن احتمال أن تكون الكونفدرالية المشار إليها، من نوع آخر، كأن تكون علاقة بين سلطة تحت الاحتلال والأردن.

وفي هذا السياق، جاء الموقف الروسي متوافقاً مع الرؤية الأميركية الإسرائيلية، من زاوية عدم اشتراط حل الدولتين، إذ أكد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، في منتدى «أرض المعاني» الشبابي بمقاطعة فلاديمير، يوم 11 آب الماضي، التعاون العربي- الإسرائيلي، وتمسك روسيا بأخذ المصالح الشرعية لإسرائيل في مجال الأمن بعين الاعتبار. قائلاً: "هناك من يشكك في تسوية المشكلة الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وفقاً للخطة السابقة، أي وجود دولة عبرية وأخرى عربية في فلسطين. وهناك من يبدأ الحديث عن احتمال وجود سيناريو آخر مقبول إسرائيلياً وفلسطينياً على حد سواء.. ربما مثل هذا السيناريو موجود بالفعل، وإذا اتفقوا على شيء ما فلا مانع.. لكن لا بد من إجلاسهم إلى طاولة المفاوضات"[1].

ولكن، يشدد لافروف على أهمية حل القضية الفلسطينية، ويقول «إن عدم معالجة المشكلة الفلسطينية يقوض الأمن في المنطقة بالفعل»، «وهؤلاء الذين يتاجرون بعدم معالجتها ويريدون أن يواصلوا في مهمتهم القذرة، يحصلون على أداة بالغة الفعالية لتضليل الشباب وجذبهم إلى شبكات الإرهاب عن طريق الخداع»[2].

في ظل أزمات المنطقة العربية وتأثيراتها على أوروبا، يقدم الاتحاد الأوروبي الأولوية والأهمية لما يحدث في المنطقة العربية وما يعود عليه من هجرات وتفجيرات على تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن تبني الولايات المتحدة للرؤية الإسرائيلية، وتجاوب روسيا، وصمت الدول الغربية على السياسات الإسرائيلية الحالية، يضر بالقضية الفلسطينية ومشروع حل الدولتين. فالسلام العربي- الإسرائيلي بوابته تسوية القضية الفلسطينية وليس الالتفاف عليها وتهميشها. وسيتعمق الضرر إذا ما جرى الانتقال من مستوى قبول أنّه قد يكون هناك حل غير حل الدولتين، إلى فكرة مشاريع إقليمية موازية لمفاوضات فلسطينية – إسرائيلية، أو بمعزل عنها.

1 لافروف: بديل حل الدولتين ممكن، موقع روسيا اليوم، 2017/8/11. https://gl.goo/CJqbjC

2 المصدر السابق.

الخلاصة

على الرغم من الموقف العربي الرسمي من العملية السلمية الداعم لحل الدولتين، إلا أن أزمات المنطقة العربية جعلت الدول العربية المعتدلة تنظر لإنهاء أزماتها الداخلية ومواجهة النفوذ الإيراني والإرهاب بالدرجة الأولى، وقد استغلت إسرائيل تلك الأوضاع وروجت نفسها كحليف إستراتيجي للدول العربية، بدعم ومساندة الولايات المتحدة. ومثل هذه الفكرة إذا جرى تقبلها ضمناً أو صراحةً عربيّاً، ستعني أنّه يمكن المضي في نظام إقليمي جديد يتم استيعاب إسرائيل فيه دون ضرورة لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي فالحل الإقليمي الإسرائيلي الذي يشير إليه الإسرائيليون يتضمن عدم حل القضية الفلسطينية.

تقدير موقف

«التعزية» وخدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية

إعداد

نجلاء أبو شلبك، ياسمين مسودة

مقدمة

فتح قيام وفد من الداخل الفلسطيني المحتل برئاسة محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، بتقديم العزاء لأهالي عنصري الشرطة الإسرائيلية الدرزيين اللذين قتلا في القدس يوم الجمعة 14 تموز 2017، النقاش مجدداً حول الموقف من خدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وبالنسبة لمعارضي هذه التعزية، فإنها حملت معنىً خفياً يشجع الدروز على الانخراط في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

وتضاف هذه التعزية لحوادث أخرى، تشير إلى تصور لدى أجزاء من القيادة الفلسطينية، يوجه عمليّاً، رسالة بأنّ المطلوب ليس مقاطعة المؤسسة الإسرائيلية، بما فيها الأمنية، بل ربما التحول إلى «سفراء سلام»، وإحدى حلقات الوصل السياسية الجديدة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة.

الدروز داخل الأراضي المحتلة العام 1948

يبلغ تعداد الدروز في الأراضي المحتلة العام 1948 نحو 120 ألف نسمة يتوزعون على 22 قرية وبلدة في الجليل والكرمل[1]. امتازت السياسة الإسرائيلية بتوظيف العقدة الأقلوية لدى الدروز سياسياً، واستخدمتها كأداة أمنية في التعامل مع المحيط العربي. فسعت إلى فصل الدروز عن محيطهم الثقافي والقومي من خلال الاعتراف بهم كأقلية دينية، ومن ثم كمجموعة قومية في العام 1956 وفرض التجنيد الإجباري في العام ذاته، وإقامة محاكم خاصة بهم في العام 1963.

تأسست لجنة المبادرة الدرزية في العام 1972 كرد فعل على سياسات الدولة المتبعة تجاه الطائفة الدرزية، ومن هذه السياسات التجنيد الإجباري والتدخل في شؤون الطائفة الدينية، ونجحت اللجنة في تقديم عريضة حملت 8 آلاف توقيع في العام ذاته، رُفعت إلى رؤساء الدولة، وطرحت فيها أربعة مطالب أساسية، هي: إلغاء الخدمة العسكرية، وعدم التدخل في الشؤون والأعياد الدينية، والكف عن مصادرة الأراضي وإعادة ما صودر، وتقديم الهبات والمساعدات المالية الفنية اللازمة لتطوير القرى الدرزية[2].

قُتِل عنصرا الشرطة الإسرائيلية الدرزيين كميل شكيب شنان وهايل ستاوي صباح يوم 14 تموز

1 Charlie Hoyle. Who are Israel's Druze community? The New Arab. 2017. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/2017/7/18/who-are-israels-druze-community .

2 الشيخ فرهود قاسم فرهود، **لجنة المبادرة العربية الدرزية**، دار المشرق، شفا عمرو، 2005، 16-18.

الماضي، قرب باب الأسباط، أحد أبواب المسجد الأقصى، على خلفية عملهما في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في عملية إطلاق نار نفذها ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم، وهم محمد أحمد محمد جبارين، ومحمد حامد جبارين، ومحمد أحمد جبارين[1]؛ مما أعاد إثارة الجدل حول خدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

مواقف الأطراف من خدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية

انقسم الموقف الفلسطيني عموماً، وموقف فلسطينيّ الداخل المحتل خصوصاً، وموقف الدروز من الخدمة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بين مؤيد ومعارض، ولكل طرف مبرراته الخاصة به. فالطرف المؤيد يرى أنّه يحقق مصالح ذاتية من خلال الانخراط في العمل في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فهذه الطريقة تمكنهم من الحصول على امتيازات وظيفية ومكاسب مادية مقارنة بغيرهم من المواطنين في إسرائيل، وتحقيق الشعور بالمساواة مع الإسرائيليين في المدن المختلطة، أو تعطيهم نوعاً من القوة كونهم من عائلات صغيرة، أو خوفاً من تعرضهم للمساءلة القانونية في حال عدم انخراطهم في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى الاعتقال لمدة تتراوح ما بين أسبوعين - ثلاث سنوات[2].

في المقابل، يبرر الطرف المعارض سبب رفضه بأنّ هذه الخدمة ستعمل على أسرلته وعزله عن بقية الشعب الفلسطيني[3]، فمن التجربة العملية لدروز سابقين تجندوا لم يلمس الدروز المعارضون للخدمة أية مكاسب إضافية كانت قد وعدت بها إسرائيل من يتجند في مؤسستها الأمنية، مثل وقف مصادرة الأراضي الخاصة بهم في البلدات الدرزية[4]. الأمر الذي استدعى ظهور حملات شبابية جديدة، فمنذ العام 2014 تسعى هذه الحملات لزيادة نشر الوعي حول رفض الشباب الدرزي للخدمة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية منها: «ارفض، شعبك بيحميك»، «لن أخدم بجيشكم»، «تساهل ما بيستاهل»[5].

---

1 حسين العبرة وآخرون، **مقتل شرطيّن بعملية في القدس نفذها شباب من أم الفحم**، موقع بانيت. تاريخ الزيارة: 2017/8/30. http://www.panet.co.il/article/1834822

2 ريم أبو لبن، **الجندي الدرزي «عربي» أم «إسرائيلي»؟**، صحيفة الحدث، تاريخ الزيارة: 2017/8/26. http://www.alhadath.ps/article/61342/result.php

3 **الأقليات الفلسطينية في أراضي 1948: قصة الخدمة العسكرية للدروز**، ملحق فلسطين في جريدة «السفير»، كانون الأول 2010. تاريخ الزيارة: 2017/8/26. http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1753

4 علا عنان، **حملات فلسطينية لرفض تجنيد الشباب العرب في الجيش الإسرائيلي**، ساسة بوست، 2014/5/3، تاريخ الزيارة: 2017/8/20. https://www.sasapost.com/refusing-soldiering-israeli-army/

5 צה"ל هي اختصار للأحرف الأولى من كلمات جيش الدفاع الإسرائيلي.

وفقاً للمعطيات المتوفرة خلال الفترة 2014-2011، نجحت إسرائيل في تجنيد غالبية كبرى من أبناء الأقلية الدرزية، فحسب مقابلة مع العميد العسكري أمير روغوبسكي نشرت في الصحيفة الإلكترونية الصادرة عن وزارة الحرب الإسرائيلية، فإن العام 2011 شهد أعلى نسبة للدروز الذين يخدمون في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية[1]، إذ وصلت نسبتهم إلى حوالي 82 % من الشباب الدروز المفروض عليهم الخدمة العسكرية، في حين امتنع 18 % فقط عن تأديتها ويرفضون الانخراط بالمؤسسة الأمنية، إما لأسباب دينية أو أخلاقية أو سياسية.

نشرت صفحة دروز إسرائيل على موقع التواصل الإجتماعي- فيسبوك بناء على ما نشرته صحيفة الصنارة أنّ نسبة الدروز الذين يتجندون في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حتى أواخر العام 2013 بلغت أكثر من 80 %، إذ بلغ عددهم 6967 درزياً، في المقابل تجند 662 مسلماً، و1705 بدوياً، و669 مسيحياً، و208 شركسياً[2].

المواقف من التعزية ودلالاتها بشأن الخدمة العسكرية

صرح محمد المدني، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، في موقف مشابه سابقاً[3] حول قيامه بالتعزية بالضابط الدرزي في الجيش الإسرائيلي منير عمار، الذي كان يشغل منصب رئيس مكتب الإدارة المدنية في يهودا والسامرة، والذي لقي مصرعه نتيجة تحطم طائرة مدنية خفيفة كان يستقلها بتاريخ 25 آذار 2016، بأنّ التعزية هي للحي وليس للميت، وأنّ الدروز هم عرب وفلسطينيون، وأنّ الضابط كان رجلاً طيباً لم يؤذ الفلسطينيين.

وعلى الرغم من موت العديد من الدروز، سواء بحوادث سير أو وفاة طبيعية، إلا أنه لم يعز بهم كما تمت وتتم التعزية بضباط وجنود وعناصر شرطة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من الدروز، ما يعني أنّ التعزية بهم جاءت لكونهم جزءاً من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وليس كونهم جزءاً من المجتمع الفلسطيني، فما يحاول أصحاب القرار الفلسطيني فعله هو محاولة تحويل هؤلاء الدروز الذين يخدمون في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى سفراء سلام لهم في علاقتهم مع إسرائيل، إذ عبّر الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن تعازيه بوفاة منير عمار،

1 עמיר רפפורט. **בני 18 בישראל: הרוב לא מתגייס**.
% Israel Defense. 2011. http://www.israeldefense.co.il/he/content/ %D7

2 **صفحة دروز إسرائيل على الفيسبوك**، تاريخ الزيارة: 2017/8/31. https://www.facebook.com/IsraelianDruzeDrw-zAsrayyl/photos/a.1388928541329005.1073741828.1381024678786058/1523248984563626 .

3 محمود الفروخ، **محمد المدني في حوار شامل لدنيا الوطن: لست نادماً على تعزية ضابط الإدارة المدنية**، دنيا الوطن، 2016/4/25، تاريخ الزيارة: 2017/8/26. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/04/25/907770.html

وقال: «نحن نريدكم سفراء سلام بين الدولة التي تنتمون إليها والقوم الذي تنتمون إليه»[1].

أكد محمد بركة في بيان نشره على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي بأنّ تعزيته بالشرطيين الدرزيين مع باقي أعضاء الوفد (محمد طه، رئيس لجنة الوفاق الوطني، ومازن غنايم، رئيس بلدية سخنين، وجريس مطر، رئيس مجلس عيلبون، ومنصور عباس، نائب رئيس الحركة الإسلامية، وعصام مخول، القيادي البارز في حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عصام مخول، وسمير حسين، رئيس مجلس دير حنا)، هدفت إلى نبذ الطائفية والحفاظ على الوحدة الوطنية في الداخل الفلسطيني المحتل، وأنّ هذه الزيارة لأهل القتلى لا تعني تراجعاً عن موقفهم المتمثل برفض التجنيد.

وبغض النظر عن حقيقة هذا الهدف، الذي قد يكون بالفعل خاصاً بمحاولة منع صراع أهلي عربي – عربي، إلا أنّ هذه الخطوة تتماشى مع ذات الاتجاه الذي يخدم ما عبّر عنه الرئيس عباس في لقاء سابق جمعه بلجنة المتابعة العليا أنّ «الفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948 الذين تمثلهم لجنة المتابعة هم جسر السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»[2].

في المقابل رفضت حنين الزعبي[3]، عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي في منشور لها على صفحتها الشخصية على الفيسبوك، قيام الوفد بالتعزية، وأكدت أنّها ضربة للوحدة الوطنية وللمبادئ التي طالبت وما زالت تطالب الدروز برفض التجنيد، وبالمقابل عندما يتم قتلهم تتم التعزية بهم، أي أن ما يُطالب به الدرزي بخصوص التجنيد مجرد مطالب واهية.

وبدوره، أكد عبد الله صرصور[4]، الرئيس السابق للحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، الرفض القاطع للخدمة العسكرية وللتعزية بأي جنود دروز يتم قتلهم خلال عملهم بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وأنّ الشعب الفلسطيني بأي مكان غير مُطالب تجاه الدروز المنخرطين بالمؤسسة

1 **عباس: الدروز بـ« إسرائيل» يشكلون «رسل سلام»**، وكالة مجال الإخبارية، تاريخ الزيارة: 2017/8/31.
https://magalpress.ps/News/ %D8 %

2 قاسم بكري، **عباس للمتابعة: «أنتم جسر السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»**، عرب 48، 2016/8/14، تاريخ الزيارة: 2017/9/7. https://www.arab48.com/ %D9 %85 %

3 أنيس نصر الدين، **حنين زعبي: تقديم التعزية لمن يقاتل في صفوف المحتل هو ضربة للفهم الوطني البديهي للناس**، موقع هنا، تاريخ الزيارة: 2017/8/20.
http://www.hona.co.il/news-7,N-21869.html?fb_comment_id=1772771896074084_1772984559386151

4 إبراهيم صرصور، **قراءة في واقعنا العربي المحلي بعد عملية القدس**، دنيا الوطن. تاريخ الزيارة: 2017/8/16.
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/441263.html

العسكرية الإسرائيلية بأي التزام من أي نوع، ومن ينخرط بها عليه تحمل كافة المسؤولية.

كما عبّر امطانس شحادة[1]، الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، رفضه التعزية على اعتبار أن الشرطيين قتلا على خلفية عملهما وخدمتهما في الشرطة الإسرائيلية وليس على خلفية كراهية أو طائفية. وأكد أنه لا يجوز العزاء بهما لأن ذلك مخالف لكل ما يُطالب به الدروز على مدى سنوات من رفض للتجنيد ومحاولة دمجهم بالمجتمع الفلسطيني.

استنكر البعض من الأقلية الدرزية مقتل أبنائهم، كما توقعوا استنكاراً من القيادة العربية في الداخل الفلسطيني لمقتل الشرطيين الدرزيين، وحاولوا استغلال هذه النقطة للتأكيد على انفصالهم عن بقية الشعب الفلسطيني، إذ وصف رفيق حلبي، رئيس بلدية دالية الكرمل، أكبر بلدة درزية في الأراضي المحتلة، القيادات العربية بأنهم جبناء، وطالبهم باستنكار قتل ابنيهما الشرطيين. إلا أنّ هناك موقفاً آخراً من الأقلية الدرزية دحض المطالبة السابقة، فقد عبّر محمد رمال، أحد القادة الدينية الدرزية، أن الاستنكار الذي صدر من دروز آخرين هو محاولة لتأجيج الصراع الطائفي لا أكثر[2].

مما سبق يتضح بأنّ مستقبل خدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أمام مصيرين:

إما الحد من هذه الظاهرة، وهذا السيناريو الأقل ترجيحاً، لأنه على الرغم من كل محاولات وحملات التوعية الشبابية لتقليل أعداد الدروز المنتسبين لهذه المؤسسة مستقبلاً إلا نسبة الرافضين للخدمة قليلة مقارنة بالملتحقين، حيث بلغت 18 % من أبناء الطائفة الدرزية.

أو استمرار الخدمة، وازدياد أعداد الدروز المنتسبين لها، وهذا السيناريو الأكثر ترجيحاً، على اعتبار أنهم «سفراء سلام» بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أكده موقف التعزية في الضباط والجنود الدرزيين المقتولين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إذ إنّ السلطة الفلسطينية ووفد لجنة المتابعة قاموا بالتعزية بالقتلى لكونهم جزءاً من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وليس لكونهم دروزاً وجزءاً من النسيج الفلسطيني، فلو صح ذلك لقدموا التعزية في غيرهم من الدروز غير المنتسبين للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، مع العلم أن السلطة الفلسطينية ولجنة المتابعة لم تقدما التعزية، رسمياً، لأسر شهداء أم الفحم الثلاثة، وبالتالي يبدو السبب وراء هذه التعزية سياسياً بحتاً.

1 **الصفحة الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي- فيسبوك**، تاريخ النشر: 2017/7/18.

2 ليلي غاليلي، **تحليل: الدروز والمسلمين في إسرائيل على صفيح ساخن**، صدى الإعلام، 2017/7/18، تاريخ الزيارة: 2017/8/26. http://www.sadaa.ps/54750.html

تقدير موقف

آفاق العلاقة بين «حماس» ومصر

إعداد

حمزة إسماعيل أبو شنب، حكمت نبيل المصري

مقدمة

تواصلت زيارات وفود من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» إلى القاهرة، بدأت بزيارة يحيى السنوار، رئيس الحركة في قطاع غزة، إلى جمهورية مصر العربية في شهر حزيران 2017، تلتها زيارات متعددة لوفود أمنية وفنية. وتكللت بأول زيارة خارجية لإسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، على رأس وفد من الداخل والخارج، بدءاً من يوم 9 أيلول، بعد مرحلة من العلاقة المتأزمة على مدار السنوات الأربع الماضية. فما مستقبل وآفاق العلاقات بين «حماس» ومصر؟

سعت «حماس» من خلال الزيارات لتحقيق تحسنٍ في العلاقة ورغبة في الانفتاح على مصر، وذلك لقدرتها على تفكيك العديد من الأزمات في قطاع غزة، ولما تشكله من ثقل في ملفات عدة كالمصالحة بينها وبين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والعلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، هذا من جانب. ومن جانب آخر ترغب مصر في استقرار الأوضاع في شمال سيناء، وتعزيز حضورها في الملف الفلسطيني.

حققت الزيارات نتائج ملموسة وتطوراً ملحوظاً، فقد استضافات القاهرة اجتماع المكتب التنفيذي للحركة، وسمحت بإدخال مليون لتر من الوقود لمحطة توليد كهرباء غزة بتاريخ 21 حزيران 2017 كدفعة أولى، تلاها تدفق السولار بصورة منتظمة، وهو تحول غير مسبوق. في المقابل، عززت «حماس» الإجراءات الأمنية على الحدود المصرية الفلسطينية في رفح، مما ينبئ بمزيد من التحسن والخطوات الإيجابية بين الحركة والقاهرة.

بيئة التقارب المصري الحمساوي

تزامنت زيارة وفد «حماس» بدعوة مصرية، مع تطورات سياسية ساخنة على الساحة الفلسطينية والعربية.

فلسطينياً:

- انتهاء «حماس» من انتخاباتها الداخلية، وإفرازها قيادة جديدة يشكل قطاع غزة مركز ثقلها، ويعتبر الانفتاح على مصر هدفاً رئيسياً من أهدافها. وهذا ما أكد عليه السنوار خلال لقائه عدداً من الكتّاب في غزة يوم 16 آب الماضي، وعدداً من مدراء المؤسسات الإعلامية في القطاع يوم 28 آب الماضي.

- تصاعد إجراءات الرئيس عباس تجاه قطاع غزة، كقطع إمدادات الكهرباء وخصومات مالية، للضغط على «حماس» لإتمام المصالحة وفق منظوره، وأكد الرئيس ذلك خلال لقائه مع الكادر التنظيمي لحركة فتح في رام الله يوم 15 آب الماضي.

- تأزم الواقع الإنساني وانغلاق آفاق الحلول في ظل صمت الاحتلال، ومواصلة فرضه القيود، مما ينذر باحتمالية مواجهة مسلحة بين قطاع غزة وإسرائيل.

- تصاعد الخلاف الفتحاوي الداخلي بين الرئيس عباس واللجنة المركزية من جهة، وتيار المفصولين «التيار الإصلاحي في حركة فتح» بزعامة النائب محمد دحلان من الجهة الأخرى، وما يمثله كل طرف من علاقات إقليمية متداخلة.

عربياً:

- عقد القمة العربية والإسلامية في الرياض، وتأكيد الرئيس الأميركي دونالد ترامب على اعتبار حركة حماس «منظمة إرهابية».

- إعلان أربع دول عربية (السعودية، الإمارات، مصر، البحرين) مقاطعة دولة قطر، واتخاذها خطوات تصعيدية تمس العلاقات السياسية والاقتصادية.

ثمة دوافع ساهمت في دعوة مصر قادة «حماس» لزيارتها، كذلك الحال بالنسبة للحركة، فقد قامت بإرسال وفود رفيعة المستوى قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة كان أولها برئاسة السنوار، وعضوية، مروان عيسى، نائب قائد الجهاز العسكري، عضو المكتب السياسي للحركة، وآخرها برئاسة هنية ضمن وفد يجمع قيادات من الداخل والخارج.

دوافع مصر:

- تردي الحالة الأمنية في شمال سيناء الخاضعة لحالة الطوارئ منذ تموز 2013، ويتم تمديدها بقرار من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والحاجة المصرية لتعاون مشترك مع «حماس» لضبط الحدود مع قطاع غزة.

- الخشية المصرية من أن تشديد الخناق على قطاع غزة قد يعني هجرة عشرات المنحرفين فكرياً، مما يزيد الأعباء الأمنية في سيناء، ويساهم في توسع رقعة المواجهة مع «ولاية سيناء».

- قلق المصريين من فقدان التأثير في الملف الفلسطيني، باعتبارهم الجهة صاحبة الباع الطويل فيه، مع عدم رغبتهم في إقامة أي ممر مائي أو ميناء لقطاع غزة يشكل بديلاً عن معبر رفح.

- تشديد الخناق على السياسة الخارجية القطرية، لما تتمتع به «حماس» وقطر من علاقات متينة، والعمل على إيجاد بدائل عن الدور القطري في قطاع غزة.

- الضغط على الرئيس عباس بعد رفضه عقد المصالحة مع دحلان، وإصراره على عقد المؤتمر السابع لـ«فتح»، ورفضه مبادرة السيسي للمصالحة مع «حماس» خلال زيارته الأخيرة لمصر في شهر تموز الماضي.

دوافع حماس:

- قدرة مصر على العمل باعتبارها وسيطاً بين «حماس» والاحتلال، سواء على صعيد الهدوء في القطاع، أو ملف الأسرى.

- حاجة «حماس» الماسة لتخفيف الأزمة الإنسانية في القطاع، وتعزيز نقاط القوة في مواجهة خصمها السياسي في رام الله.

- سعي «حماس» لترتيب علاقاتها الخارجية، وأهمها الانفتاح على مصر، بالإضافة إلى تطويرها مع إيران بعد تولي قيادة جديدة مقاليد القرار في الحركة.

- رعاية مصر لملف المصالحة الفلسطينية، وقبولها باعتبارها راعياً من كافة الأطراف الفلسطينية، مما قد يشكل فرصة للفصائل الفلسطينية عبر توفر مناخ مناسب لترتيب البيت الفلسطيني.

خطوات بناء الثقة المتبادلة

تُرجمت الزيارات المتعددة لوفود من «حماس» إلى القاهرة بخطوات عملية على الأرض، عبر تعزيز القوى الأمنية من الإجراءات الأمنية على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر، وإقامة منطقة عازلة لتحدّ من تسلل العناصر المنحرفة فكرياً. وقد زار السنوار المنطقة الحدودية للتأكيد على جدية التوجهات الحمساوية تجاه مصر.

وأدانت «حماس»، في بيان رسمي، العمليات التفجيرية التي حصلت في سيناء في شهري تموز وأيلول، وسمحت للجالية المصرية في القطاع بإقامة بيت عزاء لقتلى الجيش المصري، أمّه وفد من «حماس» برئاسة هنية معزياً.

كما عملت «حماس» على تحسين صورة مصر في الإعلام عبر التوقف عن مهاجمة الجانب المصري، وتحدث قياداتها بصورة إيجابية تجاهها، وكان أبرزها حديث السنوار خلال لقاءاته مع الصف التنظيمي لحماس ومجموعة من الإعلاميين والكتّاب بأن حركته «أحدثت اختراقاً إستراتيجياً في العلاقة مع مصر»، وأن قنوات الاتصال دائمة معهم.

على الجانب المصري، سمحت القاهرة بإدخال كميات منتظمة من السولار إلى القطاع غزة، ولم يتوقف ذلك مع تعقيدات الأوضاع الأمنية في سيناء، واستهداف قوة من الجيش المصري في بداية تموز الماضي.

كما عملت على تخفيف أزمة معبر رفح بتسهيل سفر حجاج القطاع، بما فيهم قيادات من «حماس»، وسفر جزء من العالقين والمرضى، وانخفضت وتيرة هجوم الإعلام المصري على «حماس» بصورة واضحة بعد العمليات ضد الجيش المصري في سيناء، وهو ما لم يحدث في السابق.

وتوجت خطوات بناء الثقة باستقبال القاهرة المكتب التنفيذي للحركة برئاسة هنية لعقد اجتماعه الأول منذ تشكيله في أيار الماضي.

وعُقدت مجموعة من اللقاءات مع المخابرات المصرية عززت «حماس» خلالها الرعاية المصرية لملف المصالحة الفلسطينية الداخلية، بعد تراجع دورها خلال السنوات الثلاثة الماضية. وقد أصدرت الحركة فجر اليوم، 17 أيلول، بياناً أعلنت فيه حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، ودعوة حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً، والموافقة على إجراء الانتخابات العامة، واستعداد الحركة لتلبية الدعوة المصرية للحوار مع حركة فتح، حول آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار حوار تشارك فيه الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق 2011 كافة.

الفواعل الخارجية المؤثرة

ثمة أطراف عدة تؤثر في طبيعة العلاقة بين مصر و«حماس»، وربما التوقيت يفرض نفسه على الخارطة السياسية في المنطقة العربية، في ظل تعقد المشهد، وحدّة الاصطفافات بين الدول العربية، فمصر تقاطع قطر المستضيفة لعدد من قادة «حماس»، بينما العلاقات بينها وبين تركيا، الصديق الثاني لحماس، متوترة.

فقد جرى تصنيف «حماس» باعتبارها «حركة إرهابية» في العاصمة السعودية الرياض بحضور مصري، أما السلطة الفلسطينية فمستمرة في خطواتها التصعيدية تجاه قطاع غزة، وعلاقتها مع مصر تمر بحالة من الفتور، في الوقت الذي تفتح فيه كافة الأبواب لخصمه دحلان، كما تسعى الإمارات لمناكفة قطر على ساحة قطاع غزة عبر تقديم مشاريع إنسانية.

أما إسرائيل فهي تراقب ما يدور، وتسعى بأن تخفف الإجراءات المصرية من حدة الأزمة الإنسانية، مما يؤجل أي انفجار في وجهها قد ينطلق من قطاع غزة. أما الحسابات الفلسطينية الفلسطينية، والعلاقات العربية الداخلية، فربما تشكل لها فرصة لتعزيز تقاربها مع بعض الدول الخليجية.

أما أصدقاء «حماس» فتحفّظهم على العلاقة مع مصر نابع من توقيت التقارب، إلا أن هناك عاملاً آخر ربما يشكل الهاجس الأساسي، وهو تراجع العلاقات بين «حماس» وعباس، في المقابل عقد تفاهمات بين «حماس» وتيار دحلان، خصوصاً أن أبرز أصدقاء «حماس» تجمعهم علاقة قوية مع عباس، وفي ذات الوقت يبادلون دحلان العداء.

تعدُّد مواقف المفاعيل المؤثرة في المشهد الفلسطيني، يحمل تبايناً واضحاً في الأهداف والنظرة المستقبلية لطبيعة العلاقات.

إسرائيل: مع تدهور أزمة الكهرباء، بفعل امتناع السلطة عن دفع جزء من قيمتها، ومع انتقاد النخب الإسرائيلية اللاذع لحكومة نتنياهو بسبب قيامها بالضغط على قطاع غزة، أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن إسرائيل تتواصل مع جهات بعينها من أجل حل الأزمة، وسمى اثنتين: مصر والاتحاد الأوروبي.

بدا أن إسرائيل معنية بتخفيف الحصار، بدرجة محسوبة تمنع قطاع غزة من الانجرار للحرب، ولكن ليس عبرها، وإنما عبر البوابة المصرية، لعل هذا الموقف الإسرائيلي كان واحداً من أهم

أسباب تفاهمات القاهرة، بيد أن إسرائيل، حتى الآن، لم تقم بالتعليق بشكل رسمي على هذه التفاهمات.

ليست إسرائيل قلقة من تداعيات التفاهمات بسبب التحالف الإستراتيجي بينها وبين مصر السيسي، بيد أن بعض النخب أكدوا ضرورة التفاهم الدائم مع مصر بحيث لا تعود إلى فترة عمر سليمان الذي كان يغض الطرف عن السلاح غير النوعي.

السلطة الفلسطينية: تمثل التفاهمات المصرية مع «حماس» نقطة إزعاج للسلطة، فهي تضعف خطواتها تجاه قطاع غزة، وتمثل انتقاصاً من التمثيل الرسمي للسلطة، مما يجعل «حماس» تتشدد في أي حوارات تتعلق بالمصالحة الفلسطينية، وتفشل توجه الرئيس عباس في إضعافها.

كما أثرت التفاهمات على العوائد المادية للسلطة، تقدر بـ17 مليون دولار شهرياً، إضافة إلى أن تضعضع مكانتها في حالة خروج قطاع غزة من حساباتها سيضعف من موقفها السياسي والدولي، لذلك ستبذل كل جهد لإفشال التفاهمات دون الإضرار بمصالحها مع مصر.

قطر:لا تعارض قطر أي تقارب بين مصر و«حماس»، إلا أن التوقيت مثّل لقطر حالة من القلق، سيما بعد انتقال الثقل القيادي لحماس من قطر إلى قطاع غزة، وخروج عدد من القيادات المؤثرة في صنع القرار من قطر، مما يحد من تأثيرها في ملف المصالحة الفلسطينية، وإن لم يحقق نتائج إيجابية في الفترة السابقة.

كما أن قطر تتمتع بعلاقات جيدة من الرئيس عباس، وقد ساهمت في الوقوف إلى جانبه في وجه ضغوط الرباعية، ونجحت في إقناع «حماس» بالسماح لعناصر «فتح» الغزيين بالمشاركة في المؤتمر السابع لحركة في آب 2016، وحضور «حماس» للمؤتمر وإلقاء كلمة فيه.

ما تخشاه قطر هو أن تسعى القيادة الجديدة لحماس لعمل استدارة في علاقاتها، والتوسع في بناء علاقات مع دحلان حليف «الإمارات» خصمها الخليجي اللدود، لذلك أوفدت سفيرها محمد العمادي مرتين إلى قطاع غزة في شهري تموز وآب الماضيين، وربما سمع السفير ما يُطمئن عن متانة العلاقة مع قطر، إلا أنه لم يسمع ما يطمئنه عن مستقبل العلاقة مع الرئيس عباس.

تركيا: لا يختلف الموقف التركي في مضمونه عن الموقف القطري، إلا أن درجة ممانعتها في أقل، فكلتاهما تتمتع بعلاقات جيدة مع «حماس» وعباس، ولديهما موقف موحد من الإمارات ودحلان، إلا أنهما فشلتا في إقناع عباس بالتراجع عن خطواته ضد غزة، مما أضعف موقفهما

أمـام «حـماس»، التـي تحمـل قيادتهـا الجديـدة رؤيـة مختلفـة في فهـم العلاقـات الخارجيـة وبنـاء خارطـة الأصدقـاء.

دحـلان: يعتـبر تيـار دحـلان مـن أكـثر الأطـراف اسـتفادةً مـن تنامـي العلاقـات بـين «حـماس» ومـصر، التـي تشـكل مدخـلاً مهـماً لـه للعـودة بقـوة إلى المشـهد السـياسي الفلسـطيني، عـبر البوابـة المصريـة، التـي رعـت اللقـاءات التـي جمعتـه بالسـنوار.

صحيـح أن العلاقـة بـين «حـماس» ومـصر لا تمـر عـبر دحـلان، ولكـن تراجـع العلاقـة بـين «حـماس» وعبـاس، ورغبـة الأولى بتطويـر علاقاتهـا مـع دحـلان عـلى حسـاب عبـاس، يدفعـه للعمـل عـلى تعزيـز التفاهـمات المصريـة الحمسـاوية، وإزالـة أي مـن العقبـات التـي مـن الممكـن أن تعـتري أو تنشـب خـلال المرحلـة القادمـة.

مستقبل العلاقة

مـا زالـت التفاهـمات المصريـة الحمسـاوية تسـير في مسـارها، وإن كانـت تعيقهـا البيروقراطيـة الرسـمية. فالعلاقـة مـع «حـماس» منـذ تمـوز 2013 متذبذبـة، وكان لمـصر مجموعـة مـن المصالـح التـي لم تتحقـق في السـابق، واليـوم تحقـق جـزءاً مهـماً منهـا، أهمهـا البعـد الأمنـي في شـمال سـيناء، وضبـط الحـدود مـع قطـاع غـزة.

لا يمكـن أن تصـل العلاقـة بـين «حـماس» ومـصر إلى التفاهـم الاسـتراتيجي، وسـتبقى العلاقـة في الإطـار التكتيـكي، لمـا يحملـه كل منهـما مـن تبايـن واضـح في العلاقـة مـع إسرائيـل، وعمليـة التسـوية السياسـية الفلسـطينية، والتطبيـع مـع الاحتـلال، والموقـف مـن اصطفافـات الإقليـم.

لـن تؤثـر المفاعيـل الخارجيـة في خفـض أو رفـع مسـتوى العلاقـات، طالمـا بقيـت المصالـح الحمسـاوية المصريـة هـي المحـدد الأسـاسي في التفاهـمات بينهـما. وستسـعى مـصر لتخفيـف الحصـار عـلى قطـاع غـزة، والسـماح بإدخـال بعـض البضائـع والمحروقـات، ولعمـل شـبه منتظـم لمعـبر رفـح، دون فتحـه بصـورة كاملـة، لمـا تشـكله هـذه الخطـوات مـن اسـتقرار أمنـي في سـيناء.

كـما يُتوقـع أن تعمـل عـلى إعـادة تفعيـل ملـف المصالحـة الفلسـطينية الشـاملة، أي دحـلان وعبـاس، و«حـماس» وفتـح، مـما سـيعزز التفاهـمات مـع «حـماس» التـي لـن تعـارض الجهـد المـصري، كذلـك سـتعمل عـلى تعزيـز الثقـة في الملـف الأمنـي في سـيناء مـما ينبـئ بعلاقـات أفضـل خـلال المرحلـة القادمـة.

الخلاصة

نجحت «حماس» والقاهرة في تذليل العقبات وإزالة أجواء التوتر، واستعادة مصر زمام المبادرة في ملف المصالحة الفلسطينية، وستمضي مصر في خطواتها تجاه قطاع غزة وسترحب بأي لقاءات فلسطينية - فلسطينية على أرضها، وستتعزز العلاقات بينهما خلال المرحلة المقبلة. ومن المرجح أن نجد قيادات وازنة من «حماس» تقيم في القاهرة لتمتين العلاقة. كما ستشهد العلاقات بين «حماس» ودحلان مزيداً من الخطوات تجاه تطوير العلاقات والتفاهمات بينهما.

تقدير موقف

تعثر حل الدولتين وخيار اللاحل

إعداد

خضر الريس ، ياسر الحطاب

بالتوازي مع الرفض العلني المتكرر للساسة الإسرائيليين لحل الدولتين، انضمت روسيا للولايات المتحدة الأميركية في القبول بفكرة أنّ حل القضية الفلسطينية لا يشترط أن يكون على أساس حل الدولتين. ومع غياب أي معنى عملي لفكرة الدولة الواحدة، فإنّ تراجع قوى عالمية عن تأييد حل الدولتين، يعيد مسيرة التسوية السلمية للخلف خطوات عديدة. فبعد أن كان التفاوض والجدل كيف ومتى يطبق حل الدولتين، أصبح مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية ذاته موضع شك.

بتاريخ 15/2/2017، صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال استضافته رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، قائلاً: «أنا منفتح على حل الدولتين، وعلى حل الدولة الواحدة، وما يتفق عليه الطرفان هو المقبول لدي»[1].

ويمثل هذا التصريح تراجعاً أميركياً عن النظر لحل الدولتين كإطار مهيمن لحل القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيسين السابقين جورج بوش وباراك أوباما، وهو ما يثير التساؤل حول دلالة مفهوم الدولة الواحدة الذي قصده ترامب، إضافة لماهية الحل الذي تراه الإدارة الأميركية الحالية لهذه القضية من حيث الشكل والمضمون، لا سيما أن هناك توافقاً كبيراً بين القيادة الإسرائيلية الحالية التي ترفض قولاً وفعلاً قيام دولة فلسطينية على حدود 67، وبين إدارة ترامب، وهذا ما عبر عنه نتنياهو بقوله: «علاقتنا بالولايات المتحدة أقوى من أي وقت مضى»[2].

وعززت هيثر ناروت، الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية، دلالات تصريح ترامب المذكور أعلاه كشكل تعامل جديد للإدارة الأميركية مع القضية الفلسطينية، عبر تصريح لها بتاريخ 24/8/2017، إذ تنصلت فيه من التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين عندما أشارت إلى أن الإدارة الأميركية «لن تحدد مسبقاً مخرجات أي مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما المهم أن تكون النتيجة قابلة للتطبيق عند الطرفين»[3].

وفي ذات سياق التشكيك الأميركي الحالي بحل الدولتين، كشف موقع ويرد (wired) الأميركي

1 Luke Baker, With one state reference trump stumble into a middle east minefield, www.reuters.com, 16/2/2017. http://www.reuters.com/article/us-usa-trump-israel-palestinians-analysi/with-one-state-reference-trump-stumbles-into-a-middle-east-minefield-idUSKBN15V2GE

2 עמית ולדמן , נתניהו: "מגעים חסרי תקדים עם מדינות ערב, http:// ,www.mako.co.il/, 6/9/2017 http://www.mako.co.il/news-military/israel-q3_2017/Article-75452ee9f465e51004.htm

3 oren liberman, Kushner chases trumps ultimate deal in middle east, www.cnn.com , 24/8/2017. http://edition.cnn.com/2017/08/24/politics/kushner-netanyahu-abbas/index.html

الشهير بتاريخ 1/8/2017 تسريباً صوتياً لجيراد كوشنير، مستشار ترامب، قال فيه أمام جمع من المتدربين في الكونجرس: «نحن نحاول أن نعمل مع الأطراف بشكل هادئ للغاية؛ لنرى إذا ما كان هناك حل، وربما قد لا يكون هناك حل»[1].

ووجدت التصريحات الأميركية المتلاحقة صدى روسيّاً، ظهر عبر تصريح وزير الخارجية سيرجي لافروف، في تصريح نقلته وكالة «تاس» الروسية بتاريخ 11/8/2017 قال فيه: «إن حل الدولتين حالياً محل تساؤل، وقد تكون هناك سيناريوهات أخرى للحل إذا توافق عليها الطرفان»[2].

في حين اكتفت فدريكا موغيرني، مفوضة الاتحاد الأوروبي، بتكرار الموقف الأوروبي المعتاد من حل الدولتين، إذ قالت في تصريح لها بتاريخ 28/7/2017: «يعمل الاتحاد مع كافة الأطراف للوصول إلى حل الدولتين»[3]. غير أنها لم توضح أي آليات عملية يمكن لها أن تقود لهذا الحل، باستثناء تشديدها على «أهمية المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ومسؤولية المجتمع الدولي لإيجاد إطار ومساحة كافية للأطراف حتى يجدوا الطريقة التي تناسبهم للوصول إلى حل الدولتين»[4].

ويذكر أن الطرفين الفلسطيني، ممثلاً بقيادة منظمة التحرير، والإسرائيلي، متمثلاً بالحكومات المتعاقبة، فشلا في التوصل إلى تطبيق حل الدولتين على الأرض منذ بدء التفاوض عليه بعد توقيعهما على اتفاق «إعلان المبادئ» في العام 1993، وذلك على الرغم من العديد من الجولات التفاوضية والمؤتمرات التي خاضها الطرفان، إلى جانب المبادرات التي عرضت عليهما، إذ اصطدمت المفاوضات دائماً بحقيقة أن الحد الأدنى المقبول على قيادة منظمة التحرير للوصول إلى تسوية هو أعلى بكثير من الحد الأقصى الذي يوجد لدى إسرائيل استعداد لتقديمه.

على المستوى الرسمي الفلسطيني، تسود حالة من الغضب والاستياء جراء تملّص الإدارة الأميركية من حل الدولتين، حتى على المستوى اللفظي المحض الذي كان هو محصلة كل ما قدمته الإدارات السابقة إزاءه، وبرز ذلك من خلال ما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بتاريخ 25/8/2017 عن مزاعم حول قول رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود

1 www.wired.com ,Kushner on Middle East peace ,Ashley Feinberg, 1/8/2017 / https://www.wired.com/story/jared-kushner-middle-east

2 dvoriki village, Top diplomat says unsettled Palestinian crisis enables terrorists to recruit supporters, www.tass.com ,11/8/2017. http://tass.com/politics/960079

3 موغريني: الاتحاد الأوروبي يعمل مع كافة الأطراف للوصول إلى حل الدولتين، 2017/2/12. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9nso1ha733883413758a9nso1h

4 موغريني، مصدر سابق.

عباس إنه التقى مبعوثي الإدارة الأميركية 20 مرة، لكنهم لم ينجحوا في تقديم تعهدات تتعلق بالتزام نتنياهو بحل الدولتين[1]، وهو ما تقاطع مع تصريحات أشرف الخطيب، الناطق باسم دائرة المفاوضات التابعة للمنظمة التي أوردتها ذات الصحيفة، إذ قال: «لا يوجد أي التزام من قبل الجانب الأميركي بحل الدولتين»[2].

كما يثير مصطلح الدولة الواحدة الذي ورد في تصريح ترامب سابق الذكر توجساً عميقا لدى المستوى الرسمي الفلسطيني، إذ إنه يعني في نظره تكريس نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في القدس والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وهو ما دفع صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، للرد على كلام ترامب بالقول: "هناك محاولات واضحة من الحكومة الإسرائيلية لدفن حل الدولتين، والبديل الوحيد لحلّ الدولتين هو دولة ديمقراطية واحدة، ولكن إسرائيل تسعى لدولة بنظامين، وهو ما يعني نظام الأبارتهايد»[3].

إضافة إلى ما سبق، يبدو أن المخاوف الفلسطينية الحالية من تغير موقف الولايات المتحدة من حل الدولتين لها ما يبررها، لا سيما في ظل الحديث عن مقاربة أميركية جديدة للقضية الفلسطينية، فقد وصف ديفيد فريدمان، السفير الأميركي في إسرائيل والمعروف بولائه الكبير لها وللاستيطان خلال مقابلة له مع صحيفة «جيروساليم بوست» العبرية بتاريخ 1/9/2017 الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية «بالاحتلال المزعوم»[4]. كما أن منظمة «الجي ستريت» اليهودية الأميركية وصفت في بيان له تصريح ترامب سابق الذكر عن حل الدولة الواحدة بأنه «خطير وفاقد للمعنى»، مضيفة: «كنا نعرف منذ بعض الوقت أن نتنياهو غير معني جدياً في السعي وراء حل الدولتين، ولكن من المزعج للغاية سماع أن الرئيس الأميركي يفشل في الاعتراف أنّه فقط مع الاستقلال الفلسطيني، يمكن لإسرائيل البقاء يهودية وديمقراطية»[5].

ويعتبر حل الدولة الواحدة في فلسطين بصيغه المختلفة حلاً قديماً جديداً، إذ طُرح في البداية

1 lovday morris, U.S calls Kushner's Mideast talks ,productive, doesn't commit to tow state solution, www.washingtonpost.com , 25/8/2017, https://www.washingtonpost.com/world/us-says-mideast-talks-productive-as-kushner-departs-but-dont-commit-to-2-state-solution/2017/08/25/f8789538-8967-11e7-a94f-3139abce39f5_story.html?utm_term=.bdd62f6d792c

2 morris lovday، مصدر سابق.

3 عريقات: حل الدولتين هو خيارنا، سبوتيك عربي، 2017/2/15. https://sptnkne.ws/d7SX

4 YAAKOV KATZ, HERB KEINON, AMB. FRIEDMAN TALKS TO JPOST ABOUT PEACE, SYRIA AND WORKING FOR ,TRUMP http://www.jpost.com, ,1/9/2017 http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/David-Friedman-tackles-everything-from-past-to-US-plans-for-peace-503940

5 DANIELLE ZIRI, J STREET TO TRUMP: ONE STATE IS THE PROBLEM, NOT A SOLUTION, http://www.jpost.com, 16/2/2017, http://www.jpost.com/Israel-News/J-Street-to-Trump-one-state-is-the-problem-not-a-solution-481658

عـبر الحـزب الشـيوعي الفلسـطيني في العـام 1944، كـما تبنتـه قـوى اليسـار الفلسـطيني مثـل الجبهتـين الشـعبية والديمقراطيـة إضافـة إلى حركـة فتـح، قبـل تبنـي البرنامـج المرحـلي في العـام 1974، الـذي أدى إمـا لجعـل حـل دولـة فلسـطين العلمانيـة الديمقراطيـة لـكل سـكانها أو قومياتهـا حـلاً إسـتراتيجيا بعيـد المـدى، أو أدى عملياً للنظـر فيـه مـن قبـل جـزء مـن النخبـة السياسـية الفلسـطينية كحـل غـير قابـل للتطبيـق عـلى الأرض.

أمـا عـلى صعيـد الحكومـة الإسرائيليـة، ورغـم تصريحـات نتنياهـو الضبابيـة المتكـررة عـن أن هـدف بـلاده هـو «التوصـل إلى سـلام وازدهـار وأمـن لشـعوب المنطقـة»[1]، إلا أنـه تنصـل بشـكل يتـوازى تقريبـاً مـع تنصـل إدارة ترامـب، مـن قبولـه الشـكلي لقيـام دولـة فلسـطينية منزوعـة السـلاح، الـذي أعلنـه في مؤتمـر «بـار إيـلان» في العـام 2009، إذ صرح مؤخـراً بتاريـخ 9/8/2017 أمـام حشـد مـن أنصـاره وأعضـاء حـزب الليكـود الذيـن حـضروا لدعمـه في وجـه احتـمالات فتـح ملـف قضـائي ضـده بشـبهة الفسـاد قائـلاً: «سـمعت أمـس أن هنـاك مسـؤولين فلسـطينيين يتمنـون سـقوط نتنياهـو بسـبب التحقيـق، وهـذا واضـح، فهـم أيضـاً يريـدون مـن إسرائيـل أن تنسـحب إلى حـدود 67 وتقيـم دولـة فلسـطينية عـلى تخـوم كفـار سـابا. أصدقـائي أيضـاً سـيصابون بخيبـة الأمـل، لأن هـذا لـن يحـدث»[2].

واسـتبق نتنياهـو إعلانـه السـابق مـن خـلال تنفيـذ خطـوات عـلى الأرض تـؤدي في محصلتهـا إلى إجهـاض قيـام أي دولـة فلسـطينية عـلى حـدود 67 مسـتقبلاً، حيـث أوردت صحيفـة «هآرتـس» العبريـة خـبراً بتاريـخ 3/7/2017 ينـص عـلى «إلغـاء حكومـة نتنياهـو لقـرار تجميـد الاسـتيطان شرق القـدس وإقـرار بنـاء 1800 وحـدة اسـتيطانية حولهـا في مسـتعمرات جيلـو وبسـجات زئيـف»[3]، كـما أنـه أعلـن بتاريـخ 28/8/2017 مـن قلـب مسـتوطنة «بـركان» شـمال الضفـة الغربيـة المحتلـة خـلال مشـاركته في الاحتفـال الذكـرى الخمسـين لبدايـة الاسـتيطان في الضفـة «أنـه لـن تكـون هنـاك أي إزالـة لأي مسـتوطنة بعـد الآن»[4].

تقـوم فرضيـة نتنياهـو الأساسـية عـلى أنـه لا يوجـد شيء يجـبر إسرائيـل في هـذه الأثنـاء عـلى

1 טל שלו, נתניהו לשליחו של טראמפ: הדרכים לשלום - בהישג ידינו, https://news.walla.co.il, 24/8/2017, https://news.walla.co.il/item/3091668

2 خطاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ألقاه أمام حشد من أنصاره، 2017/8/9. https://www.youtube.com/watch?v=B5a2E42ZCnE

3 ניר חסון, אחרי הקפאה ארוכה, המדינה שבה לקדם בנייה במזרח ירושלים, https://www.haaretz.co.il, 3/7/2017, https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.4217148

4 אלישע בן קימון, נתניהו באירוע לציון יובל להתיישבות בשומרון: "לא תהיה עוד עקירת יישובים בארץ ישראל, http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5008878,00.html , 28/8/2017, WWW.YNET.CO.IL

الانسحاب من الحدود التي احتلتها في العام 1967، والتي يعتبرها «جزءاً من الوطن»[1]، وهو ما أوضحه خلال تصريح له بتاريخ 6/9/2017، حيث قال: «لقد كانت الفرضية الأساسية أن الاتفاق مع الفلسطينيين سيفتح لنا العالم، لكن ها هو العالم يفتح من دون ذلك على أهميته». كما زعم «أن التعاون مع الدول العربية أكبر من أي فترة أخرى في مسيرة دولة إسرائيل». مضيفاً: «للأسف، الفلسطينيون حتى الآن لم يغيروا شروطهم غير المقبولة على جزء ضخم من الجمهور الإسرائيلي للوصول إلى تسوية، ورغم ذلك علاقتنا مع العرب في تحسن»[2].

يحظى موقف نتنياهو برفض حل الدولتين بدعم من شركائه الائتلافيين في الحُكومَة أَمثال نِفتالي بنت، وإيليت شاكيد، الوزيرين عن حزب البيت اليهودي، حيث صرح الأول بتاريخ 13/2/2017: «كل من يريد دولة عليه الذهاب إلى غزة أو الأردن»[3].

في حين اقترحت شاكيد في تصريح لها بتاريخ 15/5/2017 إعطاء الفلسطينيين «سلام اقتصادي مع منشطات ستروید»[4]. مضيفة: «هناك فرصة مع انتخاب رئيس كترامب، المستعد لعمل خطوات شجاعة، والتفكير خارج الصندوق، لطرح اتفاق اقتصادي كبير مع الدول العربية المعتدلة، وأيضاً مع الفلسطينيين»[5].

وفي تصريح آخر لها بتاريخ 16/2/2017 دعت إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل إذ قالت: «أنا أعتقد أن ضم كل الضفة الغربية أمر غير صحيح، لكننا بالتأكيد نستطيع ضم مناطق (ج) ... أما مناطق (أ) و(ب) فيجب أن تكونا جزءاً من كونفدرالية إقليمية»[6].

إن التزامن الحالي بين تراجع إدارة ترامب الواضح عن حل الدولتين كمرجعية لعملية التسوية من جهة، وعدم اعتراضها على التقدم الإسرائيلي في مشاريع الاستيطان، وإعلان نتنياهو رفض قيام دولة فلسطينية بشكل قاطع من جهة أخرى، يظهر أن ترامب يعني بمصطلح حل الدولة الواحدة الذي أشار إليه دولة بقاء دولة إسرائيل وحدها، أي بمعنى أن الإدارة الأميركية الحالية

1 خطاب نتنياهو، مصدر سابق.

2 עמית ולדמן , مصدر سابق.

3 נטעאל בנדל, נפתלי בנט: הפלסטינים רוצים מדינה? שילכו לעזה, http://www.nrg.co.il, 13/2/2017, http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/863/663.html

4 מורן אזולאי ואלכסנדרה לוקש, שקד לקראת ביקור טראמפ: "להעביר מסר שאין סיכוי למדינה פלסטינית", http://www.ynet.co.il ,15/5/2017, http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4962255,00.html

5 מורן אזולאי ואלכסנדרה לוקש, مصدر سبق ذكره

6 שקד: סיפוח כל איו"ש יוביל לקץ המדינה, https://www.inn.co.il, 16/2/2017, https://www.inn.co.il/News/News.aspx/340276

لا تـرى مشـكلة في بقـاء الوضـع عـلى الأرض كـما هـو عليـه الآن، وهـو مـا يعمـل عليـه نتنياهـو وحكومتـه، خاصـة أن ترامـب قـال في ذات التصريـح أنّ أي حـل شرطـه الاتفـاق بـين الطرفـين، ومـن مجمـل تصريحـات نتنياهـو وحكومتـه المذكـورة أعـلاه يظهـر اسـتحالة تحقيـق هـذا الـشرط.

وبذلـك، تكـون إدارة ترامـب تبنـت خيـار اللاحـل مـن خـلال تركهـا المجـال مفتوحـاً بشـكل كامـل أمـام حكومـة نتنياهـو للاسـتمرار في تطبيـق هـذا الخيـار عـلى الأرض، الـذي يعنـي إبقـاء الواقـع الاسـتعماري عـلى الأرض كـما هـو، وكسـب الوقـت والمماطلـة بهـدف زيـادة الاسـتيطان في أراضي الضفـة الغربيـة ومدينـة القـدس المحتلـة، وبالتـالي إخضـاع الفلسـطينيين لنظـام (أبارتهايـد) فعـلي عـلى الأرض، كـما جـاء في تقريـر لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسـيا (الأسـكوا) الصـادر بتاريـخ 15/3/2017.

لقـد كان الموقـف عنـد وصـول إدارة ترامـب للبيـت الأبيـض أنّ هنـاك حـلاً شـبه متفـق عليـه عالميـاً، وكان التنكـر، إسرائيليـاً، لفكـرة الدولـة الفلسـطينية يـؤدي إلى اسـتنكار عالمـي، وكان الجـدل هـو كيـف يمكـن الوصـول إلى إنهـاء الاحتـلال وإقامـة الدولـة الفلسـطينية، أمّـا مـا حـدث في الأشـهر الفائتـة، فهـو خطـوات للخلـف، لدرجـة أن مبـدأ حـل الدولتـين بـات مشـكوكاً فيـه.

تقدير موقف

سيناريوهات تطبيق خطة الفراغ الأمني والسياسي في قطاع غزة

إعداد

هناء عدلي صلاح، يوسف خالد سالم

مقدمة

أعلنت كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يوم 10 آب الماضي عن «احتمالية تنفيذ خطة لإحداث فراغ أمني وسياسي في قطاع غزة»، وذلك بحثاً عن إمكانية الخروج من حالة الجمود السياسي والميداني وتدهور الوضع الإنساني، لا سيما بعد الإجراءات المتخذة من قبل الرئيس محمود عباس ضد قطاع غزة، التي زادت الأعباء الملقاة على الحركة. وقبل هذه المبادرة، كانت السيناريوهات، بالدرجة الأولى، الوصول إلى مصالحة وطنية بدعم إقليمي، أو بقاء حالة الأمر الواقع من انقسام ومعاناة. ولكن تطرح هذه المبادرة خيار ترك الأمور إلى حدوث فراغ أمني يؤدي إلى حرب محتملة، أو صدامات متكررة.

كان هناك تضارب بشأن وجود الخطة فعليّاً. فعلى سبيل المثال، نفى صلاح البردويل، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، في حوار مع صحيفة «القدس العربي»، وجود الخطة، وبيّن أن الإعلان عن الخطة، قد يكون انعكاساً لحالة الغضب التي تمر بها الحركة ضد إجراءات الرئيس محمود عبّاس، إذ قال: «لا علم ولا اطلاع لنا كقيادة سياسية على هذه الأفكار، التي هي غير واقعية ومفبركة». وأضاف: «هذه أفكار مستوحاة ربما من حالة الضيق التي يعيشها الشعب الفلسطيني في غزة، ولا توافق «حماس» على مثل هذه الأفكار، وقد تكون صادرة عن شباب ضاقت بهم الأحوال بسبب الأوضاع المريرة التي يعيشها القطاع»[1]. في حين أكد خليل الحية، عضو المكتب السياسي للحركة، المعلومات التي تحدثت عن تقديم كتائب القسام الخطة.

وتتضمن الخطّة المقترحة أربعة بنود، للتعامل مع الأوضاع اللاإنسانية في قطاع غزة، وجاء في مطلع الخطة التي نشرتها وكالة أنباء الأناضول يوم 10 آب الماضي، وفقاً لمصدر مطلع في قيادة حماس رفض الكشف عن اسمه، أنّها تتضمن إحداث حالة فراغ سياسي وأمني بغزة[2].

في الواقع، إنّ حالة الفراغ المشار إليها هي تلميح إلى حالة تزيد فيها احتمالات حدوث مواجهة عسكرية مع إسرائيل، من خلال استنكاف كتائب القسّام عن حفظ أمن الحدود، مما يسمح بزيادة نسبة حدوث احتكاك بين الفصائل العسكرية أو جماعات إسلامية متطرفة في قطاع غزة وإسرائيل، سواء من خلال إطلاق التنظيمات صواريخ ضد سكان المستوطنات الجنوبية، أو دخول «حماس» في مواجهات محدودة، من خلال أعمال تقوم بها عبر حدود قطاع غزة مع اتهام الطرف الإسرائيلي بما اتفق عليه في صيف 2014 بعد تفاهمات القاهرة، التي أفضت إلى

1 البردويل: لا خطة لدى القسام لتخلي «حماس» عن غزة، صحيفة القدس العربي، 2017/8/11.
http://www.alquds.co.uk/?p=769545

2 «القسّام» يقترح على «قيادة حماس» إحداث «فراغ سياسي وأمني» في غزة، وكالة الأناضول، 2017/8/10. https://goo.gl/jktQkT

وقف المواجهة مقابل رفع تدريجي للحصار عن القطاع.

أما فيما يتعلق بالبنود التي تتناول الوضع الميداني الأمني، فقد أوردت الخطة تكليف الشرطة المدنية بدورها في تقديم الخدمات المنوطة بها، وتقوم بعض المؤسسات المحلية بتسيير الشؤون الخدمية للمواطنين، إذ تتولى «كتائب القسّام»، والأجنحة العسكرية التابعة للفصائل الفلسطينية، ملف السيطرة الميدانية الأمنية، إضافة إلى أن الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية التي تديرها «حماس» ستكلّف بمتابعة الأمور الميدانية المدنية فقط.

وبالتالي، فإنّ حركة حماس بجناحها المسلح لن ترفع قبضتها الأمنية عن القطاع، ولن تجعل من الشارع مسرحاً للفوضى والفلتان الأمني، وليس المقصود بإحداث فراغ أمني على مستوى الشارع الداخلي، بل إرسال رسالة إلى إسرائيل، بالدرجة الأولى، ودول أخرى كالجارة مصر، بأن «حماس» ليست مسؤولة عما قد يحدث جراء اختناق قطاع غزة ووصوله إلى مرحلة قد يصعب معها العودة إلى معادلة «هدوء مقابل هدوء».

وأمّا الإشارة إلى إشراك باقي الفصائل بالسيطرة الأمنية الميدانية فهدفه زيادة حالة الانضباط من جهة، وحتى لا تتحمل «حماس» وحيدةً مسؤولية أي أحداث مستقبلية تقع نتيجة الوضع الجديد الذي تفترضه تلك المبادرة، بما في ذلك حرب إسرائيلية جديدة.

يطرح الإعلان عن هذه الخطة مجموعة تساؤلات: هل هي ورقة ضغط فقط، أم قد تقرر أو تضطر الحركة إلى تطبيقها فعلاً؟ وهل تساعد فعلاً على دفع أطراف إقليمية ودولية لتغيير وضع غزة، بغض النظر عن المصالحة؟ وهل الفراغ الأمني هو حل سياسي لأزمة قطاع غزة، أم لحركة حماس فقط؟ هل هي مؤشر على عدوان قادم على قطاع غزة إن تم تطبيقها؟

في المقابل، يبرز سؤال في اتجاه مختلف: هو هل يمكن أن ترضخ «حماس» وتسلم السلطة لحكومة الوفاق في رام الله؟ أو هل يمكن أن تحدث مصالحة؟

أزمات قطاع غزة وانعكاسها على حركة حماس

أصبحت المسؤولية التي تقع على «حماس» منذ توليها الحكم، في العام 2007، عقب أحداث الانقسام الدامية، تؤرق الحركة؛ لتفاقم الحاجات المالية والمادية للقطاع، التي اشتدت عقب الحروب الإسرائيلية، لكنها وصلت إلى الذروة مع تزايد الإجراءات السياسية والاقتصادية التي يتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس تباعاً، إزاء القطاع، بهدف الضغط على «حماس».

لقد شكلت «حماس» في آذار الماضي لجنة لإدارة الشؤون الحكومية في قطاع غزة عرفت باسم «اللجنة الإدارية»، وهو ما قوبل باستنكار الرئيس والحكومة الفلسطينية، وقد تحدثت «حماس» في معرض تبرير تشكيل تلك اللجنة «بتخلي حكومة الوحدة الوطنية عن القيام بمسؤولياتها تجاه القطاع.

ورداً على تلك الخطوة، قام الرئيس عباس، في 8 نيسان الماضي، بإجراءات جديدة أدت إلى تدهور الأوضاع في القطاع، بعد أن سبق وهدد باتخاذ «خطوات غير مسبوقة» إن لم تستجب «حماس» لمطالبه المتمثلة بحل اللجنة الإدارية التي شكلتها في غزة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمّل مسؤولياتها كاملة، والاستعداد للذهاب إلى الانتخابات العامة.

وقال الرئيس في تصريحات إعلامية في آب الماضي «للأسف، لم تتجاوب «حماس، مع النداء الذي أطلقناه لتحقيق الوحدة الوطنية خلال أحداث الأقصى، واستمرت بإجراءاتها التي بدأتها بتشكيل اللجنة الإدارية، التي هي عبارة عن حكومة، وذهبت بها إلى المجلس التشريعي من أجل تشريعها»[1].

وطالت بعض تلك العقوبات قطاعي الصحة والتعليم، واستنكرت مراكز حقوقية تلك القرارات، **فقد حذر** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في إحدى تقاريره، من أن إقصاء آلاف الموظفين العموميين، من بينهم آلاف العاملين في وزارتي الصحة والتعليم، دون الاستناد إلى أية مسوغات قانونية ينذر بانهيار القطاعين، ويهدد بتوقف تقديم الخدمات التعليمية والصحية لنحو 2 مليون فلسطيني هم سكان قطاع غزة[2].

السيناريوهات المتوقعة أمام قطاع غزة في المرحلة المقبلة

السيناريو الأول: ورقة ضغط

على الرغم مما أثارته من ضجة في أوساط السياسيين والكتاب والمحليين، وحتى المواطنين العاديين، وفتحت الباب واسعاً أمام التكهنات، إلا أن اقتراحات القسام قد حملت شيئاً من الغموض والإبهام، مما يشير إلى احتمال أن تكون الخطة فقاعة إعلامية، تهدف من خلالها الحركة إلى التأثير على الرأيين الإقليمي والدولي، وتحميلهما خطورة التدهور الذي تؤول إليه

1 الرئيس عباس: سنصعد إجراءاتنا إذا لم تقم «حماس» بحل اللجنة الإدارية، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/15. https://gl.goo/gxpw2

2 مركز حقوقي: إجراءات عباس تنذر بانهيار الصحة والتعليم بقطاع غزة، وكالة صفا الإخبارية، 2017/8/6. https://gl.goo/9J9fe

الأوضاع في القطاع، دون أن تتأذى الحركة التي تعجز عن تطوير الأوضاع الاقتصادية هناك.

وإذا ما تمت مقارنة حالة الفراغ السياسي والأمني المقترحة وحالة القطاع اليوم، سنجد أن الخيط الوحيد الفارق، هو أن هناك مؤسسات حكومية ما زالت تقع ضمن مسؤوليات الحكومة في رام الله، وأن هناك قاعدة شعبية ومؤسسات دولية تعمل على إنقاذ الأوضاع الإنسانية السيئة الناتجة عن الحصار والحروب المتتالية.

بيد أن السيطرة الأمنية على الحدود تتم بتوجيه مباشر من القسام، والسيطرة الأمنية بيد وزارة الداخلية التابعة للحركة في غزة، وما حل اللجنة الإدارية ما هو إلا أمر شكلي. فالحركة ترفض التخلي عن إدارة القطاع للمخاطر الجمة التي ستؤثر عليها، فهي تحاول الحفاظ على إنجازها الحركي، بإرساء قواعد أمنية جديدة منذ توليها حكم غزة بعد أحداث صيف 2007.

وترسي «حماس» هذه القواعد من خلال فرض القبضة الأمنية على القطاع، ونزع السلاح من أيدي العائلات التي كانت تشكل في وقت معين جزءاً من أزمة الفوضى الأمنية خلال فترة الاقتتال الداخلي، بالإضافة إلى تحجيم دور وفاعلية الجماعات المتطرفة بعد قيام «حماس» بقتل عبد اللطيف موسى الذي أعلن غزة «إمارة إسلامية» خلال خطبة الجمعة بتاريخ 15/8/2009، فما كان من «حماس» بالعقلية الأمنية الجديدة إلا أن قامت بهدم المسجد الذي أعلن منه الطبيب موسى إمارته فوق رأسه ورأس مرافقيه، حيث قتلوا جميعاً. ومن هنا، فإن الحركة ومع تهديدها بخلق حالة من الفراغ الأمني والسياسي لن تفتح المجال أمام قوى جديدة للظهور في قطاع غزة.

في ذات الوقت الذي تهدد فيه الحركة بخطة يبدو في ظاهرها صعوبة تطبيقها، فإنها تسير بخطى ثابتة في التفاهمات مع مصر، حيث يظهر أن الحركة ومن خلال تلك المشاورات والتفاهمات تناور للحصول على تسهيلات، وتحسن من الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، مع الحفاظ على بقاء حكمها فيه.

ويظهر ذلك في تصريحات البردويل لفضائيّة الأقصى في 22 آب/أغسطس حول إقرار 17 مشروعاً مع القيادة المصريّة لإغاثة قطاع غزّة بكلفة 15 مليون دولار شهريّاً مقدّمة من الإمارات عبر القاهرة. والتوافق مع مصر كي يكون لها دور أساسيّ في تسهيل دخول الحاجات إلى قطاع غزّة، كما حدث في إدخال السولار أخيراً»، في إشارة لسماح مصر بدخول شاحنات محملة بالسولار لتشغيل محطة الكهرباء في 21 حزيران الماضي.

ويتبين من ذلك أن «حماس» ما زالت متمسكة بأملها في إنقاذ القطاع وإدارته، عبر الحصول على تمويل من تحالفات إقليمية، خصوصاً بعد تصريح محمد العمادي، السفير القطري في الأراضي الفلسطينية، بأن الأحوال ستزيد سوءاً في القطاع خلال الفترة المقبلة، ورغم الوعد القطري باستمرار الدعم للقطاع، إلا أن آثار القرار الخليجي بحظر العلاقات التجارية والسياسية مع قطر سيكون له تأثيراته على «حماس» في غزة بشكل تدريجي. وهذا ما يزيد الضغط على الحركة ويدفعها نحو تسريع جهودها في إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتقديم بعض التنازلات السياسية.

من هنا، تشير كل المؤشرات إلى أن المبادرة ستؤدي دور ورقة الضغط فقط لتعزيز سيطرة «حماس»، وعدم اشتراط تراجعها.

لم يجر الإشارة، علناً على الأقل، إلى المبادرة في محادثات «حماس» التي بدأت في مصر، بعد نحو شهر من إعلانها، وهذا لا يعني أنّ سيناريو الفراغ الأمني لم يؤثر فعلاً في المباحثات هناك.

السيناريو الثاني: تطبيق الفراغ الأمني والسياسي في قطاع غزة

من ناحية أخرى، تظهر بعض المؤشرات التي تبين أن لدى «حماس» النية في تنفيذ الفراغ الأمني في تصريحات قيادات أخرى للحركة، إذ أكد الحية لصحيفة الرسالة بتاريخ 15/8/2017 المعلومات التي تحدثت عن تقديم كتائب القسام خطة تؤدي إلى إحداث حالة من الفراغ الأمني والسياسي بقطاع غزة، وقال «بأنها مطروحة على طاولة البحث، وستتخذ الحركة فيها قراراً بعد أن تدرسه»[1].

وأضاف: «حماس تقوم على أساس التخصصات، وقيادتها قائمة على العمل السياسي والعسكري، وقيادة القسام رغم انشغالها بعيداً عن الحياة السياسية، إلا أنها رأت بأن الوضع الذي يمر به القطاع يؤثر على المقاومة، لا سيما في ظل تقلب الظروف، مما جعلهم يفكرون في هذا المقترح، الذي كان من بين الحلول لتتخلى «حماس» عن كل ذلك، وترك المجال أمام المجتمع الدولي والقوى لتتحمل مسؤولياتها تجاه القطاع»[2].

وهذا ما أكده مصطفى الصواف، الكاتب المقرب من الحركة، في **مقالة** له، إذ أشار إلى «أن خطة القسام قد تكون النداء الأخير، سواء للمحاصرين، أو المُتفرجين على الحصار الراضين

1 الحية: خطة القسام بإحداث فراغ مطروحة على طاولة البحث، صحيفة الرسالة، 15/8/2017. https://goo.gl/6Zr4Ej

2 المصدر السابق.

عنه والداعمين له بطرق مختلفة، وهي ليست من باب التسلية، ونعتقد أنها جادة، وعلى الجميع أن يتحمل المسؤولية، سواء كان العدو الصهيوني، أو المجتمع الدولي، أو دول الإقليم، أو حتى القوى والفصائل الفلسطينية، فإما يتحمل الجميع المسؤولية وينهون الحصار، أو يتحملون ما سيترتب على حالة الفراغ السياسي والأمني ونتائجه الكارثية»[1].

وفي حال تطبيق هذا السيناريو، فإن «حماس» ستخفف القبضة الأمنية على منطقة الحدود، لتفسح المجال لمناوشات عادة ما تنتهي بتصعيد كبير، تليه تفاهمات جديدة قد تكسر حدة الحصار الذي وضع «حماس» تحت خيارات أحلاها مر. وبينما وهي تستمر في السيطرة على القطاع، ستعلن أنها غير مسؤولة عن تلبية الاحتياجات اليومية للغزيين.

السيناريو الثالث: إجراء انتخابات وإتمام المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بإدارة مشتركة

أكد الرئيس عباس في تصريح له بتاريخ 15/8 أن الإجراءات التي تم اتخاذها في قطاع غزة هي إشارة واضحة لقيادة «حماس» بضرورة التراجع عن إجراءاتها، وحل ما يسمى «اللجنة الإدارية»، وتمكين حكومة الوفاق من العمل في غزة، والذهاب إلى انتخابات عامة[2].

وربما يأتي تجميد الرئيس قرار تقاعد موظفي وزارتي الصحة والتعليم في القطاع غزة نتيجة ضغوط مارستها أطراف إقليمية ودولية، بعد نحو شهرين من «إجراءات غير مسبوقة» اتخذها وبتأييد من اللجنة المركزية لحركة فتح ضد غزة، وقد تكون المحادثات الجديدة التي ترعاها مصر دافعاً قوياً لوقف كافة الإجراءات ضد قطاع غزة، وفي حال نجاحها فقد ترجح كفة تطبيق هذا السيناريو الذي يعطي جميع الأطراف مكاسب يصعب الحصول عليها في حال تطبيق أي سيناريو آخر.

1 مصطفى الصواف: إما رفع الحصار أو الكارثة، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/14. https://:pS8rbm/gl.goo

2 الرئيس عباس، مصدر سابق.

خاتمة

إن تطبيق المبادرة المطروحة من كتائب القسام قد تصبح أكثر منطقية مع اشتداد أزمات قطاع غزة وانعدام فرص الإنقاذ أمام حركة حماس، التي تتولى إدارة شؤون القطاع منذ أكثر من 10 سنوات، والتي وصلت إلى مرحلة قلب الطاولة فوق رأس الجميع: إسرائيل، والسلطة الوطنية، وربما مصر أيضاً التي تساهم بشكل أو بآخر في خنق القطاع من خلال إغلاق معبر رفح البري بمدد تصل إلى 6 أشهر دون فتحه ليوم واحد.

وقد تبقى تلك المبادرة في إطار التهديد الإعلامي وإيصال الرسائل الخشنة إلى الجميع، في محاولة لتحريك المياه الراكدة التي بات قطاع غزة يغرق بصمت فيها.

جوهر ما سمي بالمبادرة، هو «إنذار» بفراغ أمني، أي بالسماح لمن يريد أن يهاجم إسرائيل بفعل ذلك، وهذا يقود إلى احتمالات مفتوحة، ما قد يشكل ورقة ضغط على أطراف إقليمية ودولية لتحاشي هذا السيناريو عبر تخفيف الحصار.

تقدير موقف

حزب اللّٰه بعد تدخله في الأزمة السورية: إلى أين؟

إعداد

زياد القواسمي، محمد غروف

مقدمة

منذ تدخل حزب الله عسكرياً في سوريا، بالتزامن مع تدخل إيراني ضمن تحالف إستراتيجي سياسي دعماً للنظام السوري، حرص حسن نصر الله، الأمين العام للحزب، على التأكيد على «أن قوة المقاومة تزداد يوماً بعد يوم، وأن أي حرب على لبنان مهما كانت أهدافها لا توازي ولا تستأهل الكلفة التي ستتحملها إسرائيل»[1]. ويقابل ذلك تركيز إسرائيل على الدعاية الواسعة حول قدرات حزب الله، ونموها، وتهديدها المستمر بوقف هذا النمو المتصاعد بكل الطرق، لا سيما بالمواجهة العسكرية. ورغم ذلك فإن ما سبق لا يلغي جدارة السؤال: هل يصح القول إن قوة حزب الله لم تتراجع، مع دخوله معركة في جبهات جديدة ومتسعة وعلى مدى سنوات؟

منذ الإعلان عن تأسيس حزب الله رسمياً في العام 1985 وهو في صعود وتنامٍ على مستوى امتلاك القوة والقدرات، فلم يعد يمتلك الحزب الأسلحة الخفيفة كصواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى فقط، بل تطورت إمكانياته، وأصبح يمتلك صواريخاً إستراتيجية بعيدة المدى وصواريخاً مضادة للدروع. وزادت قدرات الحزب ما بعد الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000، وظهرت هذه القوة بشكل واضح في حرب 2006.

ومن جانب آخر، وفي الساحة اللبنانية، سيطر الحزب على مفاصل جغرافية إستراتيجية، وتحول إلى حزب مهيمن له حاضنة شعبية قوية، وحلفاء أقوياء، واستطاع أن يفرض وجوداً إستراتيجياً له في بعض المفاصل المهمة والحيوية، مثل تواجده في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت لتسهيل حركة دخول الأفراد، ممن يريد، من وإلى لبنان، وربما لتهريب السلاح[2].

وعلى الصعيد العسكري، تصاعد أداء حزب الله على الأرض منذ تأسيسه منفذاً عدداً من العمليات النوعية ضد مواقع الجيش الإسرائيلي، مما أجبر إسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني. وتشير مصادر حزب الله إلى أن متوسط العمليات العسكرية التي شنها خلال الفترة (1989-1991) بلغت 292 عملية، وخلال الفترة (1992-1994) بلغت 465 عملية، أما خلال الفترة بين (1995-1997) فبلغت 736 عملية[3].

1 خطاب حسن نصر الله في مهرجان «زمن الانتصار»، 2017/8/13.
https://www.youtube.com/watch?v=g7WKc6NaceM.

2 أسرار فيلق القدس وحزب الله في مطار بيروت، العربية نت، 2016/1/12. http://ara.tv/nazq6

3 عبد المعطي محمد، حزب الله النشأة والتطور، الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25305d60-53cc-4cc4-aae0-64eb71384ae3

كان لحزب الله وجود في سوريا وإيران بغرض التدريب والدعم اللوجستي وتبادل الخبرات، وتطور هذا الوجود إلى الاشتراك المباشر في الحرب الدائرة في سوريا من خلال مقاتليه.

هناك بعد إستراتيجي لتحالف حزب الله وسوريا وإيران، إذ لعب نظام الأسد دوراً حيوياً في نقل الأسلحة والمعدات والأموال من إيران إلى حزب الله في لبنان، وأرسل النظام الإيراني جواً أعداداً كبيرة من الأسلحة إلى دمشق. ولا تقتصر أهمية سوريا لحزب الله على دورها كقناة للدعم المالي والمادي، فقد وفر الأسد ملاذاً آمناً لمعسكرات تدريب الحزب وتخزين الأسلحة[1].

في بداية الاحتجاجات في سوريا في العام 2011، أعلن نصر الله علناً دعم الحزب للأسد، وفي 30 نيسان 2013 ألقى نصر الله خطاباً اعترف فيه بدور للحزب في سوريا دعماً للنظام[2].

تواجدت عناصر الحزب في البدايات في مدينة القصير بحمص لمساعدة قوات نظام الأسد في السيطرة على المدينة، وتواجد الحزب أيضاً في بلدة السيدة زينب بريف دمشق التي كانت تعد أهم جبهات القتال بين الجيش الحر وحزب الله، وبرر الحزب تدخله بالدفاع عن مقام السيدة زينب، ومن ثم تواجد في الشمال بريف حلب، وقاتل في بلدتي نبل والزهراء[3].

وبات الحزب يتواجد في معظم المناطق السورية بعد أن استطاع وحلفاءه السيطرة على مناطق جديدة، والتوسع فيها، وخصوصاً المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي كان آخرها دير الزور في أيلول الجاري.

ازداد حجم الاستثمار الإيراني في سوريا من خلال حزب الله، عبر توفير القدرات التي يفتقر إليها شركاؤه. إذ إن الاعتماد على المدربين والمستشارين من حزب الله لمساعدة القوات الموالية للنظام أفضل من الإيرانيين، لأنهم يتكلمون العربية، ولهم خبرة قتالية اكتسبوها في قتالهم ضد إسرائيل في جنوب لبنان. ويتألف الجيش السوري أساساً من وحدات ثقيلة يصعب عليها العمل في البيئات الحضرية ضد مجموعات مسلحة خفيفاً [4].

أدت هذه المشاركة إلى تبرير التساؤل عن أثرها على قوة حزب الله، ويمكن الإشارة فيما يأتي

1 منصور العمري، حزب الله في سوريا: بدايات – قادة – ممارسات، أورينت نت، 2014/11/2. http://www.orient-news.net/ar/news_show/82360

2 المصدر السابق.

3 أين يقاتل حزب الله والإيرانيون والميليشيات العراقية في سوريا؟، الجزيرة نت، 2013/5/30. https://goo.gl/95PqAt

4 منصور العمري، مصدر سابق.

إلى عـدد مـن المـؤشرات التـي تعـزز فرضيـة أن الحـزب ازداد قـوة، يليـه عـدد مـن المـؤشرات التـي تتعـارض مـع هـذه الفرضيـة، وتشـير إلى نقـاط ضعـف بسـبب المشـاركة.

مؤشرات تنامي قوة حزب الله

عمـل الحـزب عـلى تنميـة قدراتـه في حـال أي مواجهـة مـع إسرائيـل، وخدمتـه في هـذا الجانـب العديـد مـن المعطيـات.

القوة الصاروخية لحزب الله

تطـورت القـوة الصاروخيـة للحـزب بشـكل لافـت في سـوريا، فـزاد نقـل السـلاح مـن إيـران وسـوريا إلى الحـزب. ويمتلـك اليـوم صواريـخ إيرانيـة متوسـطة المـدى، وبعيـدة المـدى كصواريـخ «فجـر» و«زلـزال» و«رعـد» والفاتـح، إضافـة إلى صواريـخ روسـية مضـادة للدبابـات وللطائـرات جـرى نقلهـا مـن سـوريا إلى إيـران[1].

وحسـب صحيفـة «واي نـت» الإسرائيليـة، فـإن الحـزب يمتلـك 110 مـن صواريـخ الفاتـح التـي تتميـز بدقـة الإصابـة والقـدرة التدميريـة[2].

القدرة التكنولوجية والجوية

يمتلـك حـزب اللـه أسـطولاً مـن الطائـرات بـدون طيـار يسـتخدمها بشـكل واسـع في سـوريا لتعزيـز قدرتـه هنـاك. واسـتخدم الحـزب هـذه الطائـرات في العامـين 2004 و2006 بشـكل محـدود، وزاد اسـتخدامها منـذ العـام 2014. كـما عمـل الحـزب عـلى تطويـر معرفتـه بهـذا النـوع مـن الطائـرات في سـوريا، حيـث قـال موقـع «والـلا» العـبري إن الحـزب يمتلـك حاليـاً أكـثر مـن 150 طائـرة مـن هـذا النـوع[3].

وأشـار رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي بنامـين نتنياهـو في خطابـه أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة

1 ماذا تحوي ترسانة حزب الله من سلاح، سبونتيك عربي، 2017/3/28. https://goo.gl/m7tR6g

2 أتيلا شوم صليبي وديانا بخور مير، الخوف: ستصل الصواريخ الروسية إلى حزب الله، موقع واي نت العبري، 2012/12/5. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3031885,00.html

3 أمير بخبوط ، اختراق الطائرات بدون نقطة ضعف سلاح الجو، موقع واللا العبري، 2013/4/26. https://stage.news.walla.co.il/item/2636547

في العام 2015 إلى أن حزب الله يعمل منذ سنوات على امتلاك منظومة دفاع جوي متطورة تكنولوجياً موجودة لدى الجيش السوري، وبحسب نتنياهو، وصل إلى حزب الله صواريخ مضادة للطائرات نوع (SA22)، وصواريخ أخرى دقيقة الإصابة للهدف[1].

الخبرة والكفاءة

يقر كبار القادة الإسرائيليين أن مقاتلي حزب الله باتوا أكثر خبرة وكفاءة وتطوراً، وأصبح لدى الحزب جيشاً محترفاً [2]. واستناداً إلى موقع «ماكو» العبري فإن الحزب بات يمتلك عشرات الآلاف من المقاتلين بين نظامي واحتياط، وأصبح حالياً أكثر انتشاراً وقوة أضعاف ما كان عليه في العام 2006. كما يمتلك الحزب وحدات النخبة المتخصصة بالمهمات اللوجستية والعمليات الهجومية والسيطرة على الأرض.

جغرافيا حزب الله تتمد

نشر حزب الله قواته على مساحات واسعة بين سوريا ولبنان، بعد أن كانت مقتصرة على مواقع محددة في جنوب لبنان. وهذا الانتشار لم يعد يحمل بين ثناياه وظيفة تكتيكية، بل تعدى الحزب هذه الوظيفة بكثير، وأصبحت هذه الوظيفة إستراتيجية متعلقة بالحزب باعتباره لاعباً إقليمياً وليس فقط محلياً، وبذلك حافظ الحزب إستراتيجياً على تحالفه مع إيران وسوريا الشريان المغذي له.

مكانة حزب الله في الساحة السياسية اللبنانية

نجح الحزب في تعزيز مكانته في الساحة اللبنانية، وتوج ذلك في انتخاب العماد ميشيل عون رئيساً للبنان في العام 2016، وهو المنصب الذي بقي شاغراً لفترة طويلة إلى أن امتثلت جميع مكونات النظام السياسي اللبناني المبني على الطائفية لإرادة الحزب، ويعد عون حليفاً بارزاً لحزب الله وسوريا.

1 عموس هرائيل، نتنياهو يكشف في خطابه بالأمم المتحدة: منظومات سلاح متقدمة نقلت لحزب الله، صحيفة «هآرتس» العبرية، 2015/1/1. https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2742935

2 شاي ليفي، القوة العسكرية لحزب الله، موقع ماكو العبري، 2013/4/25. http://www.mako.co.il/pzm-magazine/foreign-forces/Article-559b71ce0a14e31006.htm

مؤشرات ضعف حزب الله بعد التدخل في سوريا

مؤشرات القوة التي تم ذكرها لا تعطي التحليل الكامل لوضع حزب الله الحالي، فالحزب يعاني من مؤشرات ضعف قد تؤثر عليه مستقبلاً، خصوصاً في أي مواجهة قادمة مع إسرائيل.

الخسائر المادية والبشرية

وفق تحقيق أجرته مجلة نيوزويك، خسر حزب الله ما لا يقل عن 1048 من مقاتليه في سوريا، بين 30 أيلول 2012 و10 نيسان 2017، إضافة إلى 60 قائداً ميدانياً، من بينهم مصطفى بدر الدين. وحسب المجلة فإن هذه الأعداد في الحد الأدنى. وبينت أن ذروة أعداد القتلى كانت في العام 2013، فقد خسر الحزب نحو 100 مقاتل في أيار 2013، بعد هجومه على مدينة القصير، وخسر 50 عنصراً في حصار حلب في العام 2016 [1].

كما تكبد الحزب خسائر مادية فادحة، فعلى سبيل المثال، أصدر «مصرف لبنان» (المصرف المركزي اللبناني) بتاريخ 3/5/2016 تعميماً دعا فيه كافة المصارف إلى إغلاق حسابات تعود إلى أفراد ومؤسسات مرتبطة بحزب الله. وقد صدر هذا التعميم في أعقاب تشريع جديد أصدرته الولايات المتحدة عُرف باسم «قانون مكافحة تمويل حزب الله دولياً. وتمّ توقيعه ليصبح قانوناً في منتصف كانون الأول 2015. وقد سبّب إغلاق مئات الحسابات حالة من الذعر في أوساط مؤسسات وكيانات مرتبطة بالحزب[2].

وعلاوة على ذلك، هناك الالتزامات المادية الباهظة التي يتكبدها الحزب كتعويض أو تغطية لنفقات عائلات القتلى، والتكاليف المترتبة على تجنيد شبان جدد للمشاركة في القتال. وفي العام 2016، أطلع أحد الوزراء السابقين صحيفة «فاينانشال تايمز» على أن حزب الله كان يدفع رواتب 80 ألف فرد، ما يعني أن 400 ألف شخص يعتمدون على هذه الرواتب، وذلك باحتساب أفراد أسر من يتقاضون الرواتب. وهذا يشمل مؤسسات عسكرية ومدنية وخدمية[3].

1 دراسة للنيوزويك حول خسائر ميليشيات حزب الله في سوريا، العربية نت، 2017/5/1. http://ara.tv/j8ajh

2 حنين غدار، البدائل الاقتصادية قد تساهم في فصل الشيعة عن حزب الله، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2016/10/18. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/economic-alterna-tives-could-help-split-shiites-from-hezbollah

3 المصدر السابق.

تراجع التأييد الشعبي لحزب الله

كسب حزب الله تأييداً شعبياً عربياً واسعاً على خلفية مواجهاته العسكرية مع إسرائيل، ولكن بعد تدخل الحزب في سوريا خسر جزءاً من التعاطف والتأييد الواسعين في الشارع العربي والإسلامي، وفقد الكثير من تأييد السنة، وبرزت النزعة الطائفية الشيعية لدى الحزب، فتزعزعت ثقة الجماهير به. وهذا مؤشر خطير للحزب كمؤسسة أو منظمة كانت تعتمد على شرعية من الجماهير.

الهجمات الصاروخية التي تعرض لها الحزب

شددت إسرائيل في وسائل إعلامها على أنها لن تسمح بتغيير ميزان القوى في المنطقة، في إشارة منها إلى عدم السماح لحزب الله بامتلاك أسلحة نوعية وإستراتيجية. وبحسب مقال نشر في صحيفة «بديعوت أحرنوت»، فإن إسرائيل نفذت تهديداتها، وقامت بضرب التعزيزات والقوافل العسكرية التي كانت تنقل من سوريا إلى الحزب[1].

في المقابل، لم يكن هناك رد عسكري من حزب الله، مما يضع العديد من علامات الاستفهام حول القدرات الحقيقية لحزب الله للرد على إسرائيل في حال تعرضه لهجوم.

الخصوم في الساحة السياسية اللبنانية

لم يرق لخصوم حزب الله السياسيين تدخله في الساحة السورية، حيث جدد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري رفضه لسلاح الحزب ولتدخله في سوريا، منددا بـ«جرائم نظام الأسد». كما شدد على أن هذه المواضيع لا تزال محور خلاف وليس عليها توافق في مجلس الوزراء، ولا في مجلس النواب[2]. ما يعني، على صعيد الجبهة الداخلية، أن النظام السياسي اللبناني لا يدعم الحزب في توجهاته، الأمر الذي من الممكن أن يوثر عليه في أي مواجهة مع إسرائيل من منطلق أن الحزب عندما يأخذ قرار الحرب فإنه يأخذه بشكل فردي بعيداً عن مؤسسات الدولة.

1 يوسي يهشوع، نهاجم أو لا نهاجم، صحيفة «يديعوت أحرنوت»، 2017/7/1.
https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4983421,00.html

2 الحريري يؤكد رفضه لسلاح حزب الله ولتدخله في سوريا، العربية نت، 2017/2/14. http://ara.tv/pss6e

عبء الجغرافيا والمكان

إذا كان التمدد الجغرافي لحزب الله يمكن رؤيته من زاوية كمؤشر قوة، فمن جهة ثانية فإن الجغرافيا ستكون عبئاً ثقيلاً على الحزب، إذ إن تواجده في سوريا يضعف جبهته في الجنوب. ومن سوء حظه، أن إسرائيل لها شريط حدودي مع سوريا، وهذا يفرض على الحزب جبهة ثانية، وسيكون مطلوباً منه الرد على أي اختراق أو استفزاز إسرائيلي تجاه سوريا. وأما عدم الرد فسيظهره بمظهر المحرج، وهذا ما يحصل حالياً.

خاتمة

وكخلاصة لأربع سنوات تقريباً من تدّخل حزب الله في سوريا، فقد باتت طموحاته العسكرية مرئية، وتسبب قلقاً أكبر لإسرائيل التي تولّدت لديها مشاعر مزدوجة من الحذر والإقدام على حرب جديدة معه، علماً أن النتائج على الأرض، وفي ظل المتغيرات الدولية، أصبحت لصالحه. وإن كانت الكلفة البشرية التي دفعها عالية، ولكنّ عند إجراء جردة حساب، سيتبين أنّ الحصيلة الإجمالية تقول إنّ مكاسب الحزب السياسية الداخلية، والعسكرية والإستراتيجية من تدّخله في سوريا تفوق أضعاف خسائره البشرية[1].

1 صادق النابلسي، ما الذي حققه حزب من دخوله الحرب في سوريا، موقع قناة المنار، 2017/1/27. https://goo.gl/2Bhdzu

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT